الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف المسيلة

Mohamed Boudiaf University of M'sila

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Science

قسم العلوم السياسية

Department of Political Science

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

الموسومة بـ:

العقيدة العسكرية الجزائرية

الأفاق والتطورات

إعداد الطالب:

- يوسف زغدان

إشراف الدكتور:

- إسماعيل زروقة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. نور الدين سلاك	محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. إسماعيل زروقة	محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. ساعد قيايبة	محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021- 2022

استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم: يوسف اللقب: زغدان

اسم الأب: المختار اسم ولقب الأم: زغدان أم الخير

تاريخ الازدياد: 1984.03.22 مكان الازدياد: رأس الوادي توج بوعريريج

رقم الهاتف: 06634 48 97

البريد الالكتروني: youssefzeghdoune599@gmail.com

العنوان الشخصي: حي الإخوة زغدودي 20 مسكن

الباكالوريا:

المعدل: 11.40 الشعبة/التخصص: آداب وعلوم إسلامية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2002

الجامعي:

تخصص الليسانس: علوم سياسية الدفعة/ سنة التخرج: 2006

الماستر:

تخصص الماستر: علاقات دولية الدفعة/ سنة التخرج: 2022

المعدل الترتيبي للماستر (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف ☐ عاطل عن العمل: ☒

في حالة موظف:

وصف عمومي قطاع خاص

مصلحة المستخدمة اسم المؤسسة / الشركة

رتبة في نعم

الصيغة:

موظف رسم موظف في إطار عقود نوع العقد

امضاء الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) رغدان يوسف

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109841 16 160 59 60003

الصادرة بتاريخ 2021.08.03 عن دائرة/ بلدية رأس الوادي ولاية برج بوعريريج

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

العقيدة العسكرية الجزائرية الأبعاد والتطورات

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 19 جوان 2022

إمضاء المعني

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل أن أنعم علي بإتمام هذا البحث

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله

ومن ثم يقتضي مني واجب الشكر والاعتراف بالفضل

أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان للدكتور "إسماعيل زروقة"

الذي لم يدخر جهدا للنصح والتوجيه والتشجيع

وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء

كما أتقدم بالشكر إلى طلبة الماستر دفعة 2022/2021؛

كما أشكر كل من ساهم في إثراء هذا البحث من قريب أو من بعيد

ويفرض علي هذا الجميل الشكر والتقدير لجميع أساتذتنا الأفاضل.

إهداء

و أخيرا تخرجت وأهدي تخرجي هذا لمن علمتني أنه حين انكسر يكون القلم عكازي مرضت وبقي القلم عكازي أمي رحمها الله؛

إلى روح أبي الذي كان سندي طيلة حياته رحمه الله؛

إلى زوجتي الكريمة التي كانت عونا لي في مشواري الدراسي

إلى الإخوة والأخوات؛

إلى ولديا "آدم ويمنى" حفظهما الله ورعاهما؛

إلى طاقم كليتنا من مسؤولين وموظفين وأساتذة؛

إلى أستاذي المشرف الذي لم يبخل علي بشيء

الدكتور "إسماعيل زروقة"

يوسف زغدان

مقدمة

الفصل الأول: العقيدة العسكرية والأمنية

المبحث الأول: تعريف العقيدة العسكرية والمفاهيم المشابهة

المطلب الأول: تعريف العقيدة العسكرية

المطلب الثاني: تعريف الإستراتيجية العسكرية

المطلب الثالث: تعريف العقيدة الأمنية والفرق بينها وبين العقيدة العسكرية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعقيدة العسكرية

المطلب الأول: المقاربة الواقعية

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية

المطلب الثالث: المقاربة النقدية (كوبنهاقن)

المبحث الثالث: التطور الكرنولوجي للإستراتيجية والعقيدة العسكرية

المطلب الأول: من ثورة البارود إلى الحرب العالمية الأولى

المطلب الثاني: من الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

المطلب الثالث: تطور الإستراتيجية والعقيدة العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية

الفصل الثاني: محددات العقيدة العسكرية الجزائرية ومراحل تطورها وأهم إنجازاتها

المبحث الأول: محددات العقيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول: التصور الجزائري للعقيدة العسكرية

المطلب الثاني: المحدد التاريخي

المطلب الثالث: المحدد الجغرافي

المطلب الرابع: المحدد الإيديولوجي

المطلب الخامس: المحدد الشخصي

المبحث الثالث: التطور الكرونولوجي للعقيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول: مرحلة الثورة التحريرية 1954 إلى 1989 (مرحلة التعددية)

المطلب الثاني: تطور العقيدة العسكرية الجزائرية من (1989 إلى 2019)

المطلب الثالث: تكييف العقيدة العسكرية مع التهديدات الإقليمية من 2019-2021

المبحث الثالث: إنجازات العقيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: المصالحة الوطنية

المطلب الثالث: أزمة الرهائن "تيقنتورين"

الفصل الثالث: العقيدة العسكرية الجزائرية بعد مرحلة بوتفليقة

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على القعيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول: تغيير القيادة السياسية أثناء حراك 22 فيفري2019 بالجزائر

المطلب الثاني: تغيير القيادات العسكرية

المطلب الثالث: مطلب البيئة الدولية

المبحث الثاني: العقيدة العسكرية في دستور 2021

المطلب الأول: قراءة قانونية للعقيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الثاني: قراءة سياسية للعقيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الثالث: قراءة إستراتيجية وأمنية للعقيدة العسكرية الجزائرية

المبحث الثالث: مستقبل العقدية العسكرية الجزائرية

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع الراهن

المطلب الثاني: اتجاه التغيير النسبي والتكيف مع تحولات البيئة الأمنية

المطلب الثالث: سيناريو التصعيد والتغيير

خاتمة

مقدمة

يعتبر الأمن هو الوسيلة والغاية التي تسعى إليها جميع الدول من خلال تبني عقيدة عسكرية وبناء إستراتيجية وأمنية شاملة. فتصبح هي الإطار المرجعي الشامل لكيفية تصور الدولة للمخاطر والتهديدات المحيطة بها وبيئتها الإستراتيجية. وبفعل التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن في مستوياته وأبعاده فإن رؤية الدولة وعقيدتها العسكرية كذلك تتغير وتتطور من خلال تغيير الثوابت ومحاولة تكييفها. وحاولنا في هذا العمل تقديم تصور للعقيدة العسكرية الجزائرية. وتطورها من حرب الاستقلال إلى التعديل الدستوري سنة 2021 وتبيان محددات العقيدة العسكرية كالمحدد التاريخي والجغرافي والإيديولوجي.

كما بينا أهم إنجازات العقيدة العسكرية والعوامل المؤثرة فيها من خلال التعديل الدستوري الجديد. كما وضعنا تصور لمستقبل العقيدة العسكرية من خلال عدة سيناريوهات.

فالجزائر تقع في مناخ جيوسياسي متغير وشديد التأثر بفعل التهديدات والتغييرات التي طرأت على البيئة الإقليمية في الآونة الأخيرة، فمن جهة الشرق الأزمة الليبية ومن الجهة الغربية التوتر في العلاقات مع المغرب خصوصا في التطبيع الأخير من الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى تهديدات الساحل وخوصا الأزمة المالية والتدخل الفرنسي الإفريقي الحاصل هناك، كل هذه الأزمات ألقت بضلالها على الجزائر.

فكان على الجزائر أن تنظر إلى هذه التهديدات بترقب وحذر وظهر ذلك من خلال التعديل الدستوري الذي سمح للجيش الجزائري بحماية مصالح الدولة ولو تطلب الأمر المشاركة في مهمات خارج البلاد.

1-أهمية الموضوع

يكتسي موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية الآفاق والتطورات أهمية كبيرة، فهو مرتبط بأحد أهم الموضوعات التي تعني بالدراسات الأمنية والإستراتيجية فالعقيدة العسكرية هي رؤية القيادة السياسية لما ينبغي أن تكون عليه قواتها المسلحة، في مجال البناء والجاهزية القتالية.

أ- الأهمية العلمية:

- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية حول موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية، حيث يوجد نقص في المادة العلمية التي تتناول هذا الموضوع؛
- محاولة فهم العقيدة العسكرية الجزائرية وأهم محدداتها، ومسارها وتطورها وأهم إنجازاتها والعوامل المؤثرة فيها.

ب- الأهمية العملية:

- فهم العقيدة العسكرية الجزائرية ومدى تأثرها بالبيئة الإقليمية المحيطة بها؛
- تحديد أهم وإنجازات العقيدة العسكرية الجزائرية؛
- تحليل العقيدة العسكرية الجزائرية بعد فترة حكم بوتفليقة.

2-أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب موضوعية:

- محاولة فهم وتفسير العقيدة العسكرية الجزائرية؛
- محاولة تقييم العقيدة العسكرية الجزائرية في الوقت الراهن وفي المستقبل؛
- محاولة دراسة موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية، ومن خلال تقديم تصور للعقيدة العسكرية الجزائرية خصوصا في غياب وثيقة رسمية تبين هذا التصور.

ب- الأسباب الذاتية:

- شغف الطالب وميولاته للدراسات الإستراتيجية والأمنية.

3-الإشكالية:

إن ما تشهده الجزائر من تحديات في بيئتها الإقليمية فرض على الجزائر أن تراجع عقيدتها العسكرية، وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن للتحولات الجيوسياسية في البيئة الإقليمية الجزائرية أن تفرض عليها نوعا من التغيير في ثوابت عقيدتها العسكرية أن محاولة تكيفها؟

ولتفكيك الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العقيدة العسكرية؟ وما هي الإستراتيجية؟ وما هي العقيدة الأمنية؟
- كيف تتصور الجزائر لعقيدتها العسكرية وما هي أهم محدداتها؟
- ما هي إنجازات العقيدة الجزائرية؟
- كيف يمكن تصور العقيدة العسكرية بعد مرحلة بوتفليقة؟

4-فرضيات الدراسة:

- ثبات الجزائر على عقيدة عسكرية واحدة منذ الاستقلال من المرحلة الحالية؛
- التحولات الجديدة في البيئة الإقليمية المحيطة بها فرضت عليها نوع من التغيير في عقيدتها العسكرية.

5-**أهداف الدراسة:** للدراسة جملة من الأهداف منها:

- فهم التصور الجزائري للعقيدة العسكرية ومعرفة تطورات هذه العقيدة وأهم محدداتها؛
- إبراز مدى تكيف العقيدة العسكرية مع بيئتها الإقليمية من أجل الاستعداد بشكل أفضل للحلحلة المشاكل الأمنية المحيطة بنا.

6-مناهج الدراسة:

نستعين في هذه الدراسة بعدة مناهج وتقنيات وهي:

أ- **المنهج التاريخي:** هو دراسة الماضي وذلك من خلال:

- دراسة التطور الكرونولوجي للعقيدة العسكرية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛
- دراسة بعض المفاهيم والتعريفات وهي في الأصل تعود إلى الحقبة الماضية.

ب- **منهج دراسة الحالة:** وهو منهج يعتمد على دراسة شاملة ومعمقة لوحدة واحدة، حيث وظفنا هذا المنهج من خلال دراستنا للعقيدة العسكرية الخاصة بالدولة الجزائرية من خلال دراسة أهم محددات العقيدة العسكرية وأهم انجازاتها وتصور المستقبلي للعقيدة.

ت- **المنهج القانوني:** وهو منهج يهتم بدراسة القوانين والاتفاقيات وإبرام المعاهدات والدساتير، حيث وظفنا هذا المنهج من خلال دراسة المواد القانونية الخاصة بالسماح للجيش الجزائري لمشاركة في مهمات خارج حدود البلاد وذلك من خلال التعديل الدستوري لسنة 2021.

أما التقنيات فقد استعنا بتقنية:

- **السيناريو:** ويعني وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل ويتم إعداد السيناريو وتطوره عبر ثلاثة مراحل:

1-دراسة حقائق الوضع القائم أي توصيف مظاهر ومعطيات الظاهرة في الزمن الحاضر؛

2-اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة أي تحديد مسار هذه الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة لها

3-تصور الآثار ومداها الناجمة عن مثل هذا المسار، أي بعد أن نختار المسار المحتمل، نبدأ في تحديد التبعات التي ستلي ذلك الاختيار.[1]

7-حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** يتحدد مجال الدراسة من حيث المكان كما هو مبين في عنوان الدراسة بالعقيدة العسكرية الجزائرية، فالحدود المكانية للدراسة هي الدولة الجزائرية.

ب- **الحدود الزمانية:** رغم عدم ذكر الإطار الزماني في عنوان الدراسة إلا أنها تنحصر ما بين 1999 هو تاريخ بدأت فيه العقيدة العسكرية تتطور خاصة مع دخول الجيش الشعبي الوطني مرحلة الاحترافية بعد مجيء الرئيس بوتفليقة، إلى غاية سنة 2021 ومجيء الرئيس تبون وما صاحبه من تعديل دستوري سمح للجيش القيام بمهمات خارج الحدود وهذا يعتبر تغير جوهري في العقيدة العسكرية التي حافظت على موقفها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى منذ لاستقلال.

8-أدبيات الدراسة:

توجد عدة دراسات اعتمدت عليها في دراسة موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية نذكر منها ما يلي:

1-أطروحة الدكتوراه لسليم بوسكين الموسومة "العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة (2007-2017) إلى 2020-2021 في هذه الأطروحة فدم الطالب دراسة حول العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال إبراز مدى تكيف هذه العقيدة مع التهديدات الجديدة موضحا أهم محددات ومرتكزات العقيدة ثم تطور العقيدة من خلال الدساتير الجمهورية منذ الاستقلال حتى إلى ... هذه الدراسة ثم وضع نظرة مستقبلية للعقيدة.

[1] وليد عبد الحي: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ط1، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص 97.

- وتجدر الإشارة بأني كطالب ماستر قد استفدت كثيرا من الأفكار التي احتوتها هذه الأطروحة، إذ كانت حاضرة في مختلف مراحل هذه الدراسة في ظل ندرة المراجع التي تتناول موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية.

2-كتاب "العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة الإستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة" للباحث نسيم بلهول، تم إصداره سنة 2019، درس فيه الباحث العقيدة العسكرية للجيش الجزائري والدفاع القومي الجزائري مؤكدا على ضرورة الجاهزية العسكرية والاستعداد لتحديات القرن 20، خاصة في ظل تهديدات جديدة مثل حروب الجيل الرابع والخامس، مما يستدعي الضبط العملياتي للتهديدات المطلقة.

3-أطروحة دكتوراه لفيروز مزياني، "تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية 2020-2021 في هذه الأطروحة قدمت الطالبة مفهوم الإستراتيجية الأمنية والإقليمية الجزائرية بالإضافة إلى أهم التهديدات المحيطة بالبيئة الإقليمية الجزائرية وكذا عقيدة الجيش الجزائري ودخوله مجال الاحترافية.

4-دراسة للباحث حسين بلخيرات بعنوان "التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري منشورة بتاريخ 03 سبتمبر 2018، تناول فيها مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية، وأبرز أهم التحولات الجيوسياسية في البيئة الإقليمية للجزائر، وكيفية تأثيرها على عقيدتها العسكرية.

5-مقال للباحث: إلياس قسايسية بعنوان "العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي تناول فيه ثلاثة محاور أساسية هي تحديد مفهوم العقيدة الأمنية ثم بين العلاقة بينها وبين المفاهيم المشابهة ثم آليات تحقيقها.

9-**صعوبات الدراسة:** تتمثل صعوبات الدراسة أساس في نقص المراجع المحكمة في موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية.

10- تبرير خطة الدراسة:

دراسة موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية الآفاق والتطورات يبدأ بتقديم مفهوم عام للعقيدة العسكرية والنظريات المفسرة لها ثم نتطرق للعقيدة الجزائرية مبرزا التصور الجزائري للعقيدة ثم تطور التاريخي إلى أهم محدداتها، ثم أهم إنجازاتها، ثم مرحلة ما بعد بوتفليقة وتعديل الدستوري 2021، حيث قسمنا العمل إلى ثلاث فصول وخاتمة

الفصل الأول: مفهوم العقيدة العسكرية والأمنية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية العقيدة العسكرية والمفاهيم المتشابهة لها، وفي المبحث الثاني تناول أهم النظريات المفسرة للعقيدة العسكرية ثم في المبحث الثالث يستعرض مراحل تطور العقيدة العسكرية.

الفصل الثاني: يتطرق إلى محددات العقيدة العسكرية الجزائرية ومراحل تطورها وأهم إنجازاتها وفي المبحث الأول تناول محددات العقيدة العسكرية الجزائرية، والمبحث الثاني تناول التطور الكرونولوجي للعقيدة العسكرية الجزائرية. أما المبحث الثالث فتناول أهم إنجازات العقيدة العسكرية الجزائرية.

الفصل الثالث: استعرض العقيدة العسكرية الجزائرية بعد مرحلة بوتفليقة في المبحث الأول بين العوامل المؤثرة على العقيدة العسكرية الجزائرية ثم في المبحث الثاني تطرق إلى العقيدة العسكرية الجزائرية في دستور 2021، المبحث الثالث درس مستقبل العقيدة العسكرية الجزائرية.

الفصل الأول

العقيدة العسكرية والأمنية

تمهيد:

في هذا الفصل تم وضع الدراسة ضمن إطار مفاهيمي عام، وذلك من أجل إزاحة الغموض عن المفردات المستخدمة من خلال تقديم تعاريف لها، حيث عرفنا العقيدة العسكرية. ثم عرفنا الإستراتيجية العسكرية، ثم العقيدة الأمنية ثم الفرق بين هذه الأخيرة والعقيدة العسكرية.

كما حددنا المقاربات والنظريات المفسرة للعقيدة العسكرية، حيث هذه النظريات تنظر إلى الأمن بنظرة مختلفة بزاوية مختلفة ومنها النظرية الواقعية والليبرالية والنظرية النقدية.

ثم بينا مراحل تطور العقيدة العسكرية من ثورة البارود إلى الحرب العالمية الأولى ثم إلى الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من تطورات في الشؤون العسكرية. فمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث التطور التكنولوجي وظهور السلاح النووي.

وعليه قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية العقيدة العسكرية والمفاهيم المشابهة
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للعقيدة العسكرية
- **المبحث الثالث:** مراحل تطور العقيدة العسكرية

المبحث الأول

تعريف العقيدة العسكرية والمفاهيم المشابهة

المطلب الأول

تعريف العقيدة العسكرية

تختلف العقيدة العسكرية باختلاف الظروف لكل دولة، فلا يمكن القول أن هناك عقيدة عسكرية واحدة لكل الدول كما أنه لا يوجد جيش بدون عقيدة عسكرية، حتى وإن لم تكن هذه الدول تصدر ما يعرف بوثيقة الأمن القومي، كما أن تعريف العقيدة العسكرية يختلف باختلاف العقيدة العسكرية لكل دولة، وعليه فيوجد عدم اتفاق على تعريف العقيدة العسكرية، ونذكر بعض التعاريف منها:

العقيدة لغة:

عرفت "العقيدة" في معاجم اللغة العربية بأنها: "ما عقد عليه القلب والضمير ويدين به الإنسان".[1]

- و"العقيدة العسكرية" مصدرها هو المصطلح الإنجليزي **Military Doctrine** ويقابله في العربية "العقيدة العسكرية" أو "المذهب العسكري" والبعض يستعمل "المنهج العسكري" وبشكل عام أطلق مصطلح العقيدة العسكرية للدلالة على المستوى الاستراتيجي الذي يعتبر إطارا الجميع مستويات العقيدة العسكرية.[2]

[1] نسيم بلهول: **العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة والإستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة**، ط1، الأردن، دار الحامد، الأردن، 2019، ص 57.

[2] نسيم بلهول، المرجع نفسه، ص 57.

العقيدة اصطلاحا:

العقيدة العسكرية تعتبر بمثابة القانون الأساسي للدولة في المجال العسكري[1]، وهي التي تمنح المشروعية للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة داخل الدولة وخارجها، وتقوم بتوجيهها وضبط سلوكياتها وإجراءاتها أثناء تنفيذ مهامها، كي لا تتصرف للكسب المادي للأهداف على حساب القيم الإنسانية والأخلاقية وهي المرجعية الثابتة التي تحدد دور الجيش ومهامه في السلم والحرب، وغايتها القصوى حماية البلاد والشعب من كافة الأخطار.[2]

كما تعرف عقيدة الجيش بأنها مجموعة من المبادئ والأفكار حول كيف تنوي قوات الجيش العمل كجزء من قوة مشتركة وتبيان كيفية القتال، إنها تضح إطارا مرجعيا مشتركا، بما في ذلك الأدوات الفكرية التي يستخدمها قادة الجيش لحل المشكلات العسكرية.[3]

وتعرف العقيدة على أنها معتقد أو مجموعة من المعتقدات التي يفهم أنها صحيحة ويمكن أن تساعد في فهم العالم دينيا أو سياسيا.[4]

وللعقيدة أغراض مختلفة، أولها أنها تقدم تحليلا مقنعا للتجربة وتحديد للأولويات.

ثانيا: تعلم هذه المعتقدات للأجيال المتعاقبة، بصفتها مجموعة مستمرة من الثقافات وأخيرا توفر أساسا مشتركا للمعرفة والفهم، يمكن أن يوفر إرشادات لإدارة الأعمال.[5]

---

[1] صلاح الدين الزيداني: "**رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية... مفهوم وأهمية العقيدة العسكرية**"، تم الإطلاع يوم 20 ماي 2022، https://altaraqicenter.org

[2] صلاح الدين الزيداني، المرجع السابق.

[3] John Spencer **: what is army doctrine**, le 25/02/2022, https:/www.usma.edu/what-is-army-doctrine

[4] محمد يوسف خليل: "**إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي**"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد2، العدد 09، ديسمبر 2020م، ص 11.

[5] محمد يوسف خليل، المرجع السابق، ص 11.

أما العقيدة العسكرية فهي ما يعتقد أنه أفضل طريقة لإدارة الشؤون العسكرية.[1] ويمكن أن تعرف العقيدة العسكرية: بأنها مجموعة المبادئ والمرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة، ما تستلزمه من توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها في الواقع، وهي عبارة عن رؤية استشرافية استباقية للصراعات المسلحة التي قد تجد الدولة نفسها أمامها في المستقبل القريب أو البعيد.[2]

كما تعرف بكونها الأسس الإيديولوجية والسياسية الموجهة لأنشطة الحرب، وفي هذا الصدد يقول هولي B.Holley.

"العقيدة العسكرية هي مجموعة التصورات الرسمية والأسلوب الأمثل في إدارة الشؤون العسكرية".[3]

وهي حسب هذا التعريف تشتمل على المبادئ المتمثلة في تحديد هيكلة وتنظيم الجيش، بالإضافة إلى تحديد الأهداف المختلفة السياسية، الأمنية الإستراتيجية، الاقتصادية والعسكرية، بحيث تحدد رؤية مشتركة بين هذه القطاعات في إقحام القوات المسلحة لتنفيذ مهماتها بنجاح واحترافية.[4]

أما اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ أستاذ الإستراتيجية بالكلية العربية (مصر) فقد عرف العقيدة العسكرية للدولة على أنها: "السياسة العسكرية الموسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في أمور الصراع المسلح، وتشمل كل يتعلق

[1] محمد يوسف خليل، المرجع السابق، ص 11.

[2] إلياس قسايسية: **العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021، ص 88.

[3] قوي بوحنية وآخرون: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، عمان، مكتبة ودار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 214.

[4] إلياس قسايسية، المرجع السابق، ص 162.

بطبيعة العرب وغايتها، وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب.[1]

فهي بذلك مجموعة الآراء والأفكار حول جوهر الحرب المقبلة والمحتملة، وأهدافها وطبيعتها، وحول سبل إعداد البلاد والقوات المسلحة اللازمة لغرضها ضمن إستراتيجية معينة ومحددة سلفا.

أما الأستاذ خليل حسين فقد عرف العقيدة العسكرية بكونها: "رؤية القيادة السياسية لما ينبغي أن تكون عليه قواتها المسلحة في مجال البناء والجاهزية القتالية، وتشتق العقيدة العسكرية من الفكر الإستراتيجي والسيادي للدولة، وتنبثق عنها الإستراتيجية العسكرية.[2]

فالعقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك ودروب الفعل الإستراتيجي العسكري الهادف، وذلك باستخدام القوة العسكرية أو التهديد استخدامها.[3]

كما تشير العقيدة العسكرية إلى جميع المبادئ والسياسيات والأمور الفنية والأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها.[4]

كما عرفت العقيدة العسكرية بأنها كافة الأفكار والمفاهيم والآراء والتعاليم التي تستخدمها القوات المسلحة سلما وحربا، وكذلك بأنها مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية

---

[1] منصور لخضاري: **السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات، الميادين، التحديات)**، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015، ص 122.

[2] حسين خليل، وحسين عبيد: **الإستراتيجيا: التخطيط والتفكير الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص 100.

[3] حسين خليل، وحين خليل، المرجع نفسه، 102.

[4] سوسن عساف: **العقدية العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث، 2008، ص 163.

الهادفة إلى إرساء نظريات العلم العسكري وفنون الحرب لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن الحرب والسلم بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية.[1]

كما تم تعريفها بأنها خطط وأفكار الدولة حول المسائل المتعلقة بالحرب والسلم، أو بتعبير آخر مجموعة من وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محددة والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها وتدابير إعداد القوات والبلاد لتلك الحرب.[2]

وتم تعريف العقيدة العسكرية إجرائيا، من حيث أنها تشمل المفاهيم الرئيسية حول دول المؤسسة العسكرية وصياغة مرجعية موحدة للقيادات والكوادر حول توظيف القوة العسكرية ومعايير قابلة للتطبيق لتحقيق الأهداف والغايات القومية من خلال توظيف القوة العسكرية ونماذج للإجراءات التي يمكن من خلالها تنظيم وإدارة المؤسسة العسكرية وهو ما يعني أن العقيدة العسكرية تمثل الجانب الثقافي والفكري للمؤسسة العسكرية وتحدد الهوية المؤسسة للمنتمين لها.[3]

كما أن هناك من يعرفها على أنها مجموعة المبررات والمنطلقات الإنسانية والدينية والأخلاقية والقناعات الفكرية المنضبطة التي تمنح المشروعية للقوات العسكرية للقيام بعمل ما.[4]

من خلال مجموعة هذه التعاريف نلاحظ أن العقيدة العسكرية تتألف من مكونين أساسين:

---

[1] نزار إسماعيل الحيالي وعادل عبد الحمزة البديوي: **قراءات في المذهب العسكري الأمريكي**، مجلة قضايا سياسية، العدد 33/32، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2013، ص 02.

[2] نزار إسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين: **قراءات في المذهب العسكري الدولي بين الماضي والحاضر**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، 2013، ص 6.

[3] محمد يونس: **الاتجاه نحو الاستراتيجيات المركية في رسم السياسات الدفاعية**، مجلة اتجاهات الأحداث، ملحق مفاهيم المستقبل، العدد 19، أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، فيفري 2017، ص 01.

[4] صلاح الدين أبو بكر الزيداني: **رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية، لماذا نحتاج للعقيدة العسكرية؟**، المرجع السابق.

أولا: مكونات ذات طابع سياسي

وهي مجموع المبادئ ذات الصبغة السياسية التي تعالج المسائل المتعلقة بالصراع المسلح، والتطور العسكري للدولة، وهي تشكل الأساس السياسي للعقيدة، ولعل من ابرز مضامينها (نظرة الدولة لطبيعة الصراع المسلح، وكيفية الاستجابة العسكرية للتهديد ومتطلبات البناء العسكري المستندة إلى الأهداف التي حددتها الدولة، وكذلك التحالفات التي تعقدها سواء منها على المستوى الإقليمي أو العالمي، كيفية الترتيب والاستجابة لمصالح الدولة الحيوية والمهمة والثانوية، ثم كيفية إعداد موارد الدولة المختلفة للحرب).[1]

ثانيا: مكونات ذات طابع عسكري

وهي مجموع المبادئ ذات الصفة العسكرية الخاصة التي تعالج المسائل المتعلقة بإعداد واستخدام القوات المسلحة في الحرب، ومن أهم مضامينها (طرق استخدام القوات المسلحة بأنواعها المختلفة: برية، بحرية، جوية، نووية في الحرب، المحاور الأساسية في بناء القوات المسلحة، سياسيات التزود بالأسلحة والعتاد الحربي ... بناء وتطوير وتنظيم القوات المسلحة وطرق وأساليب خوض الحرب).[2]

أهمية العقيدة العسكرية:

نظرا لما تحمله العقيدة العسكرية من اعتبارات معنوية وتنظيمية وفكرية للجيوش، تخصص بعض الدول إدارات وهيئات للعقيدة العسكرية ضمن تنظيم قواتها المسلحة وجيوشها وتتمثل أهمية العقيدة العسكرية فيما يلي:[3]

- تعتبر الدليل الأساسي لتنظيم وتدريب القوات المسلحة في مختلف المستويات؛
- تعتبر الدليل الرئيسي لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها في الحاضر والمستقبل؛

[1] نزار إسماعيل الحيالي: المرجع السابق، ص ص 11-12.

[2] حسين خليل: المرجع السابق، ص 8.

[3] صلاح الدين الزيداني: المرجع السابق.

- تعتبر المنطلق الأساسي لأي عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها أو حجمها في الداخل والخارج.
- تعتبر القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه نوايا استخدام القوات المسلحة للدولة فهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع المستويات في الدولة.

من خلال التعاريف السابقة للعقيدة العسكرية نستنتج أن العقيدة العسكرية هي الدليل والمنطلق الأساسي لاستخدام القوات المسلحة، والقيام بالنشاطات العسكرية المختلفة، والعقيدة العسكرية جانب تنظيري، جانب تنظيمي، وجانب عملياتي.[1]

المطلب الثاني

تعريف الإستراتيجية العسكرية

مفهوم "الإستراتيجية" من المفاهيم التي تواجه صعوبة في ضبطها وإيجاد تعريف موحد لها، وذلك لأنه مفهوم دينا ميكي يتغير تبعا لاختلاف المنظورات التي يتم من خلالها تبصر المفهوم، وتحديد مفهوم الإستراتيجية يستلزم ضرورة تعريفه، وتوضيح نشأته، بيان خصائصه ومستوياته.

أولا: أصل مصطلح إستراتيجية

تاريخيا أتت كلمة إستراتيجية من الكلمة الإغريقية "إستراتيجين" ومعناها "الآمرة على الجيش" ومنها تولدت كلمة "ستراتيجما" ومعناها: مناورة الحرب، ومنها اشتقت كلمة "ستراتيجيما" أو الحيلة، وخاصة الحيلة في الحرب، وكلمة إستراتيجية حلت محل التعبير

[1] فيروز مزياني: **تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020-2021، ص 178.

القديم "فن الحرب"، ولقد تم التمييز بين كلمة إستراتيجية عن كلمة "تكتيك" في أواخر القرن الثامن عشر.[1]

كلمة إستراتيجية لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، وكان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو "فن الفروسية"، وفي الفترة الممتدة من 1500 إلى 1750م استبعدت كلمة فروسية وأصبح المفكرين أمثال وميكيالفيلي" و"فريد يريك الكبير" يستخدمون وصف "فن الحرب"، ولما كان القرن الثامن عشر قد اتسم بإضفاء صفة العقلانية على النشاط الإنساني، تراجع استخدام لفظ "الفن" وبدأ الاتجاه إلى اعتبار "إدارة الحرب" علما يدرس في الجامعات والأكاديميات العسكرية، وعلى هذا الأساس يعتبر لفظ "إستراتيجية" لفظا جديدا استخدمه لأول مرة الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية (جواي دي ميزروا) قبل الثورة الفرنسية عام 1789م.[2]

الإستراتيجية في أبسط تعريف لها هي: فن توظيف الوسائل الممكنة في فنون القتال، حيث كان القادة العسكريون يتعلمون منها ما يجعلهم يعرفون كيف يضعون الخطط العسكرية التي تجعلهم يدافعون جيدا عن أراضيهم وبلادهم وكيف يضعون الخطط التي يهاجمون بها العدو.[3]

ثانيا: تعريف الإستراتيجية

1-**لغة:** كلمة إستراتيجية من الكلمة اليونانية « Strategos » وتعني: فن القيادة.[4]

2-**اصطلاحا:** الإستراتيجية هي: فن تطبيق الوسائل لإنجاز الغايات، وعليه فإن أي جهد إنساني تقريبا ينطوي على الإستراتيجية من نوع ما، ففي حقل الدراسات

---

[1] تيري ديل مونريال، جان كلين: **موسوعة الإسترتيجيا**، تر: علي مقلد، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2011، ص 114.

[2] عبد القادر فهمي: **المدخل في دراسة الإستراتيجية**، (د.د.ن)، 2009، ص ص 11-12.

[3] فيروز مزياني، المرجع السابق، ص 22.

[4] عبد القادر فهمي، المرجع السابق، ص 11.

الأمنية ينطبق المصطلح بشكل أضيق عموما على استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأغراض السياسية.[1]

الإستراتيجية في جميع مستوياتها معرفة بأنها: "حساب الأهداف والمفاهيم والموارد ضمن حدود مقبولة للمخاطرة، لخلق نتائج ذات مزايا أفضل مما يمكن أن تكون عليه الأمور لو تركت للمصادفة أو أيادي أخرى".[2]

تعرف الإستراتيجية في المنشورات المشتركة للقوات الأمريكية في الفقرة 01 البند 02 بأنها: "فكرة أو مجموعة أفكار حكيمة، من أجل توظيف أدوات القوة الوطنية بطريقة منظمة ومتكاملة لتحقيق أهداف معينة في مسرح العمليات، وأهداف وطنية و/ أو متعددة الجنسيات".[3]

ويمكن تعريف الإستراتيجية بشكل أفضل بأنها: فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية، بصورة منسجمة مع توجيهات السياسة المعتمدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى، أو الأطراف الفاعلة الأخرى، أو الظروف والمستجدات.[4]

يعرف الجنرال "أندري بوفر" « André Beaufre » : الإستراتيجية بأنها: فن جدلية القوة أو بأكثر دقة، فن جدلية إرادتين متعارضتين في استخدام القوة لحل نزاعها".[5]

[1] فيروز مزياني، المرجع السابق، 22.

[2] فيروز مزياني، المرجع نفسه، 22.

[3] فيروز مزياني، المرجع نفسه، 22.

[4] فيروز مزياني، المرجع نفسه، 23.

[5] عامر مصباح: **الفكر الاستراتيجي التطور ومفردات التحليل**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2019، ص 13.

تعريف الإستراتيجية العسكرية:

عرف "كلاوز وزفيتر" الإستراتيجية العسكرية بأنها استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، فهي لا تهتم إلا بالاشتباك ولكن نظريتها تدخل في تقديراتها عامل النشاط الخاص، أي نشاط القوات المسلحة نفسها، والعلاقات الرئيسية القائمة بينها، لأن هذه العلاقات هي التي تحدد الاشتباك.[1]

فهي فن إعداد المعارك، ووضع الخطط العامة للحملات العسكرية، وإنها فن استخدام المعارك لتحقيق أغراض الحرب، فهي تحضير أو تطوير خطط الحرب وربط وتنسيق الأنشطة المتتالية التي تقود إليها، أي أنها تخطط الحملات المنفصلة وترتب الاشتباكات التي ستحارب في كل منها.[2]

الإستراتيجية العسكرية هي فن وعلم، فهي فن لأنها مرتبطة بقدرة وقابلية القيادة التي تمارس هذا النشاط، فالقيادة ذات القبليات المتميزة التي تجمع بين الإبداع والعبقرية، وهي علم لأنها مرتبطة بالتطورات العلمية من نظريات حربية وتكنولوجية التي كانت حصيلة البحث والدراسة والتطوير على مر التاريخ، كما أن حلول ومشاكل الإستراتيجية العسكرية لابد وأن تجري من خلال جانبين: جانب نظري وجانب عملي.[3]

1- **الجانب النظري:** يشمل كل ما له علاقة بالعلم العسكري الذي يبحث في الحرب كمفهوم وتاريخ الحروب والصراعات التي لها علاقة بتاريخ الدولة ومحيطها الإقليمي ومدى تأثير تلك الصراعات والحروب عليها، ومدى تأثير العوامل المادية والفنية والمعنوية والسياسية على الصراع المحتمل وكذلك القوانين المميزة للصراع المسلح وطابع الحرب المقبلة والموقف السياسي والاستراتيجي

[1] سليم بوسكين: **العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم قسم العلوم السياسية، 2020-2021، ص 36.

[2] عبد القادر فهمي، المرجع السابق، ص 36.

[3] سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 37.

الراهن والإمكانيات الفعلية المتاحة وعلى ضوئها تصاغ النظريات العسكرية الملائمة.[1]

2-**الجانب العلمي:** فهو يتعلق بطريقة وفن إعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب، وكيفية خوض الحرب، ورغم أن الإستراتيجية العسكرية تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل والاستنتاجات النظرية إلى أن تطبيقها يتوقف على قدرات القادة العسكريين وعلى علاقتهم بالمسؤولين عن سياسة الدولة، حيث كثيرا ما يؤدي تدخلهم وعدم معرفتهم إلى خلق تأثيرات مضادة لتلك النظريات لذلك من الضروري جدا لنجاح القيادة التنسيق بين القيادتين على أسس الفهم والمعرفة بالحرب كعلم وفن.[2]

خصائص الإستراتيجية العسكرية:

الإستراتيجية هي التي تربط بين السياسة وعناصر القوة في التأثير الاستراتيجي، والحقيقة أن مصطلح الإستراتيجية عندما يستخدم في خطاب أو ممارسة سياسية يعني بالضرورة وجود مجموعة من المصالح الحيوية للدولة، لذلك توجه الإستراتيجية من أجل تحقيق الأهداف بشكل محدد ودقيق، أو خلق التأثيرات المطلوبة في البيئة الإستراتيجية، وبناءا على ذلك يمكن تحديد خصائص الإستراتيجية في مجموعة من النقاط.[3]

1-الإستراتيجية تمثل جسر بين الأهداف السياسية والعسكرية وفق نظرية "كولن جراي"، حيث أنها تربط علم السياسة بالعلم العسكري من خلال التوسط بينهما بمجموعة من الأفكار والمذاهب وفن العمليات والتكتيكات التي توجه السلوك الاستراتيجي.

2-يصف "ليدل هارت" الإستراتيجية بأنها فن وعمل، أي أنها لا تحتاج إلى عاملين لتنفيذها، وإنما أيضا تحتاج لما أسماه "كلاوز فيتز" بالعبقرية العسكرية والنباهة أو

[1] سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 37.

[2] محمد عبد القادر الداغستاني: **الحرب ومكانتها في الفكر الإنساني**، دراسة تحليلية لمفهوم الحرب وفن الحرب والعقيدة العسكرية، عمان، الأردن، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013، ص 194.

[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 26.

اللمحة الخاطفة، تتجسد الإستراتيجية كفن من خلال مطابقة الحقائق الفعلية للبيئة الإستراتيجية مع الاستجابة الفعالة في التعامل مع ظروفها ومستجداتها والرد على التحديات والتهديدات، وبالنهاية تحقيق أهداف السياسة وبأقل التكاليف.

3-ترسم الإستراتيجية الوضع الذي يجب أن تسير عليه العمليات العسكرية، أو ما يجب أن يكون عليه الإعداد والجاهزية للقتال وطريقة الهجوم والدفاع.

4-المرجعية الرئيسية للإستراتيجية هي الأهداف السياسية الكبرى التي عادة ما يطلق عليها وصف المصالح الوطنية العليا أو الحيوية، على اعتبار أن الإستراتيجية هي طريق السياسية نحو إنجاز الأهداف المهمة.

5-تبنى وتنفذ الإستراتيجية ضمن سياقات معينة وفق تعبير "جراي"، تشتق منها أولوياتها وتؤثر في مسارها، وكذلك تتكيف وفق معطياتها، وكلما كانت الإستراتيجية وثيقة الصلة بالسياقات المختلفة كانت أقرب للنجاح في تحقيق أهدافها، بمعنى آخر الإستراتيجية وليدة بيئتها تحمل تطلعات المجتمع والدولة وتتفاعل مع التحديات وفي نفس الوقت تستجيب للتطلعات.[1]

مستويات الإستراتيجية:

يميز المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية بين ثلاث مستويات للإستراتيجية:

1-**المستوى الاستراتيجي Le niveau stratégique:** أو المستوى السياسي العسكري وهو المستوى الأعلى لحوارات الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة، من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بيئة دولية تتميز بعدم اليقين « l'incertitude » في ظل التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لوحدتها الدولية، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.[2]

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 27.

[2] فيروز مزياني، المرجع السابق، ص ص 29-30.

2-**المستوى التكتيكي Le niveau tactique:** تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية commandement le haut والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب، ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية وقصيرة أو مؤقتة.

3-**المستوى العملي le niveau operational:** وفيه يتم تحديد المتغيرات الزمكانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي، هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص، وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية، وتمنح خيارات متعددة تمكن من التمييز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية.[1]

المطلب الثالث

تعريف العقيدة الأمنية والفرق بينها وبين العقيدة العسكرية

تتبع الدول عقيدة أمنية لمحاولة التعاطي مع التحديات والقضايا التي تواجهها ومن خلالها تقوم بتعريف التهديدات والمخاطر التي توجهها، فهي تمثل تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها كما يحدد أفضل السبل لتحقيقه وفق مرتكزات وعوامل تساهم في تحديد هذه العقيدة الأمنية.

تعريف العقيدة الأمنية:

أصل كلمة عقدية (Doctrine): لاتيني وهو (Doctrina) وتعني عملية تعليم، نظرية ومنهجا، والعقيدة مجموعة من أفكار يعتقد أنها صحيحة تفسر بواسطتها الوقائع وتوجه عمل الأشخاص، كما تعرف على أنها جملة من الآراء والمبادئ والمعتقدات والأطروحات

[1] فيروز مزياني، المرجع السابق، ص ص 29-30.

أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد، والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والعلمية والدينية.[1]

العقدية الأمنية تمثل تصور أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.[2]

ويستخدم أيضا مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر أو سياسي أو إلى حركة أفكار، وقد تأخذ العقيدة بعدا إيديولوجيا إذا شكلت نظاما فكريا متناسقا يقدم تصورات للعالم يعتقد أنها صحيحة وصادقة.[3]

وتعرف العقيدة الأمنية على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني، وقراراتها على المستوى المحلي والخارجي، والتي تحدد إدراك قادتها لبيئتهم الأمنية، وكيفية استخدام القوة الوطنية بكافة أشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية...إلخ، لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.

وتمكن العقيدة الأمنية لصناع القرار في الدولة من التعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح وتفسير سلوكات دولتهم للعالم الخارجي، وتعريف اهتماماتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي، كما تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكات الدول الأخرى.

---

[1] سليم بوسكين: **العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 1329.

[2] عبد النور بن عنتر: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 41.

[3] حسام حمزة: **الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 54.

فالعقيدة الأمنية تساعد صناع القرار على تعريف المصالح الحيوية لدولتهم وتحديد الأوليات فيها، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب والمتوسط والبعيد.[1]

مقومات بناء العقيدة الأمنية:

في الحقيقة أنه عند محاولة بناء عقيدة أمنية لابد من الأخذ في الحسبان بأن هناك مجموعة من الشروط التي لابد أن تتوافر حتى تستطيع الحديث عن عقيدة أمنية، وهي شروط ومقومات تتعلق بالعقيدة الأمنية بحد ذاتها، والمؤسسات المنوطة ببنائها، ثم بالشروط الموضوعية لأي عمل هدفه تحقيق الأمن، وهذه المقومات هي:[2]

1-التكيف مع البيئة الأمنية الداخلية والخارجية:

والمقصود بهذا أنه حتى يمكن بناء عقيدة أمنية لابد وأن تتكيف مع البيئة الأمنية الخارجية، إذ أنه من غير المقبول أن يتم ذلك في حين أن تلك العقيدة تؤدي لخلق توتر إقليمي أو دولي، لما تضعه من شروط لتحقيق الأمن، أو بسبب الأفكار التوسعية أو غيرها من المبادئ المزعزعة للاستقرار.[3]

وكذلك المقصود هنا هو مدى استجابة أي عقيدة أمنية للتهديدات والمخاطر الموضوعية والمستقبلية، وبالتالي فهي استراتيجيات تعتمدها الدول وتتضمن تخطيطا وتنسيقا مكثفا من أجل التصدي للتهديدات والمخاطر التي تفرزها البيئة الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية، والتي تمس أمن الأفراد والجماعات.

---

[1] سليم بوسكين: **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المرجع السابق، ص ص 1330-1331.

[2] بلال قريب: **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات**، مذكرة ماجستر غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص 45.

[3] أبو عامر علاء: **العلاقات الدولية "الظاهرة والعلم والدبلوماسية والإستراتيجية"**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص 233.

2-**رصد الإمكانيات المادية:** وهي الوسائل والإمكانيات المتاحة لتنفيذ الإستراتيجية الأمنية التي تبنتها عقيدة الدولة الأمنية، أي تعبئة الموارد المادية للدولة خدمة لعقيدتها من خلال رصد الأموال وتخصيص الوسائل.[1]

3-الاعتماد على توجهات السكان والأفراد: فأي عقيدة أمنية لابد وأن تراعي توجهات السكان والأشخاص، ولا يمكن الحديث عن عقيدة أمنية تخدم المصلحة الوطنية بينما هي تتعارض مع التوجهات العامة للسكان.[2]

مبادئ العقيدة الأمنية:

لما كانت العقيدة الأمنية للدولة متكونة من أسس بنيوية ترتبط بالإيديولوجية السياسية والاقتصادية والدينية للدولة، فضلا عن الظروف الجغرافية والاقتصادية والسياسية والحضارية والاجتماعية لها فإنها تبعا لذلك تقوم على عدد من المبادئ وهي:[3]

1-**مبدأ العلمية:** أي الاستناد على الأسس العلمية في بناء أي إستراتيجية، من خلال توظيف الخبرات والتخصصات، وذلك تمحيص الخطط السابقة للاستفادة من التجارب الماضية، وهذا المبدأ تفرضه تداعيات العولمة، حيث أضحت التهديدات الأمنية أكثر خطورة بسبب الاستفادة من الثورة التكنولوجية.[4]

2-**مبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ:** حيث يجب تحديد الدائرة المنوط بها صياغة العقيدة الأمنية، بحيث تحوي كل ممثلي القطاعات مما يسهل عملية التنسيق ويحفظ التوازن بينها، بينما في عملية تنفيذ العقيدة أو الإستراتيجية يجب

---

[1] درويش عبد الحميد حسني: **الاستراتيجيات الأمنية والتحديات الإقليمية المعاصرة**، مجلة الفكر الشرطي، دبي، 2016، ص 9.

[2] قساسية إلياس: **التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة "الإرهاب والجريمة المنظمة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في الدراسات الأمنية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017، ص 87.

[3] إلياس قسايسية: **العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي**، جامعة الجزائر البليدة 2، الجزائر، 2021، ص 160.

[4] عبد الحميد حسني درويش، المرجع السابق، ص ص 6-8.

تجنب المركزية لأنه يجب تقسيمها على كل القطاعات وكل الجهات، كل حسب تخصصه ومهامه، وذلك لضمان حسن الأداء، ولتحقيق النتائج المرجوة.[1]

3-**مبدأ الإلزامية والمرونة:** أي ضرورة الالتزام في التنفيذ بالخطط الموضوعة سلفا، أما المرونة فتعني احتواء الإستراتيجية على عدة بدائل، بحيث يتم مواجهة الاحتمالات الطارئة، أو المستجدات المفاجئة.[2]

4-**مبدأ الواقعية:** أي مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه، مع تقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها.[3]

5-**مبدأ الاستمرارية:** أي أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات الأمن ليس عاملا عرضيا يلجأ إليه في ظروف معينة فقط، بل له صفة الاستمرارية بالإعداد السابق (استشرافي)، والتطوير المستمر القائم على التقييم وإعادة التقييم.[4]

6-**مبدأ التشاركية:** أي المشاركة في إعداد الإستراتيجية، حيث يتطلب مساهمة وإشراك كل أطراف المنظومة الأمنية الشاملة، من خلال إشراك مسؤولي القطاعات المعنية في إعدادها (وهنا تتوسع المشاركة إلى كل مسؤولي القطاعات الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية ...).[5]

الفرق بين العقيدة الأمنية والعقيدة العسكرية:

لقد أضحى مفهوم العقيدة الأمنية من بين أهم المفاهيم في مجال الدراسات الأمنية، وذلك بالنظر لطبيعة التهديدات وتنوعها وتشابكها، إذا أضحى من المستحيل

[1] علاء أبو عامر، المرجع السابق، ص 134.

[2] درويش عبد الحميد حسني، المرجع السابق، ص 9.

[3] إلياس قسايسية، المرجع السابق، ص 86.

[4] حسين خليل، حسين عبيد، المرجع السابق، ص 77.

[5] إلياس قسايسية، المرجع السابق، ص 86.

مجابهة كل هذه الأخطار والتحديات دون تبني استراتيجية أمنية تمثل الطريق الذي يستهدي به صانع القرار في محاولة تكريس الأمن.[1]

ومما سبق فالعقيدة الأمنية للدولة تتمحور حول أنظمة ثلاث أساسية هي العقيدة العسكرية وكل ما يرتبط بها من مدركات التهديد والخطر، وآليات التشغيل واستشعار الأهداف والعقيدة القتالية للجيش، والسياسة الأمنية والتي تشمل إضافة عن التهديدات العسكرية كل ما يتعلق بالأخطار والمخاطر الصلبة واللينة، ثم الإستراتيجية التي تصاغ من قبل صناع القرار على مختلف مستوياتهم والتزاماتهم وتخصصاتهم، وفق معطيات البيئة الداخلية المرتبطة بمسلمات القوة الحقيقية والكامنة، والتي تتمحور حول عناصر الجغرافيا والديمغرافيا، ثم معطى البيئتين الإقليمية والدولية وما تفرضه من توجهات ومتطلبات.[2]

ولقد ظلت العقيدة العسكرية هي المعبر عن العقيدة الأمنية للدولة، وذلك بالنظر لسيادة مفاهيم النظرية الواقعية على السياسات الأمنية للدول منذ ظهور النظام الدولي بشكله الحالي، وبالنظر لاعتبار التهديد العسكري هو التهديد الأمني الوحيد للدولة ظلت العقيدة الأمنية للدولة هي عقيدتها العسكرية، حيث تحدد التهديدات بالخطر العسكري الماثل أو المحتمل وفق مبادئ ميزان القوى، ومسلمات القوة المرتبطة بالقوة العسكرية والمصلحة الوطنية والعون الذاتي.[3]

وتؤثر في عملية صياغة القيادة العسكرية جملة من العوامل: كطبيعة إستراتيجية الأمن القومي المعتمدة لدى الدولة، والخلفية الحضارية للدولة ومستوى العامل التكنولوجي، وطبيعة التهديدات المدركة، والموارد القومية المخصصة لبناء القوة.[4]

فالعقيدة العسكرية هي القاعدة التي يتم حشد جميع القوى القومية للدولة لإعداد الدفاع، وخلاصة نظريات القتال ومبادئ الحرب، بتضمنها للمكون العسكري والتكنولوجي

[1] إلياس قسايسية، المرجع السابق، ص 167.
[2] إلياس قسايسية، المرجع نفسه، ص 167.
[3] إلياس قسايسية، المرجع نفسه، ص 161.
[4] إلياس قسايسية، المرجع السابق، ص 162.

المعني بإعداد القوات المسلحة، حيث تتشكل العقيدة العسكرية وفق مجموعة من المبادئ والأسس التي تعطيها ظاهرة الخصوصية، خاصة منها العوامل الدينية والاجتماعية، والأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة.[1]

مما سبق يتضح أن العقيدة العسكرية وبالرغم من إلصاق صفة العسكرية بها إلا أن بلورتها تتجاوز بكثير المحددات ذات الطبيعة العسكرية البحتة، بل تتعداها لمتغيرات أوسع تشمل جملة من العوامل والمحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالنظر لارتباطها بالتعبئة العامة لمقدرات الدولة.[2]

فإعداد العقيدة العسكرية للدولة مهمة يشترك في إنجازها رجل للدولة بوصفه صاحب القرار والسلطة السياسية، والعسكري بوصفه صاحب الاختصاص بالأمور الميدانية والمعطيات التقنية للحروب وكيفية إلا عداد لها.[3]

من هنا يمكن القول أن العقيدة العسكرية فيما مضى تعني العقيدة الأمنية للدولة، لكن في الحقيقة هي جزء منها، تهتم بتصور التهديدات الخارجية للدولة وكيفية التعامل معها في حال أصخت مهددات فعلية للدولة، قياسا لإمكانيات الدولة العسكرية الاقتصادية وغيرها من عناصر القوة.[4]

وفي الأخير يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة هي ذلك المركب الذي يجمع بين العقيدة العسكرية المرتبطة بمفهوم القوة الصلبة، والسياسة الأمنية المتعلقة بمدركات التهديد، ثم الإستراتيجية كمحصلة لتلك المعطيات العسكرية والأمنية باعتبارها حقلا خالصا لصناع القرار في الدولة.

[1] إلياس قسايسية، المرجع السابق، ص 163.

[2] حسين خليل، حسين عبيد، المرجع السابق، ص 235.

[3] إلياس قسايسية، المرجع السابق، ص 163

[4] إلياس قسايسية، المرجع نفسه، ص 91.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للعقيدة العسكرية

المطلب الأول

المقاربة الواقعية

تعد من أبرز المقاربات النظرية للأمن وفي العلاقات الدولية بصفة عامة، وسيطرت أفكارها خاصة خلال الحرب الباردة، والأمن وفق هذه النظرية يعني الحفاظ على بقاء الدولة وسيادتها واستقلاليتها أمام العالم الخارجي، والحفاظ على وحدتها الترابية في ظل نظام دولي سمته الأساسية الفوضى الدائمة أو المزمنة، فحسب البرادايم الواقعي تعتبر الدولة هي الموضوع والمرجعية الأساسية في دراسة الأمن.

وتطرق "نيكولاس ميكيافيالي" إلى موضوع الأمن من خلال تأكيده على دور القوة، خاصة العسكرية في العلاقات الدولية، وتأثيرها على احتمالات البقاء بالنسبة للدول والأمم، ويدعو "ميكيافيالي" إلى الحرب ويعتبرها غاية في حد ذاتها ووسيلة عادلة ومشروعة، فهي وسيلة لضمان الأمن والبقاء.

ويعتبر "هانس مورغانثو" الأكثر أهمية وتأثيرا على صياغة الفكر الأمني الواقعي، بحيث يرى أن العدوان متأصل في الطبيعة البشرية، بسبب رغبة الإنسان في امتلاك القوة والنفوذ، فالصراع على الموارد والقيم كانت دائما أسباب الحروب بين الدول، كما أن المصلحة الوطنية معرفة بالقوة، مصلحة الدول تكمن في امتلاك أكبر قدر ممكن من القوة والنفوذ، فالقوة هي هنا غاية في حد ذاتها ويعتبر الأمن الوطني المصلحة العليا للدولة.[1]

[1] سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 53.

وتركز المقاربة النظرية الواقعية في تحديد ما مفهوم الأمن الوطني على الدولة كفاعل رئيسي، وأولوية الأمن الوطني على ما سواه من المستويات المعتمدة لمفهوم الأمن وتقدم البعد العسكري الخارجي ضمن الأولويات الإستراتيجية الرئيسية لأمن الدولة.[1]

وأن العالم يعيش الفوضى السياسية بسبب غياب السلطة المركزية في النظام الدولي التي تستطيع أن تنظم العالم وتفرض قوانينها ويقود الدول إلى البحث عن كل الإمكانيات المتاحة لديها في تنمية قوتها العسكرية والاقتصادية كهدف ووسيلة للدفاع عن نفسها، وبهذا يقول "جون هال" أن هذه النظرية أكثر نظرية قوة وأناقة للسلم والحرب في عالم يتميز بالفوضوية.[2]

تفترض الواقعية تحليلا صراعيا للعلاقات بين الدول بحيث إرادات الدول تتعارض في سياق بحثها عن القوة الأولى والحفاظ على مكانتها في النظام الدولي، فالعلاقات الدولية هي علاقات صراعية وليست تعاونية، وترى الواقعية أن القوة العسكرية هي العامل المحوري والأساسي لقوة الدولة وأداتها الرئيسية، والأمن هو أمن الدولة الذي يضمن أمن الفرد والجماعة، وهي الأفكار التي نادى بها "هانس مورغانتو" في كتابه "السياسة بين الأمم" هو العمل الرئيسي الذي قدم الفرضيات الأساسية للواقعية، بحيث نجد ثلاث فرضيات أساسية هي:

1-الدولة الوطنية أو صناع القرار الفواعل الأكثر أهمية لفهم العلاقات الدولية؛
2-هناك فرق بين السياسات المحلية الداخلية والسياسة الدولية؛
3-العلاقات الدولية هي علاقات صراع من أجل القوة.[3]

فالأمن بالنسبة للنظرية الواقعية يرتبط بقضايا الاستقلال، السيادة ومصالح الدولة وكيانها وقيمها الوطنية، وتحديد مصالحها الحيوية، ويمكن القول أنه ومنذ معاهدة

[1] أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص 253.

[2] دلال غسان الخيري: **النظريات السياسية**، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013، الطبعة الأولى، ص 154.

[3] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 54.

واستفاليا 1648 وحتى وقتنا الراهن أن المدرسة الواقعية التقليدية قد سيطرت بقوة خاصة في فترة الحرب الباردة.[1]

تقر الواقعية بأن البحث عن الأمن هو من الأهداف الخالدة والأبدية للسياسة الخارجية للدول، فالأمن هو من المفاهيم المفتاحية عند الواقعيين مثل "توماس هوبز" الذي اعتبر أن الصراع والريبة والفقر هي الأسباب الثلاثة للحرب التي تدفع الناس إلى الهجوم من أجل تحقيق المنفعة والأمن والسمعة.

أما "روبرت كيوهان" فقد حدد فرضيات الواقعية في النقاط التالية:

- الدول هي الفواعل الأكثر أهمية في السياسة العالمية؛
- الدولة فاعل عقلاني ووحدوي (يقصد بالفاعل الوحدوي Unitary Actor أنه مهما كانت هناك خلافات داخلية بين النخب أو المجموعات الاجتماعية، الدولة يجب أن تتكلم بصوت واحد، وتواجه العالم الخارجي كوحدة منسجمة، أما باعتبارها فاعل عقلاني Rational Actor فصناع القرار يختارون البدائل التي تعظم منافع الدولة وتقلل خسائرها).
- الدولة تسعى للقوة، وتحسب مصالحها من ناحية القوة.

مادامت الدولة قوية فإن إمكانية المحافظة على مصالحها ستكون مضمونة، وعليه تعتبر الدولة الهيئة الوحيدة المؤثرة في العلاقات الدولية، لكونها ذات طبيعة وحدوية وعقلانية لأنها تهدف وبشكل مستمر إلى المحافظة وبأقصى حد على مصالحها الوطنية بما يدفعها وبشكل مستمرا إلى اللجوء للقوة بغية الحفاظ على أمنها.[2]

فالعلاقات الدولية تتسم بحالة صراع وتنافس نظرا لغياب السلطة المركزية التي يمكنها أن تنظم طبيعة العلاقة بين الدول وأسسها، ونتيجة لغياب هذه السلطة المركزية على مستوى العالم لا يمكن التنبؤ بالتحديات التي قد تواجه الدولة والتي قد تتسبب في فنائها، ومن هنا يعد الهدف الأساسي لأي دولة هو الحفاظ على بقائها من خلال الاعتماد

[1] ناصف يوسف حتى: **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ط1، ص 237.

[2] يوسكين سليم، المرجع السابق، ص ص 55-56.

على ذاتها بتعزيز قدرتها العسكرية والسياسية التي تحافظ على بقائها وتحميها من التهديدات الداخلية والخارجية.[1]

المطلب الثاني

المقاربة الليبرالية

مع بداية السبعينات بدت الدراسات الأمنية الواقعية أنها لم تعد تعكس طبيعة الشؤون الأمنية كما كانت من قبل، حيث بدأت الأدبيات السلمية التي تشير إلى عودة المثالية الكلاسيكية تلقى رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية.

وانتشرت الدراسات والمساهمات الفكرية التي تعبر عن هذا التوجه الجديد في أعمال ريتشارد فولك، تشارلز بيتز، جوهانسن، وتومبسون، وغالتونغ، وكذلك الكتاب المعياريين الذين تطرقوا إلى قضايا نزع السلاح، وقوانين الحرب، وحقوق الإنسان، وضع وحفظ السلم، إعادة تشكيل الأمم المتحدة، والقضايا البيئية، حيث قدم الليراليون طريقة تفكير جديدة في القضايا الأمنية، كما قللوا من أهمية الفوضوية والمعضلة الأمنية، ومشكلة المكاسب النسبية، وفي المقابل أعطوا دورا كبيرا للتعاون والاعتمادية الدولية، وكذلك نوع النظام المحلي كمصدر لتفسير السلم والأمن الدوليين، ولم يهمل الليبراليون القضايا الأمنية، فقد أبقوا تركيزهم على النتائج الأمنية للعلاقات الاقتصادية: تناول تأثيرات الغش والاعتمادية الانجراحية، والمعضلة الأمنية الاقتصادية، وتأثير المكاسب غير المتكافئة على أمن الدول.[2]

وتعد المدرسة الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيمة التعاون الدولي، بحيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية وإلى النزاعات المسلحة

[1] إلهام الحدابي: **القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بين الدور العسكري وتشابك المصالح**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020. ص 12.

[2] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 57.

على أنها الاستثناء، وتعتقد الليبرالية بأن التفاوض يمكن أن يكون بديلا للحرب، وأن المؤسسات الدولية هي أهم الفاعلين الدوليين.[1]

ترى النظرية الليبرالية أن للمؤسسات الدولية دور مهم في تحقيق التعاون والاستقرار[2]، بحيث يعتقد كيوهن أن: "توسيع المؤسسات توفر المعلومات وحفظ تكليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة تركيز من أجل النسق، تعمل عموما على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل.

ويشير مؤيدوا هذه الرؤية أن المؤسسات الدولية تمنع حدوث الحروب والنزاعات بوسعها تخفيف حدة المخاوف التي تنشأ من الغش والمكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون، ويسلم مؤيدو المؤسسات الليبرالية بكثير من افتراضات مذهب الواقعية بشأن استمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، لكنهم يجادلون بأنه يمكن لهذه المؤسسات أن توفر إطار للتعاون بين الدول وهو ما يساعد في التغلب على إخطار المنافسة الأمنية بين الدول.[3]

فرضيات النظرية الليبرالية:

تقوم النظرية الليبرالية على مجموعة من الفرضيات أهمها فيما يلي:

- الدولة ليست الفاعل الوحيد والأكثر أهمية في السياسة العالمية، وهي ليست فاعلا وحدويا بل تتكون من الأفراد وجماعات المصالح والبيروقراطيات المتنافسة والرأي العام، فاعتبار الدولة فاعل وحدوي من شأنه أن يهمل هذه الفواعل وبالتالي إهمال جانب مهم في التفسير؛
- الطبيعة البشرية جيدة من حيث الجوهر، فالشعوب قادرة على التعاون، والاهتمام بالرفاهية يقلل من النزاعات، حيث تقل رغبة الأفراد والشعوب التي تنعم بمستويات

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 57.

[2] بيليس جون وسميث ستيف: **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص 428.

[3] بيليس جون وسميث ستيف، المرجع السابق، ص 428.

مادية مرتفعة في التضحية بالأملاك أو الأرواح وبالتالي تقل الرغبة في الحروب، كما أن نزوع السلوك البشري إلى الأنانية والعدوانية ناتج عن وجود نوايا سيئة للحكام وليس للشعوب؛

- الحرب ليست عنصرا حتميا من عناصر السياسة العالمية، فالحروب يمكن أن تقل باستئصال الفوضوية، فالحرب والظلم من المشاكل التي تتطلب جهدا جماعيا في حلها ولا يمكن حلها بمجهود فردي، وتسعى الليبرالية إلى إيصال المجتمع الدولي إلى حالة من التعاون ونبذ الحروب، وترى الليبرالية أن العقلانية يجب أن تقود الدولة إلى التعاون بدل الحرب، فالحروب تصرف غير عقلاني[1]، ويعتبر الليبراليون أن الإنفاق على الأسلحة النووية هو إنفاق لا لزوم له، لأنه ليس من المعقول بناء أسلحة يمكن أن تستخدم لتدمير العالم؛
- تعارض الليبرالية رأي الواقعيين القائل بأنه يجب على الدولة السعي لتعظيم مصلحتها وزيادة قوتها في الأجل القصير، بل يجب عليها العمل على تعظيم منفعتها على المدى الطويل، حيث أن وجود مجتمع عالمي سلمي يزيد من إمكانية تحقيق الدولة لمصالحها على المدى الطويل بتوجيه مواردها للتنمية الاقتصادية بدل سباق التسلح.[2]
- تعظيم قدرة الدولة يكون بمحاولة الاتفاق على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، تلك المصالح التي يمكن أن تحقق للطرفين مكاسب مضاعفة بينما تؤدي المصالح المتعارضة إلى تحقيق الخسائر لطرف واحد أو كلا الطرفين، وقد يؤدي المصالح المتعارضة أيضا إلى نشوب النزاعات والحروب.[3]
- الدولة لا تتصرف بشكل عقلاني دائما، تعمل الفواعل الأخرى ضمن وعبر الدول للتأثير على سياسية الدولة، صدام المصالح، والمساومات، ونفوذ أصحاب المال، وسوء الإدراك أو الرواسب التاريخية والعرقية كلها عوامل تؤدي إلى تشويه عملية صنع القرار؛

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 58.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 59.

[3] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 59.

- ترتيبات تفضيل الدولة تشكل السلوك في النظام الدولي، فالدول تقتضي أن يكون لديها أهداف من أجل إثارة الصراع أو الدخول في مشاريع تعاون، أو اتخاذ أي مهمة أخرى لعمل السياسة الخارجية؛[1]
- حث المؤسسات الدولية على ضرورة التعاون من أجل الاستقرار وليس التنافس من أجل اللاأمن لأن عمل المؤسسات الدولية وعقلنة قراراتها ومصداقية مواقفها هي التي تصد الطريق أمام فكرة الحرب عن طريق التخفيف من حدة المخاوف وأساليب الغش.[2]

المطلب الثالث

المقاربة النقدية (كوبنهاقن)

ترى النظرية النقدية الواقع الدولي من زوايا اجتماعية وسياسية وهي غير مستقلة لأنه لا وجود لنظرية معزولة بحد ذاتها من الزمان والمكان. ويعتقد أنصار هذه النظرية أن فوضوية النظام الدولي، والدولة الوحدوية، والعقلانية ومعضلة الأمن، والحرب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية، وأنه يجب دراسة التهديدات كبناء اجتماعي باستخدام التاريخ والثقافة والإيديولوجية.

ونقطة الانطلاق عند الدارسين النقديين للأمن هي البحث عن الكيفية التي يعرف ويبنى بها التهديد، فالأمن بالنسبة لهم ليس واقعا موضوعيا كما في الواقعية بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية (Speech Act)، فالأمن حسب "كين بوث" ليس ذاتيا ولا موضوعيا، الأمن هو ما نفعله.[3]

[1] سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 59.

[2] ميلود عامر حاج: **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، الرياض، السعودية، دار نايف للنشر، 2016، ص 117.

[3] توفيق بوستي: **مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**، دراسات إستراتيجية، اسطنبول، تركيا، المعهد المصري للدراسات، مارس 2019، ص ص 10-11.

فالأمن يشكل هاجسا بالنسبة للدولة التي تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية دون إقصاء منطق العقلانية، كما أن التهديدات ليست دائما موضوعية، وإنما تتضمن معان ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات، وتتبنى النقدية مرجعية جديدة في التحليل الأمني وهي الفرد، باعتباره مركز تفاعل السياسة الدولية، فالوحدة التحليلية الرئيسية لموضوع الأمن هي التحرر الإنساني من مصادر التهديد محليا ودوليا، حيث أن الفاعل الأساسي هو الإنسان الفرد، ثم تأتي بعده الدولة، فالدولة لم تعد المرجع الوحيد للأمن، فلا يمكن امتهان كرامة الإنسان من أجل بقاء الدولة وإنما وجدت الدولة من أجل حماية الإنسان.[1]

ويعتبر "باري بوزان" من أهم المنظرين للأمن في إطار مدرسة "كوبنهاقن"، بالإضافة إلى "أولي" و"إيفر"، "وبل ماكسويني" ويشتركون في ثلاث نقاط أساسية:[2]

أ- القطاعات الجديدة للأمن؛

ب- مستويات التحليل؛

ت- الأمن الإقليمي المركب.

وتعتبر مقاربة "باري بوزان" مهمة جدا نظرا لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية، من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد والمجتمعات للتهديدات الاجتماعية للأمن.

بحيث يرى الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديدات، وفي السياق الدولي فإنه يعني: قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا سلسلة الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود.[3]

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 60.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص ص 60-61.

[3] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 61.

نجد أن النظرية النقدية ترفض فكرة أن الدولة فاعل وحيد وعقلاني في العلاقات الدولية، وتنتقد مركزية الدولة، وادعاءات العلمية والحقيقة الموضوعية للأمن، ويؤكد النقديون أن المفهوم الواقعي للأمن يهمل ويتجاهل علاقة الأمن بقوة ومصلحة المؤمن، أمن الجماعات الصامتة والمهمشة ... إلخ، وتعتبر النقدية الأمن مفهوما قابلا للاشتياق، هذه الطبيعة الاشتقاقية أتاحت للباحثين والدارسين حرية مقاربة الأمن من عدة زوايا: اعتباره فعل كلام، ممارسة انعتاقية، تقنية حكومية ... إلخ.

ويشير معنى توسيع مفهوم الأمن إلى التحرك الأفقي، انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يفترض أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن، أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كوحدات مرجعية للأمن.[1]

لقد ركزت مقاربة "كوبنهاقن" عن الأمن على توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى أساسية هي: القطاع العسكري، القطاع البيئي، القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي والسياسي، حيث أكد "باري بوزان" أنه لا يمكن لقطاع معين لوحده التعبير عن المسألة الأمنية بشكل كافي، فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، فإن كل واحد من هذه القطاعات يمثل نقطة محورية في المشكلة الأمنية، لأنها تشكل مجتمعة شبكة قوية من الترابط في ميدان الأمن.[2]

بالنسبة للأمن العسكري يعتبر من أهم القطاعات الأمنية، حيث أن التهديدات العسكرية تمس كل مكونات الدولة، كيانا ومجتمعا وأفرادا، فالدولة تصنع سلامة مواطنيها وحمايتهم الواجب الأساسي لها، كما أن القطاع العسكري يتعلق ببقاء وكينونة الدولة، وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها اتجاه البعض.

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص ص 61-62.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص ص 62-63.

- **الأمن السياسي:** يتعلق بمدى الاستقرار للدولة، وأنظمتها الحكومية، وكذلك شرعية النظام وإيديولوجية، فالتهديدات السياسية ليست عسكرية، ولكنها تتصرف إلى مساءلة الأفكار والمؤسسات والجماعات الوطنية والحركات الاجتماعية؛
- **الأمن الاقتصادي:** ويعتبر المؤشر الرئيسي لأمن الدولة عموما، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ويرتبط بمدى قدرة الدولة للوصول إلى الموارد والأسواق والأموال الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية والسلطة في النظام الدولي.[1]
- **الأمن المجتمعي:** بحيث يعتبر المجتمع كيانا قائما بذاته وموضوع أساسي للأمن، وليس مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة.

ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية، حيث أن الهويات المجتمعية أصبحت مهددة بجملة من التهديدات مثل: الهجرة والغزو الثقافي بحيث أن الأمن المجتمعي يعني بمدى قدرة مجتمع ما على الحفاظ على كيانه وخصوصية الثقافية.

- **الأمن البيئي:** وهو من القطاعات الأكثر جدلا في السياسة العالمية في عصرنا الحالي على اعتبار أنه تهديد مشترك لكل البشر، ولا يخص دولة معينة وإنما العالم كله بحيث أصبح هناك ارتباط كبير بين تدهور البيئة وتحقيق الأمن، ويتطلب تحقيق الأمن البيئي مواجهة الأخطار والتحديات الناتجة عن التلوث والجفاف والاحتباس الحراري، إضافة إلى معالجة مظاهر الندرة في الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه.[2]

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 63.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 64.

نظرية مركب الأمن الإقليمي:

يرى "باري بوزان" أن الأمن يعتبر ظاهرة علائقية، بحيث لا يمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية[1]، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها: إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف المجموعة، أو تشابهت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، بحيث لا يرتبط برغبة الأطراف فقط إنما بتوافق الإرادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي.[2]

واستخدام "باري بوزان" مصطلح "المجمع الأمني الإقليمي" للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، وتتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة عناصر هي:

1- **الحدود:** التي تفرق وتميز المجمع الأمني الإقليمي عن بقية دول الجوار؛
2- **البنية الفوضوية:** بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لابد أن يتشكل من دولتين أو أكثر تكون مستقلة؛
3- **القطبية:** التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات؛
4- **البناء الاجتماعي:** الذي يغطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.

وتعتبر مدرسة "كوبنهاقن" أول المحاولات ففي إعادة صياغة مفهوم الأمن، وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية.[3]

---

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 64.

[2] سليمان عبد الله الحربي: **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 19، 2008، ص 9.

[3] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 65.

بحيث انطلق رائدها باري بوزان من إرادة تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يتجاوز نطاق الدراسات الإستراتيجية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية عن طريق توسيع مجالات البحث العلمي لتتعدى المجال العسكري وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدول فحسب.[1]

وينطلق باري بوزان في دراساته من أعمال "جون هوبز" حول المعضلة الأمنية، إذ اعتبر أن الفوضى الدولية تعرض الدول للمعضلة الأمنية، لكونه يرى أن الواقعية ضبطت مشكلات أمن الدول على مستوى التحليل النسقي فقط، بحيث هذه المقاربة صالحة بالنسبة للدول الكبرى التي تتأثر وتؤثر في النظام الدولي، لكنها لا تتكيف مع دراسة مشكلات الأمن لما في الدول الأخرى، بحيث أن الدول الصغرى لا تتأثر دائما بما تحدث في العالم كله خاصة المناطق البعيدة، وعليه يعتقد باري بوزان أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية من الاعتماد المتبادل، ربطت بين أمن الدول نتيجة لتأثيرات الجغرافيا.[2]

ويركز على ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول في مجال الأمن خاصة دول الجوار الإقليمي والجغرافي، أو الواقعة ضمن أقاليم تتميز بفوضى ناضجة ونجد هذه الفكرة في مساهمات مدرسة "كوبنهاقن" حول مفهومي الأمن الإقليمي ومركب الأمن.

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 65.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص ص 65-66.

المبحث الثالث

التطور الكرنولوجي للإستراتيجية والعقيدة العسكرية

المطلب الأول

من ثورة البارود إلى الحرب العالمية الأولى

ظهرت الحروب منذ أقدم العهود، وتعد ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي عايشتها الشعوب عبر الحقب المتفاوتة، والتي ظهرت نتيجة عوامل عدة كالسيطرة والبحث عن أماكن الأكل والماء والاستعمار، كما كانت هذه الحروب تختلف في حدتها وفي الأطراف المشاركة فيها، وقد ظهرت تعريفات عدة للحروب منها: أن الحروب عبارة عن نزاع مسلح بين طرفين أو أكثر، قائم على أساس استخدام القوات المسلحة، سواء كانت في صورة جيوش منظمة أو نظامية أو جيوش غير نظامية، وسائل حربية عدة هادفة لإلحاق الضرر بالطرف أو الأطراف الأخرى في المقدرات العسكرية والمدنية لتحقيق أهداف معينة مهما طالت أو قصرت مدة ومهام شكل هذه الحروب.[1]

- **حروب ما قبل عصر البارود:**

قبل الحديث عن الحروب وتطورها في عصر ظهور البارود، يبين بعض مراحل تطور الحروب في عصر ما قبل البارود.

أ- يعتبر القوس والسهم من أوائل الأسلحة المتقدمة التي أحدثت ثورة في فن القتال في عصر ما قبل البارود، ومع حلول العصر البرونزي تطورت التكنولوجيا العسكرية إلى حد كبير، حيث صنعت السيوف التي تحتوي على مقبض مصنوع من المعدن، كما استخدمت الخيول المدربة والتي كان لها دور كبير في الحسم العسكري، وبعد ذلك ظهر مفهوم إنشاء السفن الحربية ونمت الجيوش والتحصينات وأصبحت كبيرة وتم استخدام المقاليع ومحطمات الأبواب في تلك الفترة، وفي

[1] فارس لعمارات: "**خصائص حرب المستقبل والتقنيات المعاصرة**"، نظرة أردنية"، https://www.politics.dz.com، 11 أفريل 2021، تاريخ الإطلاع 5 ماي 2022.

العصور الوسطى ظهرت الصولجانات والسيوف والرماح والقلاع، وإنشاء قوة من أسلحة الحصار للدفاع عن المواقع العسكرية، كما بنيت الخنادق والفخاخ للتعامل بطريقة مناسبة مع الأعداء.[1]

مرت تقنيات حرب في عصر ما قبل البارود بعدة مراحل تتمثل في:

- **المرحلة الأولى:** تمثلت الإستراتيجية العسكرية في هذه المرحلة في حشد الجيوش وتنظيمها والأعداء للحرب، وتحديد مكان وزمان الحرب، وتوفير كل متطلبات تحقيق النجاح في المعركة، والقضاء على الأعداء والحصول على المعدات.
- **المرحلة الثانية:** وقد ظهرت هذه المرحلة في عهد الإقطاع في أوروبا، اختصت هذه المرحلة بقضايا الحشد والتعبئة حيث كان الملك والأمير يشكل الجيوش للحرب من الفرسان مقابل ما تم منحهم من الأراضي وكان الملوك والأمراء يقاتلون مع جنودهم.
- **المرحلة الثالثة:** امتدت من القرن الرابع عشر وحتى الثورة الفرنسية، وقد ظهر في هذه الفترة البارود وظهور البرجوازية، وبداية عصر النهضة، وتطور المدفعية والمتفجرات وفي هذه الفترة ظهرت شخصيات ثلاثة كان لها الدور الكبير في مجال الإستراتيجية هم "ميكافيلي، وجوستاف، وأودولف الثاني ملك السويد".[2]

وفي عهد الإسلام، كانت أهداف الفتوحات الإسلامية الإستراتيجية واضحة، الأمر الذي ساعد الدولة على مواجهة جميع التحديات، فالغاية في الإسلام من الحروب هي نشر دعوة الإسلام وليس رغبة في التوسع، لذلك قامت الجيوش الإسلامية بحماية الدعوة وتأمين قيام الدولة الإسلامية وتوفير الأمن والاستقرار لها، وكان الخليفة المسلمين هو الذي يدير الفتوحات الإسلامية مع حسن التخطيط والتنفيذ، وأخذ كل وسائل السلامة والاحتياطات اللازمة مع تطبيق مبدأ الشورى.[3]

[1] فارس العمارات، المرجع السابق.

[2] فارس العمارات، المرجع نفسه.

[3] فارس العمارات، المرجع نفسه.

- **حرب البارود:**

لقد دخل البارود إلى أوروبا عن طريق العرب في القرن الرابع عشر، ووافق ذلك مع نهاية القرن الخامس عشر، حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة، أو بعبارة أخرى بدأت الطبقة البرجوازية بالنمو والظهور على المسرح حاملة معها التطور الصناعي والتقني والعلمي مقرونا بتباشير عصر النهضة الأوروبية. وقد أدى ذلك إلى تطور المدفعية. كان الأتراك في القرن السادس عشر قد طوروا مدفعية الحصار، وأدخلوا إصلاحات في تنظيم الجيوش وأساليب الحرب، ومع ذلك لم يحصل تقدم في الفكر الاستراتيجي بما يتناسب مع التطورات الجديدة، لأن الحروب بقيت تقاد بالملوك والأمراء والقيادات والانكشارية، وكان القتال مقصور على الجيوش المحترفة أما مجتمعاتها فظلت عموما بعيدة من المشاركة الفعلية.

وكان "نيكولا مكيافيلي" (إيطالي 1469-1527) أول من عكس التقدم الذي حدث في أحشاء المجتمع الإقطاعي، وجاءت أفكاره حول الحرب تعبيرا عن التطور البرجوازي المبكر الذي مازال في مرحلة الجنينية، وجاءت فاتحة للتفكير الاستراتيجي المعاصر فيما يتعلق بمسائل الحرب الحديثة.[1]

أصبح مفهوم الإستراتيجية يعني الحرب الكلية، من قبل الأمة أجمع، ومن ثم ضرورة تعبئة الأمة وتنظيم مصادرها من أجل خوض حرب تستهدف خدمة مصالح الأمة ككل، وكانت هذه الموضوعة أول محاولة لإعطاء الإستراتيجية مفهوما شاملا، ولكنها بقيت شيئا نظريا ولم تتحول إلى واقع لأنها تعبر عن نظرة البرجوازية للحرب بينما كانت أوروبا لن تزل تحت سيطرة الإقطاعية.[2]

كان الملك "غوستاف ادولف" (سويدي 1594-1632) قد شكل القمة الثانية بعد "ميكيافيلي" في التعبير عن التطور الصناعي الجديد الذي أصبح يفرض إعلان الطلاق

[1] شفيق منير: **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص ص 37-38.

[2] شفيق منير، المرجع السابق، ص 38.

مع التقاليد الإقطاعية في الحرب، فحاول إحياء الفن العسكري وتخليصه من الفوضى، ولكن ظلت إصلاحاته في حدود تطوير التكتيك أكثر من إنقاذ الإستراتيجية المتدهورة.

أدت هذه الإصلاحات في تكوين الجيوش النظامية إلى زيادة أهمية المشاة ونسبتها في كامل هيئة الجيش، إلا أن من الممكن اعتبارها تطويرا للإستراتيجية أيضا من زاوية تنظيم الجيش ككل.[1]

أما القمة الثالثة بعد "ميكيافيلي" و"غوستاف أدولف" يقف عليها "فريد يريك الكبير البروسي" (1712-1782) الذي نظم مشاة الجيش على ثلاثة خطوط Lines لتتخذ شكل مربع أجوف أضلاعه الثلاثة متساوية الطول تقريبا، وتتحول جميعها مثل كتلة واحدة وفقا لنظام التحرك العسكري في المعركة، الأمر الذي أتاح عمقا بالنسبة إلى الخطوط المتوازية وأتاح للجناحين بعض الحركة سواء أكان بالتقدم إلى الأمام قليلا، أم التراجع إلى الوراء قليلا، ولكن هذا التشكيل ظل ثقيل الحركة وليس له من قيمة إلا على الأرض المنبسطة.

نلاحظ مما تقدم أن الفكر الاستراتيجي في أوروبا، والذي بدأ ميكيافيلي في طرحه لم يصب تقدما خلال المائتي سنة التالية إلا في مجال تنظيم الجيش وتكوين نظريات تكتيكية جديدة على يد كل من غوستاف أودولف ومازلبور وتورين وفريدريك الكبير، ولكن هذه الخطوات كانت الجنين للقفزة الكبرى التي سيحدثها نابليون في مجال الإستراتيجية والتكتيك جنبا إلى جنب مع تطور قوى الإنتاج واندلاع الثورة الفرنسية وسقوط الإقطاع في فرسنا.[2]

كانت مسألة تجنب المعارك إحدى سمات الإستراتيجية الأوروبية في هذه المرحلة، وذلك بسبب عظم التكاليف التي يقتضيها تكوين الجيش في ظل عصر الملوك الذي مازال في براثن العلاقات الإقطاعية، ولكن ضمن تطور صناعي تقوده البرجوازية الناشئة وبكلمة، كانت إستراتيجية حرب مواقع وتحصينات ودفاع بينما كانت الأوضاع تتمخض

[1] شفيق منير، المرجع السابق، ص 39.

[2] شفيق منير، المرجع نفسه، ص ص 39-40.

عن ولادة إستراتيجية جديدة عبر عنها نابليون، حيث أصبحت الحرب على يده حرب حركة ومناورات إستراتيجية.[1]

- **الحرب العالمية الأولى:**

حدثت الحرب العالمية الأولى في عام 1941، وقد كانت هذه الحرب شرسة بدأت في أوروبا وانتهت عالمية، واستمرت لأكثر من اربع سنوات، وخلفت ورائها 9 ملايين قتيل، وأحدثت تغييرات كبيرة في سياسة الدول وأدت بحدوث ثورات عديدة.

تميزت الحرب العالمية الأولى بوضع خطط مدروسة على أساس توسيع حقوق سكك جديدة، ووضع جنود الاحتياط في مواقعهم وربطهم بوحدات الجنود النظاميين ثم نقلهم إلى جبهة القتال بسرعة فائقة، كما كانت بنادق جنود المشاة هي السلاح الأكثر شيوعا على الجهة الغربية، حيث وجدت بنادق مجهزة لحمل العديد من الأمشاط، وكانت البندقية البريطانية التقليدية تسخر بالرصاص، كما استخدم الجنود الألمان بنادق ذات خمس طلقات من نوع ماوزر جيوهار، أما الجيش الأمريكي فاستخدم بنادق ذات خمس طلقات تسمى سبرنغ فيلد.

لعبت المدافع الرشاشة دورا حيويا غير متوقع في حرب الخنادق، حيث امتلكت الكتائب عدد من المدافع الرشاشة، وكانت كثيرة في الجانب الألماني.

أما الزي العسكري فقد صمم للاختفاء من الأعداء ما عدا الجيش الفرنسي الذي يرتدي البزة الزرقاء والحمراء، أما الجنود الألمان فقد ارتدوا الزي الرمادي بسماته التمويهية، كما استخدمت الخوذات على نطاق واسع، كما تم تزويد الجنود بوجبات منتظمة.[2]

[1] شفيق منير، المرجع السابق، ص 41.

[2] فارس العمارات، المرجع السابق.

المطلب الثاني

من الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

- الحرب العالمية الأولى وتسمى الحرب العظمي وهي حرب قامت في أوروبا ثم امتدت لباقي دول العالم ما بين 1914 و1918، بدأت الحرب حينما قامت إمبراطورية النمسا والمجر بغزو مملكة صربيا إثر حادثة اغتيال ولي عهد النمسا وزوجته من قبل طالب صربي أثناء زيارتهما لسراييفو.
- قامت روسيا بتعبئة قواتها بعد يوم واحد من إعلان النمسا الحرب على صربيا، فعبأت ألمانيا قواتها 30 يوليو ثم عبأت في أول أغسطس فرنسا قواتها، أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في اليوم نفسه بعد أن وجدت عدم تجاوب الروس بشأن طلب ألمانيا إلغاء التعبئة العامة للجيش ثم أعلنت الحرب على فرنسا واجتاحت بلجيكا مما دفع بريطانيا لدخول الحرب بسبب حذق الألمان حياد بلجيكا، وقد كانت الأمم الأوروبية قبل الحرب مشكلة من معسكرين لأولهما الوفاق الثلاثي بين روسيا وفرنسا والمملكة المتحدة (بريطانيا، بينما تشكل الحلف الثلاثي من إمبراطورية النمسا والمجر وألمانيا وإيطاليا على الرغم من دخول إيطاليا الحرب في جانب الحلفاء.[1]
- استعملت لأول مرة الأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى كما تم قصف المدنيين من السماء لأول مرة في لتاريخ.
- شهدت الحرب ضحايا بشرية لم يشهدها التاريخ من قبل وسقطت السلالات الحاكمة والمهيمنة على أوروبا والتي يعود منشأها إلى الحملات الصليبية؛ وتم تغيير الخارطة السياسية لأوروبا.
- تعد الحرب العالمية الأولى البذرة للحركات الإيديولوجية كالشيوعية وصراعات مستقبلية كالحرب العالمية الثانية، بل وحتى الحرب الباردة.[2]

---

[1] الحسيني الحسيني معدي: **موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية**، ط1، القاهرة، دار الحرم للتراث، 45 سوق الكتاب الجديدة بالعبتة، 2011، ص 5.

[2] الحسيني الحسيني معدى، المرجع نفسه، ص 5.

الأسباب:

- **التنافس الاستعماري:**

لقد أدى تقدم الثورة الصناعية إلى تطور النزعة الاستعمارية تطورا حادا جعل من تصريف البضائع والحصول على المواد الأولية وتوظيف رؤوس الأموال قضية من القضايا الأوروبية الملحة التي لم يجد رجال السياسة حلا لها إلا عن طريق امتلاك المستعمرات فكان لابد من التصادم والنزاع بين القوى المستعمرة ذاتها.[1]

كذلك برز النزاع حول السيطرة على البحار خاصة بين بريطانيا التي تعتبر نفسها سيدة البحار وألمانيا الموحدة التي طورت أسطولها بسرعة فائقة، كما اشتدت الخلافات بين ألمانيا وفرنسا حول مقاطعتي الألزاس واللورين اللتين ضمتها ألمانيا إليها بعد حرب 1870 ولم تتفق الدولتان أيضا حول أسبقية كل منهما في احتلال المغرب الأقصى.[2]

- **التحالفات:**

أدى التنافس الشديد بين القوى الأوروبية من أجل توسيع مجالها الاستعماري إلى عقد اتفاقيات سرية وإقامة تحالفات عسكرية، فكانت كل من انجلترا وفرنسا تبعا للوفاق الودي عام 1904 قد تحالفتا، وقام الحلف الثلاثي بين ألمانيا وإمبراطورية النمسا، المجر وإيطاليا وهي حليف غير ثابت سرعان ما خرجت منه إيطاليا وأخذت مكانها الدولة العثمانية بعد أن كانت وقعت حلفا مع ألمانيا.

وقد أفضت هذه التحالفات إلى حصول سباق نحو التسلح برز بالخصوص من خلال التمديد في فترة الخدمة العسكرية وزيادة عدد القوات المسلحة في كل من ألمانيا وفرنسا وروسيا.[3]

- **سباق التسلح:**

[1] الحسيني الحسيني معدى، المرجع السابق، ص 7.

[2] الحسيني الحسيني معدى، المرجع نفسه، ص 7.

[3] الحسيني الحسيني معدى، المرجع نفسه، ص 7.

ازداد سباق التسلح الذي اندلع بين القوى الأوروبية وسعت ألمانيا إلى تدشين امبراطورية لها في ما وراء البحار فزادت في حجم أسطولها البحري وقامت بريطانيا بإطلاق السفينة الحربية HMS Dreadnought عام 1906 السفينة التي ألغت كل ما كان قبلها من سفن، وسعت بريطانيا وألمانيا على وجه الخصوص على تعزيز أساطيلهم.[1]

ومن بين أسباب الحرب العالمية الأولى أيضا حادثة سراييفر في 28 يونيو 1914 ومرت الحرب العالمية الأولى بعدة فترات وهي الحرب الأوروبية 1914-1916، عرفت مرحلتين: حرب الحركة وحرب الخنادق، حيث تحولت هذه الحرب إلى حرب عالمية ومرت على عدة مراحل:

- الحرب عام 1915 والحرب عام 1916، الثورة العربية الكبرى 1916، التحول في مسار الحرب 1917، حرب الغواصات والولايات المتحدة 1916-1917، انتصار دول الوفاق الثلاثي 1917-1918، العودة إلى حرب الحركة 1917-1918، ثم نهاية الحرب عام 1919.[2]

نتائج الحرب العالمية الأولى:

لقد أسفرت الحرب العالمية الأولى خسائر مادية وبشرية جسيمة وعن تراجع الدور الرائد لأوروبا في توجيه سياسة العالم، أما أهم نتيجة لهذه الحرب فقد تمثلت في قيام سلام منقوص يحتوي على جميع العناصر من شأنها إشعال الحرب العالمية الثانية، والتي قامت في عام 1939.[3]

- **الحرب العالمية الثانية:**

الحرب العالمية الثانية هي نزاع دولي مدمر بدأ في 7 يوليو 1937 في آسيا و1 سبتمبر 1939 في أوروبا وانتهى عام 1945 باستسلام اليابان، قوات مسلحة من حوالي سبعين دولة شاركت في معارك جوية وبحرية وأرضية.

[1] الحسيني الحسيني معدى، المرجع السابق، ص 8.

[2] الحسيني الحسيني معدى، المرجع نفسه، ص ص 8-15.

[3] الحسيني الحسيني معدى، المرجع نفسه، ص 16.

تعد الحرب العالمية الثانية من الحروب الشاملة وأكثرها كلفة في تاريخ البشرية لاتساع رقعة الحرب وتعدد المسارح للمعارك والجبهات، شارك فيها أكثر من 100 مليون جندي، حيث أزهقت الحرب العالمية الثانية زهاء 20 مليون نفس بشرية.

حيث أن الخسائر في الأرواح كان بسبب القصف الجوي الكثيف على المدن، أضف إلى ذلك المذابح التي ارتكبها الجيش الياباني بحق الشعب الصيني والكوري إلى قائمة الضحايا المدنيين ليرتفع عدد الضحايا الأبرياء والجنود إلى 51 مليون قتيل، أي ما يعادل 2% من تعداد سكان العالم.[1]

ومن أهم أسباب الحرب العالمية الثانية

يعتبر السلام الناتج عن مقررات باريس للسلام لسنة 1919 إهانة كبرى بالنسبة لألمانيا لأن معاهدة فرساي مزقت وحدتها الإقليمية والبشرية والاقتصادية وسلبت منها جميع مستعمراتها، كما أن إيطاليا خاب أملها نتيجة تجاهل طموحاتها وتوسعها الاستعماري.

حيث برزت عدة مناطق للتوتر بسبب تأجج الشعور القومي خاصة منطقتي السوديت وممر الدانزيج البولندي، ولذلك يعتبر السلام المنقوص لسنة 1919 وما خلفه من ضغائن وأحقاد أحد أسباب الحرب العالمية الثانية.[2]

نتج عن هذه الحرب خراب هائل في الأرواح البشرية والاقتصادية حيث تجاوز عدد ضحايا الحرب في العالم من العسكريين والمدنيين 62 مليون نسمة أي ما يعادل 2% من سكان العالم.

أما من الناحية السياسية، فقد أسفرت الحرب العالمية الثانية عن هزيمة الدكتاتوريات في إيطاليا وألمانيا واليابان وتراجعت مكانة القارة الأوروبية، فلم تعد فرنسا وبريطانيا تهيمنان على العالم، بالإضافة إلى بروز قطبين جديدين هما الولايات المتحدة

[1] الحسيني الحسيني معدى، المرجع السابق، ص 23.

[2] الحسيني الحسيني معدى، المرجع نفسه، ص 24.

الأمريكية والاتحاد السوفياتي، كذلك ظهور حركات التحرر وحصلت عدة مستعمرات على استقلالها، كذلك عودة جميع بلدان أوروبا إلى حدودها القديمة. وأخيرا تأسسا منظمة الأمم المتحدة بهد مؤتمر سان فرانسيسكو في يونيو 1945 وكان هدفها الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.[1]

تم استخدام العديد من الأسلحة من قبل قوات الحلفاء وقوات المحور، ومن هذه الأسلحة الصاروخ الموجه بالحمام، والسيارة الجيب الطائرة، وقنبلة السهام المسمومة، والكلاب المضللة للدبابات والسفينة الجليدية كما تم استخدام المدفع الكهربائي وقاهرة الدبابات الجالوتية والبالونات النازية والمدفع المحمول على سكك حديدية، والسلاح السري لهتلر.[2]

وقد استخدمت العديد من الاستراتيجيات العسكرية منها الاشتباك المباشر، وحشد القوة، والهجوم لا الدفاع وخطة الحركة والاستمرارية، كما ظهرت التحركات الدفاعية والهجومية والانسحاب والتطويق والحصار، في القوات المسلحة والقوات البرية والقوات الجوية، وغالبا ما شهدت مشاركة القوات البحرية، كما استخدمت سياسة الأرض المحروقة، وكانت روسيا هي أكثر دولة تمثل هذا الأمر بحرفية عالية.[3]

المطلب الثالث

تطور الإستراتيجية والعقيدة العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية

- **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:**

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية طفرة نوعية في مجال التكنولوجيا وامتلاك التقنية، حيث أثرت على الإستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية أو ما يسمى بالثورة في الشؤون العسكرية، كما أن مصطلح الثورة في الشؤون العسكرية ظهر في المفردات العسكرية في بداية التسعينات وذلك بتحريض من أحد مسؤولي البنتاغون في

[1] الحسيني الحسيني معدى، المرجع السابق، ص ص 53-54.

[2] فارس العمارات، المرجع السابق.

[3] فارس العمارات، المرجع نفسه.

الولايات المتحدة الأمريكية وهو Ander W. Marshal؛ بحيث وقف مع الفكرة القائلة بأن الثورة العميقة التي نتجت عن التجديدات التقنية سيكون لها نتائج مذهبية Doctrinales كبيرة، أما الثورة في الشؤون العسكرية فقد كان موضوع لتقرير سري في عام 1992 ثم تم نشره في السنة التالية. إن الفكرة الأساسية للمفهوم ترتكز على أن الحرب تغيرت بشكل جذري فيما يتعلق بطريقة وآلية عملها أو بطبيعتها، لاسيما بعد إدخال وسائل جديدة في المراقبة وبناء الجيوش لها قدرات كبيرة ودقيقة في نفس الوقت مما فرض تغييرات مذهبية وعملياتية في الشؤون العسكرية.

وقد عرف "أندرو مارشال" الثورة في الشؤون العسكرية على أنها تغيير عميق في طبيعة الحرب، تم بفعل استنباط تطبيقات جديدة للتكنولوجيا الجديدة ترتبط بالتغير العميق في العقيدة العسكرية والمفاهيم العملياتية والتنظيمية التي أحدثت أثر عميق في طبيعة وتسيير العمليات العسكرية[1]. ويرى أندرو كربينفتش Andrew F. Krepinvich بأن الثورة في الشؤون العسكرية هي ما تحدثه تطبيقات التكنولوجيا الجديدة داخل عدد معتبر من النظم العسكرية مع إيداع مفاهيم ميدانية وتنظيمية وضعت أو تكيفت بالشكل الذي يغير في عمق خصائص وإدارة النزاع.[2]

كما عرفها "كولن غراي" Kolin Gray على أنها ذلك التغيير الجذري الذي يمس طبيعة الحرب وطريقة قيادتها، مع زيادة القدرات العسكرية ومدى فعاليتها.[3]

حيث يرتبط مصطلح الثورة في الشؤون العسكرية بثلاث دلالات، فالأولى تعبير عن أن مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية ينطوي على الثورة التكنولوجية التي أثرت بشكل كبير على صناعة الأسلحة والعتاد الحربي بشكل عام.

---

[1] أيوب دهقاني: "تأثير التقنية والتكنولوجيا في بناء الاستراتيجية العسكرية"، في 31 ديسمبر 2015، على الرابط: https://asjp.cerist.dz تاريخ الاطلاع يوم 15 ماي 2022.

[2] محمد خوجة: **الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006، ص 113.

[3] أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص 152.

والثانية مفادها أن الثورة في الشؤون العسكرية هي نظام يستخدم فيه تقنية النظم المعلوماتية لمعالجة المعلومات، أما الدلالة الثالثة، فتشير إلى أن الثورة في الشؤون العسكرية أدت إلى نهج ثوري وتغيير جذري في الفكر والنظريات العسكرية.[1]

- **مضمون الثورة في الشؤون العسكرية:**

توجد ثلاثة عناصر ترتكز عليها الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية وهي:

1-**نظم المعلومات:** وتشمل مجموعة واسعة من الأجهزة والبرمجيات وأجهزة الكمبيوتر والاستشعار والأقمار الاصطناعية والاتصالات اللاسلكية وتكييفها مع الاستخدام العسكري، هذه الخصائص التكنومعلوماتية تعطي تفوقا استثنائيا للقوات المسلحة وتساعد على الرد بسرعة على أي عدو مضاد وحرمانه من قدرة المناورة وتمكن من تنفيذ عمليات أدق وأكثر فعالية.[2]

2-**الإبداع العملياتي:** يحدث هذا النمط نتيجة حصول إبداع في تنظيم الجيش لتجاوز معضلات إستراتيجية في المجال العسكري[3]، وهذا بالاعتماد على وسائل تقنية جديدة من شأنه أن يجعل القوات المسلحة أقل عددا وأخف وزنا وأكثر فتكا، بالإضافة إلى التقليل من الاعتماد على الخدمات اللوجستية، واستخدام الروبوتيات بمختلف أصنافها، وغيرها من الابتكارات فيما يخص العقيدة والتنظيم والمعدات، وبالتالي إنشاء نموذج جديد تماما للقتال، بالتنسيق مع القيادة العسكرية التي تكون على اتصال مباشر مع القوات في الميادين العمليات وهذا ما يعطي الفعالية والقدرة على الاستجابة بصورة أسرع من أي عدو آخر.[4]

3-**تكنولوجية الأسلحة:** بالإضافة إلى عنصر تكنولوجية المعلومات أو كما يسميها الأميرال Owens بنظم الأنظمة هناك عنصر التكنولوجية التسليحية، وهي تعتبر أحد الركائز الأساسية للثورة في الشؤون العسكرية والتي تتمثل في التطور الكبير

[1] أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص 153.

[2] أيوب دهقاني، المرجع نفسه، ص 153.

[3] محمد خوجة، المرجع السابق، ص 25.

[4] أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص 154.

الذي حدث على مستوى صناعة العتاد الحربي الذي مس جميع القطاعات العسكرية البرية والبحرية والجوية وهناك بعض الأمثلة للتوضيح:

أ- **الصواريخ الموجهة:** والتي يتم توجيهها إلى الأهداف باستخدام الليزر أو إحداثيات عبر الأقمار الاصطناعية مثل صواريخ "توماهوك" التي يمكن إطلاقها على أهداف بعيدة من السفن وحاملات الطائرات.[1]

ب- **ذخائر الهجوم المباشر:** التي تطلق من قاذفات القنابل الإستراتيجية الموجهة بدقة

ت- **قذائف المدفعية:** التي استخدمت في حرب الخليج الثانية عام 1991، والتي أصبحت أكثر انتشارا وهي تتميز بالدقة في الأهداف، ولها القدرة على التميز بغرض تجنب سقوط المدنيين أثناء القصف.

ث- **المركبات الجوية وأجهزة الساتل:** والتي يكون هدفها تقديم المعلومات وتوجيه القيادة

ج- **أنظمة الرادار:** مثل نظام JSTARS وهو نظام المراقبة المحمولة جو أرض له القدرة على الرؤية وتتبع الأهداف في أحوال الطقس السيئة.

ح-**الطائرات الروبوتية:** دون طيار: مثل طائرة "غلوبل هوك" التي لها القدرة على الطيران لمدة طويلة فوق مستويات مختلفة، إضافة إلى إطلاق صواريخ موجهة بدقة عالية.[2]

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الخصائص التي تتميز بها الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية من أهمها القدرة على القتال عن بعد، وهي القدرة على استهداف قوات العدو من مسافات بعيدة بدقة وبدرجة مرتفعة من الدقة لوحدات الإطلاق من الجو أو البحر أو البر، السيطرة على الفضاء الخارجي، وهي القدرة على استخدام المعدات التي تطلق في الفضاء لجمع ونشر المعلومات لتمكين القوات في الميدان من الاتصال عبر مسافات بعيدة، كذلك الوصول الاستراتيجي، وهو القدرة على تجميع قوات هامة (وحدات

[1] أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص 154.

[2] أيوب دهقاني، المرجع نفسه، ص 154.

ردع سريع، وحدات العمليات الخاصة جماعات القتال المحمولة)، النقل الاستراتيجي، يتمثل في القدرة على تحريك قوات برية ضخمة عبر مسافات كبيرة، وهذا يعتمد على أساطيل النقل الجوي والبحري.[1]

[1] أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص 154.

استنتاجات الفصل الأول:

- عدم الاتفاق على تعريف موحد للعقيدة العسكرية نتيجة لغموض وضبابية المصطلح ونتيجة لرؤية كل دولة لعقيدتها العسكرية؛
- تختلف العقيدة العسكرية للدول من حيث إمكانيات وقدرات الدول فهناك دول قوية ودول ضعيفة، كذلك تختلف من حيث مصالح الدول فهناك مصالح محلية، إقليمية، وعالمية؛
- تختلف عقيدة الدول العسكرية باختلاف محددات كل دولة فكل دولة تعتمد على محددات عالمية سواء كانت محددات تاريخية، جغرافية إيديولوجية، سياسية، اقتصادية، شخصية...إلخ
- تختلف العقيدة العسكرية من دولة إلى أخرى من حيث أن هناك دول تتبنى العقيدة الدفاعية وغالبا هي الدول الضعيفة التي تتبنى نهج الدفاع من أجل الحفاظ على كيانها ووحدتها، ودول تتبنى عقيدة هجومية وهي الدول القوية والتي تحاول حماية مصالحها خارج حدودها.
- تستند العقيدة العسكرية إلى مجموعة من النظريات المفسرة والتي تعتبر كإطار للتحليل والتفسير وتصب غالبا في المجال الأمني كالنظرية الواقعية، فهي تركز على أمن الدول ووجودها وسيادتها وحماية حدودها وكيانها من الاعتداءات الخارجية، وتغير الدول هي الفاعل الرئيسي في التفاعلات الدولية.
- النظرية الليبرالية والتي تهتم بتعزيز التعاون واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والعمل على تشجيع المنظمات والمؤسسات الدولية لتحقيق السلام والأمن على المستوى الدولي، وحل النزاعات بالطرق السلمية
- كذلك مقاربة الأمن الإقليمي، من خلال سعي الدول لتوحيد الجهود لبناء تصور أمن مشترك لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تواجه المناطق المشتركة.

- أما بالنسبة للنظرية النقدية التي ذهبت إلى توسيع مفهوم الأمن لم يعد تقليديا وعسكريا فقط، بل ظهرت تهديدات أخرى لا تماثلية تتطلب وضع إستراتيجية جديدة للتعامل مع هذه التهديدات.
- التخطيط العسكري في عصر ما قبل البارود وكان يفتقر للتنظيم المناسب والتجهيزات التي يمكنها تحقيق الحسم في أرض المعركة نظرا لعدم تطور الآلة العسكرية.
- في القرن الواحد والعشرين وبالضبط في الحربين العالمتين الأولى والثانية تم استخدام المدافع والرشاشات وحاملات الطائرات وغيرها، وتوظيف الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقنابل الذرية، كان لها الدور الكبير في حسم المعارك وأبرز مثال إلقاء القنبلة النووية على اليابان.
- ساهم التطور التكنولوجي والابتكارات العلمية في ظهور أسلحة جد متطورة كالطائرات بدون طيار (درون) والذي كان لها الحسم في المعركة دون خسائر بشرية في الدور المبادرة.

الفصل الثانـي

محددات العقيدة العسكرية الجزائرية ومراحل تطورها وأهم إنجازاتها

تمهيد:

لكل دولة محددات تساهم في بناء عقيدتها العسكرية والتي هدفها هو حماية أمن الدولة وحدودها. وتختلف العقيدة العسكرية من دولة إلى أخرى كما تختلف المحددات من دولة إلى أخرى، فالجزائر مثلا تعتمد في صياغة عقيدتها العسكرية على ثلاث محددات بشكل أساسي وهي المحدد التاريخي والجغرافي والإيديولوجي منذ الاستقلال وحتى اليوم تقريبا.

كما أن عقيدة الجزائر العسكرية مرت بعدة مراحل حددتها دساتير الجمهورية بشكل أساسي، ولمعالجة موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: محددات العقيدة العسكرية الجزائرية

المبحث الثاني: التطور الكرونولوجي للعقيدة العسكرية الجزائرية

المبحث الثالث: أهم إنجازات العقيدة العسكرية

المبحث الأول

محددات العقيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول

التصور الجزائري للعقيدة العسكرية

العقيدة العسكرية الجزائرية هي مجموعة المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات القتالية والتعبوية والتنظيمية، ذلك أخذ بعين الاعتبار الخبرة التاريخية، المعطيات الآنية والعوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الجديدة.

حيث يتوفر الجيش الوطني الشعبي على عقيدة عسكرية تتيح له التعامل مع مختلف الظروف الإقليمية والداخلية، وذلك لعامل الخبرة التي امتلكها منذ الاستقلال، وخاصة ما أعطته الأزمة الداخلية من خبرة كبيرة وكان آخرها أحداث الهجوم الإرهابي على "تيقنتورين" فيفري 2013 لتبين جرأة الجيش الجزائري في التعامل مع التهديدات الإقليمية.[1]

ويحدد الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية بأن قوات الجيش الوطني الشعبي يضطلع بمهام الدفاع عن أمن وسيادة الوطن وهو ذلك يمتنع عن الدخول في حروب إقليمية أو دولية تهدد أمن وسلامة الدول المجاورة أو الإقليمية أو أي طرف من أطراف المجموعات الدولية، في هذا الإطار ينص دستور 1963 في المادة 08 بأن: "الجيش الشعبي الوطني هو في خدمة الشعب الجزائري وتحت تصرف الحكومة، بحكم وفائه

[1] بودوح سارة: **الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010-2014)**، مشروع مدكرة مقدم لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 20.

لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحرب.[1]

وجاء دستور 1976 بما يلي المادة 82: "تشمل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي، ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية.

يساهم الجيش الوطني الشعبي في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية، المادة 83: "العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني، الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حول تنظيم الدفاع الوطني ودعمه"، حيث تبين هاتين المادتين أن الجيش الوطني الشعبي تتوقف مهامه على حماية مجالات الحدود وأضف إلى ذلك للجيش دور تنموي في إطار الفلسفة الاشتراكية.

أما دستور فيفري 1989 فقد جاءت المادة 24: "تنظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف أملاكها البحرية.[2]

أما المادة 25: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية.

[1] بودوح سارة، المرجع السابق، ص 20.

[2] عبد الكريم باسماعيل، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية**، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2004، ص ص 4-10.

ما يلاحظ على دور الجيش في هذا الدستور أنه ألغى دعم الفلسفة الاشتراكية لكنه حاميا لحدود الوطن وإقليمية وسيادته، أما دستور 1996 فعرق صياغة نفس المواد تحت الأرقام التالية: 25-26.[1]

والعقيدة العسكرية الجزائرية هي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الآن من إشراك قواتها العسكرية خارج الحدود، وقد مورست عليها ضغوط دولية كثيرة لإشراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2012 إلا أنها امتنعت واكتفت الموافقة على هذا التدخل الذي قادته فرنسا بعد ضغط دولي كبير، وعموما فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية.[2]

ويعتبر متغير "عدم تدخل القوات العسكرية الجزائرية خارج حدودها"، من أهم الثوابت في عقيدتها العسكرية وتبرز هذا التصور بـ:

- أن هناك مخطط غربي لتوريط الجزائر في حرب خارج حدودها، وبالتالي تدمير إمكانيات الجيش الشعبي الذي زادته قدراته القتالية وتحسنت ميزانيته الدفاعية بعد صفقات التسليح مع بلدان مختلفة أهمها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك استنزاف أموال الجزائر ونقل الفوضى إليها.
- أن التدخل العسكري ليس له هدف معين بل يؤدي إلى فوضى أمنية في المنطقة لذلك تفضل الجزائر مقاربة الحلول السلمية السياسية التوافقية بين أطراف النزاع.
- كما أن التجارب لتدخلات عسكرية في العالم تمت باسم مكافحة الإرهاب لم تأت بنتائج ملموسة بل العكس زادت الوضع تفاقم مثل التدخل العسكري في الحالة العراقية والأفغانية، والمالية الأخيرة، بحيث أصبحت تلك المناطق بؤرا للإرهاب الدولي.[3]

[1] عبد الكريم باسماعيل، المرجع السابق، ص 5.

[2] سعيد صديقي: **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ**، تاريخ الإطلاع 15 مارس 2022، http://studies.aljazeera.net

[3] بودوح سارة، المرجع السابق، ص 21.

المطلب الثاني

المحدد التاريخي

يرتكز المحدد التاريخي على تاريخ النضال الكبير للجزائر ضد الغزو الأجنبي ضد مختلف الإمبراطوريات التي احتلها؛ كالرومان والبيزنطيين والوندال، وضد حملات الغزو من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية كالإسبان والبرتغاليين والفرنسيين.[1]

وهذا العامل مهم جدا في التصور الأمني من حيث أن التهديد العسكري الخارجي غالبا ما يكون مصدره من الشمال ومن الدول الأوروبية بالضبط وعن طريق البحر. وبالتالي علاقة الجزائر بدول الشمال وبالغرب عموما تحكمه المصلحة والبراغماتية، لأن الأصل فيها هي علاقة صراعية عدائية وفي حالات التعاون ستكون علاقة براغماتية مصلحية، عكس العلاقات التي تربطها بدول الجنوب الإفريقية ودول الشرق العربية والإسلامية فهذه الجهة تاريخيا كانت تتسم بعلاقة تعاون ومصالح متبادلة خاصة بعد الفتوحات الإسلامية أين أصبح الدين هو العامل المشترك الذي يجمع ويربط هذه العلاقة مع الدول العربية والإفريقية.[2]

فالعقيدة العسكرية تساهم هذه التصورات التاريخية في صياغتها وبلورتها بشكل مباشر أو غير مباشر، لأن صناع القرار غالبا ما تساهم هذه التصورات والمدركات في بناء أفكارهم وتصوراتهم في رسم السياسانت وتنفيذها، وبالتالي فهذه العقيدة التاريخية مع دول المحيط الجيولولتيكي للجزائر لها دور مهم في صياغة العقيدة العسكرية.[3]

ونجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية، إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بهويته

---

[1] دالع وهيبة: **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**، 1999-2006، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 295.

[2] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 99.

[3] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص ص 99-100.

العربية الإسلامية وثبت على أصوله ومبادئه الوطنية، وتعد الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي بأفكارها ومبادئها وقيمها أحد أهم روافد ومنطلقات العقيدة العسكرية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال خاصة ما تعلق باحترام سيادة واستقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.[1]

وتعتبر مبادئ الثورة التحرير الوطني أحد أهم مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال إذ ساهمت هذه المبادئ في عملية بناء الدولة الوطنية باعتبارها تعبير حقيقي عن إرادة تجديد المجتمع وبناء العقيدة السياسية بغرض حماية مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها، وهذا ما جعل مفهوم الأمن الوطني يرتبط بدلالات سياسية إذ تهدف الدولة إلى مفهمته واستعماله بالشكل الذي يتناسب مع توجهاتها وأهدافها القومية كحماية كيان الدولة ووجودها واستقلالها وصيانة المصالح الوطنية من التهديدات الخارجية والداخلية، كما ارتبط التصور الأمني مع تصور المدرسة الواقعية التي تجعل من الأمن كأولوية في رأس هرم السياسة العليا للدولة حيث يعتبر الأمن الوطني المدخل الرئيسي الذي يتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة.[2]

ساهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية، ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي والأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من فرض وتحديات، وتهديدات ومخاطر إلا أن هاجس التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة العسكرية الجزائرية[3]، مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب

---

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 100.

[2] زهيرة مزارة وميلود عامر حاج: **السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التغيرات الإقليمية بين الثابت والمتغير**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد06، ص 252.

[3] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص ص 100-101.

الجزائري أو على الحدود، ورفض التطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني لفلسطين، ودعم حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث.

كما تتجلى مظاهر تأثير الثورة التحريرية كذلك في ثقل مركز المؤسسة العسكرية متمثلة في الجيش الوطني الشعبي في النظام السياسي في الجزائر، فالجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني الذي قاد معركة التحرير ضد المحتل الفرنسي، وهو ما أعطاه السند الشعبي والشرعية الثورية والتاريخية، كما كان له دور في بناء الدولة الجزائرية ومؤسساتها بعد الاستقلال ولذلك نجد لها تأثير مهم في المنظومة السياسية في الجزائر خاصة في رسم السياسة العامة للدولة.[1]

المطلب الثالث

المحدد الجغرافي

تؤدي العوامل الجيوبوليتيكية دورا بارزا في تشكل العقيدة العسكرية الجزائرية، فموقع الجزائر الاستراتيجي هو نقطة تقاطع استراتيجية مهمة يتوسطها المغرب العربي الكبير، واعتبارها نقطة التقاء بين كتلتين كبيرتين جغرافيا واستراتيجيا هما الاتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، وباعتبارها دولة متوسطية محورية، فهذا الموقع المحوري يلتقي عنده ويتقاطع من حوله كثير من الامتدادات التي لها أثر عميق على الأمن الوطني، وهي تتداخل بطريقة مركبة ومتشابكة يصعب معها التدقيق في رسم الحدود الفاصلة بين فضاءاتها وذلك أن الجزائر تمتد على امتداد قاري إفريقي يتضمن فضائيين إقليميين مهمين هما الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي، وامتداد بحري يمثل الفضاء المتوسطي، وامتداد حضاري في الفضاء العربي والإسلامي.[2]

كما تعتبر الدولة الأكبر مساحة إفريقيا وعربيا، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة ومحورية جغرافيا، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 101.

[2] منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 43.

على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته يكون منكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة العسكرية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الاعتبار هده الانكشافات الأمنية.

فالثقل الإقليمي للجزائر باعتبارها دولة محورية في محيطها الجغرافي يستدعي بالضرورة تعزيز هذه المكانة الإستراتيجية بما يتماشى والوتيرة المتسارعة للتحديات والتهديدات في العالم خاصة مع تغير طبيعة هذه التهديدات ومصادرها، ومثال ذلك ما يشهده المحيط الإقليمي للجزائر من أزمات وتوترات أمنية وسياسية وما تشهده عديد مناطق العالم من نزاعات وصراعات وحروب إلى جانب نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.[1]

إن مستويات تأثير العامل الجيوبولوتيكي على طبيعة العقيدة العسكرية للجزائر متنوعة، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر العقيدة العسكرية الجزائرية، أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية للجزائر، وزيادة درجات الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من المستويات، اتجهت العقيدة العسكرية الجزائرية للارتكاز على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا وإقليميا، وكان من بين تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.[2]

كما أن الموقع الجغرافي للجزائر يجعل أمنها الوطني مرتبط كثيرا بالدوائر الجيوبولوتيكية كالدائرة المغاربية والإفريقية والعربية والمتوسطية، وأن أي حدث أو تغيير أو تهديد وتحدي يمس هذه الدوائر يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأمن الوطني الجزائري. وقد أدركت الجزائر هذا منذ البداية أين نجد مثلا تصريح الرئيس

[1] مراح حميد: **المشاركة في عمليات حفظ السلم تعزيز المكانة الإستراتيجية للجزائر**، مجلة الجيش، العدد 87، أكتوبر 2020، ص 27.

[2] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 103.

الجزائري الراحل الهواري بومدين "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة (مصر) وداكار (السنغال)، تمثل منطقة أمن قومي بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر".[1]

فهذا الخط الإفريقي يمثل العمق الاستراتيجي للأمن الوطني الجزائري، فتاريخيا ارتبط أمن الجزائر بهذه الدائرة الجغرافية تأثيرا وتأثرا، إيجابا وسلبا، فغزو نابليون بونابرت لمصر سنة 1798 كان تمهيدا لغزو واحتلال الجزائر فيما بعد سنة 1830، واحتلال الجزائر كان تمهيدا لاحتلال دول المغرب العربي والساحل الإفريقي فيما بعد، كما أن استقلال دول المغرب العربي ومصر ودول الساحل مهد لاستقلال الجزائر خاصة وأن هذه الدول كمصر وتونس ومغرب كان أكبر داعم وسند للثورة التحريرية ضد الاستعمار، وبالتالي الارتباط الجيوبوليتيكي بين دول الحزام الجغرافي الإفريقي الاستراتيجي للجزائر في غاية الأهمية في المدركات السياسية والأمنية لدى صناع القرار في الجزائر.[2]

إن أمن الجزائر وأمن منطقة المغرب العربي وإقليم الساحل الإفريقي والصحراوي لا ينفك عن بعضه البعض، وتدل تحركات الجزائر عل الصعيدين الإقليمي المغاربي والقاري الإفريقي مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها الوطني، استنادا إلى حجم التحديات والتهديدات الآتية منها، كما يعد الفصل بين الدوائر الجيوسياسية المغاربية والإفريقية والمتوسطية للأمن الجزائري ممكن نظريا فقط، أما في الواقع يتعذر ذلك نظرا للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والروابط المباشرة التي تربطه بالإقليم المغربي وبالشرق الأوسط شرقا وبالمتوسط شمالا وبإفريقيا جنوبا.[3]

وبهذا نجد تاثير المقومات الجيوبوليتيكية على الأمن والعقيدة العسكرية للجزائر، فقد أثر الثقل الجيواستراتيجي للجزائر بوقوعها في نقطة تقاطع إستراتيجية في المغرب العربي وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية، ومساحتها الشاسعة وطول

[1] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 43.

[2] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 104.

[3] حسام حمزة: **الجزائر والعديدات الأمنية في الساحل، التصور وآليات المواجهة**، مجلة سياسات عربية، العدد 21، نموز/يوليو 2016، ص 67.

حدودها البرية (6343م) والبحرية (1600كلم)، على أمنها الوطني وجعله منكشفا على عدة جهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية مما يجعل الجزائر في دائرة التأثر المباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية والسواحل الإفريقية والمتوسطية من تفاعلات وتطورات، هذه المعطيات تجعل من الجزائر في صياغتها لعقيدتها العسكرية ترى أن مكانتها وثقلها الجيوسياسيين يجعلان منها في زيادة المغرب العربي ولها الدور المحوري في الإقليم الإفريقي (الساحل الإفريقي).[1]

كما أثرت المعطيات الجغرافية على صياغة ورسم العقيدة العسكرية لجزائر من حيث تركيزها على القوات البرية وهذا نظرا لشساعة المساحة وطول الحدود، وهو ما يتطلب بناء قوات برية قادرة على ضمان حماية أمن وسلامة هذه الحدود والمساحة الشاسعة خاصة في ظل الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي تشهده معظم دول الجوار كمالي وليبيا والنزاع في الصحراء الغربية وحالة التوتر مع المغرب الأقصى، كما أن هذه العقيدة البرية تحتاج إلى دعائم جوية وتكنولوجية وهو ما تدركه الجزائر من خلال عملها الدائم على تطوير وتحديث القوات الجوية وامتلاك أجهزة حديثة ومتطورة لمراقبة الحدود والاستطلاع كدعائم الحدود الذكية والرادارات والطائرات بدون طيار ... إلخ.

كذلك تأثيرها على نمط التسلح وطبيعة الأسلحة التي تقتنيها الجزائر خاصة التسلح البري وبناء قوات برية قوية ومتطورة التسلح والأسلحة التي توفر الحماية للغطاء الجوي للدفاع عن الإقليم، بحيث نلاحظ أن صفقات التسلح الجزائرية كلها في اتجاه دعم العقيدة البرية، كما لم تهمل الجزائر القوات البحرية خاصة في السنوات الأخيرة أين أبرمت عديد الصفقات لدعم الأسطول البحري بالفرقاطات والغواصات.[2]

[1] حسام حمزة، المرجع السابق، ص ص 68-69.

[2] سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 105.

المطلب الرابع

المحدد الإيديولوجي

كان البعد الإيديولوجي أحد أهم مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية منذ الاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار والامبريالية الغربية، مصدرا قيما لهذه العقيدة واستمر ذلك لعدة عقود، كما أثر المحدد الإيديولوجي الاشتراكي بعد الاستقلال على العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي من حيث اعتماده على العقيدة السوفياتية من حيث التسلح والاعتماد على القوات النظامية ذات الجاهزية القصوى والتسلح بالعتاد الثقيل كالدبابات والمدرعات وتوفير الغطاء الجوي لقوام المعركة من الطائرات وأنظمة الدفاع الصاروخية وبقيت الجزائر وفية للعقيدة السوفياتية حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بحيث تعتبر الجزائر ثالث أكبر شركاء روسيا في مجال اقتناء التسلح كما تعتبر شريك استراتيجي ومهم لروسيا، فنجد مثلا 80% من المعدات العسكرية الجزائرية هي روسية (سوفياتية)، كما تمثل روسيا الوجهة الرئيسية لتكوين الإطارات العسكرية الجزائرية، وترتبط الجزائر مع روسيا بعدة اتفاقيات شراكة إستراتيجية بين البلدان وهي أو دولة عربية وإفريقية توقع على اتفاقيات من هذا النوع مع روسيا.[1]

كما أن الخيارات السياسية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال كخيار الحزب الواحد دوره في بلورة هذه العقيدة العسكرية، فحسب هذا الخيار والإيديولوجيا ثم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء جامع لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات السياسية الأولى التي عرفتها الجزائر بعد [2]الاستقلال مباشرة، وعليه أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1986، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال.

[1] نسيم بوبرطخ: **روسيا الشريك لاستراتيجي للجزائر**، مجلة الجيش، العدد: 687، أكتوبر 2020، ص 12.

[2] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 106.

لقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة العسكرية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال، ولعل أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي ضد الكيان الصهيوني الغاصب، والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، والاستعانة بالمؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي في جهود التنمية وبناء الوطن.[1]

وأثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات على التوجهات الإيديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة العسكرية الجزائرية لعقود طويلة، فأحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر، وضعت الأمن الوطني أمام محك صعب، لاسيما أن الجزائر كانت تمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة خاصة السياسية والاجتماعية، إذ يعبر الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر عن العزلة والترهل الذي كان يعاني منه النظام، فقد كان من أهم مؤشراته توسع الشرخ وبين النخبة الحاكمة وعموم المواطنين ويحكم تزامن ذلك الوضع مع تحولات كبرى وهامة على مستوى نظام العالم كانهيار المعسكر الشرقي وأفول الإيديولوجية الاشتراكية والشيوعية لتحل محلها الإيديولوجية الليبرالية على مستوى عالمي، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الإيديولوجية الاشتراكية التي ظلت مصدر هام للعقيدة العسكرية منذ الاستقلال.[2]

فمن أجل الحفاظ على الأمن الوطني ورغبة في مباشرة العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حدث تحول هام في العقيدة العسكرية للجزائر تتلاءم مع عملية التحول المرن والسلس نحو الديمقراطية، ومواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل.[3]

وتزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة العسكرية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة، بروز ظاهرة العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة، تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري، وهو ما استلزم

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 107.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 107.

[3] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 107.

بلورة عقيدة عسكرية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب واللين للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة، فظاهرة العنف والإرهاب وارتباطهما بقضايا أخرى مثل تجارة واستهلاك المخدرات والجريمة المنظمة، ساهمت كلها في إعادة تشكيل العقيدة العسكرية الجزائرية وفق مدركات التهديد الجديدة، وذلك بالتركيز والبحث عن سبل وصيغ وميكانيزمات للتعاون والتنسيق ومحاصرة هذه التهديدات والمخاطر الجديدة، إن هذه المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة العسكرية الجزائرية منذ الاستقلال إلى وقتنا الراهن كانت متنوعة ومختلفة، كما أن شكل التهديد ساهم في تحديد شكل ومضمون هذه العقدية للجزائر، ويبقى الإطار العام لهذه العقيدة هو أنها انتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن "الأمن الصلب" إلى المفهوم الواسع للأمن "الأمن اللين"، وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا وخارجيا والتي تشهدها البيئة الإقليمية والعالمية.[1]

المطلب الخامس

المحدد الشخصي

ساهمت العوامل السيكولوجية والاجتماعية للشعب الجزائري بصورة مهمة في رسم وصياغة العقيدة العسكرية لجزائر، فشخصية الفرد الجزائري وبنائه النفسي، والبنية الاجتماعية للشعب الجزائري وما تتميز به من خصائص وسمات جعلت من هذه العوامل محدد أساسي في عملية بناء الأمن الوطني للدولة.

فقد استلهمت العقيدة العسكرية الجزائرية من طبيعة نفسية الفرد الجزائري التي تتميز بالميل إلى التحدي والمبادرة وقوة التحمل والمخاطرة والتضحية[2]. ورفض الظلم والاعتداء، ونصرة الحق والمظلومين، فهذه الخصائص النفسية التي صهرتها حقب التاريخ وتجارب الماضي جعلت الجزائري يقاوم كل الغزاة والمحتلين الذين تعاقبوا على الاعتداء

[1] صالح زياني: **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة الفكر، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، ص ص 190-192.

[2] بشير عميور، المرجع السابق، ص 34.

على أرضه، وكان آخرتها مقاومته ضد الاستعمار الفرنسي، وهو ما جعل عقدية الدولة الجزائرية الحديثة تبنى على مبادئ وثوابت بنيت على هذا الاعتبار النفسي التاريخي من حيث رفض الاعتداء والتدخل الخارجي في شؤون الدول، وبند الاستعمار والاحتلال بوصفه اعتداء وجريمة بحق الإنسانية، ودعم حركات التحرر ونصرة القضايا العادلة في مختلف مناطق العالم بغض النظر عن الدين والعرق والانتماء، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتحقيق الاستقلال الوطني.[1]

فالعقيدة العسكرية هي نتاج لعمق فكري وثقافي وحضاري تتوارثه الأجيال جيل بعد جيل، تستمد مبادئها من الإرث التاريخي والنضالي للأمة وكفاحها، ومن قيمها الدينية والمعنوية، ومن المثل العليا للدولة وتشريعاتها. تتم مراجعتها وتحينها كلما تطلب الأمر ذلك، لتتكيف مع المتغيرات والمعطيات الجيوسياسية.[2]

وهي بذلك تمثل أسس سياسية الدفاع الوطني ومرتكزا لصياغة استراتيجيتها العسكرية، فالموروث الاجتماعي والثقافي والحضاري له تأثير كبير على تحديد وصياغة معالم عقيدة الأمن الوطني.

كما تتجلى إسهامات المحددات الاجتماعية في رسم وصياغة العقيدة العسكرية الجزائرية من خلال إسهام الشعب في مهمة الدفاع الوطني وبناء الأمن وتحقيق الاستقرار، وتمثل الثقافة المجتمعية للشعب الجزائري عامل جوهري مساعد للجهود الوطنية في مسألة تحقيق الدفاع والأمن الوطني، فالمواطن الجزائري في ضميره الجماعي يعتبر نفسه مسؤولا على حماية وطنه وصيانته من كل التهديدات والمخاطر على كل المستويات.[3]

ونجد هناك إدراك كبير لدور المجتمع في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني من خلال إشراكه ومساهمته في عملية الدفاع الوطني، وهو ما عملت عليه الجزائر منذ

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 113.

[2] نسيم بوبرطخ: "**العقيدة العسكرية لثورة أول نوفمبر 1954، مبادئ وأسس وقيم سامية**"، مجلة الجيش، الجزائر، وزارة الدفاع الوطني، العدد 657، أفريل 2018، ص 8.

[3] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 114.

الاستقلال بإشراك المجتمع في مسألة تحقيق الأمن والاستقرار، وجعله الركيزة الأساسية والقاعدة الإستراتيجية للقوات الأمنية بمختلف تشكيلاتها.

فالشعب هو عمق وسند الجيش، وهذا ما نجده في أغلب التصريحات والنصوص الرسمية، وحتى تسمية القوات المسلحة في الجزائر أخذت من القاعدة الشعبية بعد الاستقلال مباشرة بحيث سمي الجيش الجزائري الشعبي: "إن الجيش هو جيش الشعب الجزائري، جيش يفتخر بانتمائه بهذا الشعب الوطني والأصيل، ويعتز كثيرا بهذه الثقة الكبرى التي ما فتئ يلقاها من شعبه عبر كافة أرجاء الوطن، جيش مسلكه وسلوكه ومحترف في أدائه وطريقة تفكيره...".[1]

كما قال في نفس الصدد: "وسيبقى كل فرد من الجيش الوطني الشعبي يعتبر نفسه ابنا بارا للشعب الجزائري وفيا لمصلحته الوطنية العليا وحارسا أمينا على هذه الأرض الطيبة وسيبقى ينجز باستمرار لفائدة وطنه وشعبه".[2]

ويرتكز هذا العمق الشعبي للقوات المسلحة الجزائرية إلى الإرث الثوري للشعب الجزائري الذي تلاحم فيه الشعب مع جيش التحرير الوطني من أجل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، فالشعب لم يكن يقوم بالدعم والإسناد المادي فقط للمجاهدين، بل شارك إلى جانب جيش التحرير في العديد من المهمات الإستراتيجية كهجوم الشمال القسنطيني 20 أوت 1955. وإضراب الثمانية أيام في فيفري 1957، والذي جاء تدعيما وتنفيذا لقرارات مؤتمر الصومام الرامية إلى تصعيد الكفاح العسكري والسياسي، مع ضرورة إشراك كافة فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه في هذا النضال التحرري، ومظاهرات 1960/12/11 و14 أكتوبر 1961 بفرنسا.

هذا المرتكز التاريخي جعل الشعب الجزائري يقوم بمهماته الدفاعية تجاه الوطن بطريقة آلية وعفوية إلى جانب الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأجهزة الأمنية. فقد تشكلت لدى الشعب ثقافة مجتمعية جعلت منه حصنا ضد التهديدات والتحديات التي

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 114.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 115.

تواجه الوطن، فقد كان الشعب سند قوي ضد مكافحة الإرهاب، كما نجده يساند القوات الأمنية في محاربة مختلف التحديات والمخاطر الأمنية على المستوى الداخلي وعلى الحدود.[1]

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 115.

المبحث الثالث

التطور الكرونولوجي للعقيدة العسكرية الجزائرية

- تطور العقيدة العسكرية من سنة 1962 إلى 1989 مرحلة التعددية:

العقيدة العسكرية الجزائرية مرت بعدة مراحل مختلفة ساهمت في صياغتها وتطورها، حيث أن العقيدة العسكرية بدأت مع ثورة نوفمبر 1954 مرورا بمرحلة الاستقلال وما بعدها، وتكونت معالم العقيدة العسكرية والأمنية للدولة الجزائرية الحديثة، حيث ساهمت الإيديولوجية الاشتراكية والإرث الثوري ضد الاستعمار في تكوينها، ثم دخول الجزائر مرحلة أمنية معقدة في فترة التسعينات، وهذا ما جعل الدولة تحاول تكييف عقيدتها مع هذا الوضع الأمني الخطير الذي أصبح يهدد كيان الدولة، ثم تليها مرحلة بوتفليقة الرئيس الجزائري السابق، ثم بعدها مرحلة 2019 والتعديل الدستوري الذي أحدث نوع من التغيير في العقيدة العسكرية الجزائرية.

المطلب الأول

مرحلة الثورة التحريرية 1954 إلى 1989 (مرحلة التعددية)

تشكل المتغير التاريخي بعد الاستقلال عاملا أساسيا في بلورة العقيدة العسكرية الجزائرية، فالتاريخ العسكري يعد مصدرا حاسما في بناء العقائد العسكرية للجيوش حسب ما يقربه خبراء الإستراتيجية والجيش الجزائري استلهم الكثير من المرتكزات للعقيدة العسكرية الجزائرية من قيم ومبادئ عقيدة جيش التحريري الوطني.[1]

وما قبله من محطات تاريخية هامة، وتأثرت العقيدة العسكرية الجزائرية في السنوات التي تلت الاستقلال بمسألة الحدود ورسمها مع دول الجوار، خاصة الجهة الغربية للحدود، فبحكم البيئة الإقليمية والدولية التي اتسمت بتصاعد كبير لتأثير حركات التحرر في العالم الثالث جعل بريق الثورة الجزائرية يعطي دفعا قويا للجزائر كي تقود هذا

[1] مراح حميد: **المشاركة في عمليات حفظ السلم وتعزيز المكانية الإستراتيجية للجزائر**، مجلة الجيش، العدد: 687، أكتوبر 2020، ص 27.

التيار على العديد من المستويات الإقليمية والدولية، حيث شكلت أداة فاعلة كتوظيف الثقل التاريخي المرتبط بالشرعية لثورية على المستوى الإقليمي، وممارسة دور الزعامة في المغرب العربي.

العقيدة العسكرية الجزائرية بشكل وثيق بالتاريخ الثوري، فالجيش الوطني الشعبي هو امتداد وسليل جيش التحرير الوطني، وهذا ما يميزه عن بقية جيوش العالم كونه نشأ من عموم الشعب فهو لم يؤسس بمرسوم بل نشأ من رحم معاناة الشعب الجزائري جراء استعمار فرنسي غاشم[1]، ومنه فالثورة التحريرية هي المنهل الأول والأساسي للعقيدة العسكرية الجزائرية لاسيما فيما يتعلق بإقامة أسس تنظيم الجيش واستمرار الكفاح والبناء والمساهمة في البناء والتشييد الوطني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى جانب مساندة القضايا العادلة عبر العالم خاصة قضايا التحرر من الاستعمار والأمبريالية.

وتستمد العقيدة العسكرية للجزائر فلسفتها ومضمونها من الإرث العسكري للجزائر منذ القدم بحروبها ضد الغزاة والأعداء، كما استلهمت من طبيعة الفرد الجزائري التي تميل إلى التحدي والمبادرة وقوة التحمل والمخاطرة والتضحية في سبيل الوطن والشعب، وكذلك من جغرافية الجزائر الإستراتيجية في شمال إفريقيا وأهمية مرقعها في العلاقات شمال، جنوب وشرق، غرب، واعتمدت الإستراتيجية العسكرية للثورة على الحرب الشعبية الشاملة ضد المحتل الفرنسي بمشاركة الشعب الجزائري في معركة التحرر وبكل الطرق والجهود المستطاعة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد الاستعمار من أجل تحقيق هدف التحرر والاستقلال.[2]

وبعد كفاح ونضال طويلين ضد المستدمر الفرنسي نالت الجزائر الاستقلال سنة 1962، حيث كانت الجزائر بحاجة إلى البناء الداخلي في جميع المجالات السياسية

[1] بوكشة محمد: **الجيش الوطني الشعبي عبر دساتير الجمهورية**، مجلة الجيش، العدد: 687، أكتوبر 2020، ص 31.

[2] بشير عميمور: **منظومة الدفاع الوطني والمتطلبات الراهنة**، الجيش الشعبي الوطني ضامن السيادة الوطنية، مجلية الجيش، الجزائر، عدد 631، فيرفي 2016، ص 34.

العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية، لأن الجزائر خرجت منهكة ومدمرة بعد استدمار دام أكثر من 130 سنة وثورة دامت أكثر من سبع سنوات. حيث ظهرت بوادر هذا الضعف والإنهاك في بداية مرحلة بن بلة أحمد[1] وخاصة على السياسية العامة للدولة ومنها العقيدة العسكرية. فأثرت على بناء جيش قوي وقوات مسلحة لحماية استقلال الدولة وحماية سيادتها من التهديدات الخارجية مساهمة الجيش في مشروع التنمية المحلية الوطنية، وحدد دستور 1963 الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي* الذي يؤديه الجيش الجزائري باعتبار أن معركة البناء الوطني لا تقل أهمية عن معركة التحرير.[2]

فنجد أنه من خلال فترة حكم الرئيس الراحل أحمد بن بلة شهدت نوع من جدلية العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ومن خلال السياسة الخارجية النشطة على حساب الوضع الداخلي على عكس فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين[3] الذي كان له إستراتيجية إعطاء الأولوية لإعادة بناء وتنظيم الداخل لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الدولة الوطنية على حساب العمل الخارجي.[4]

وكانت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة بن بلة قد طرحت أربعة خيارات إستراتيجية وهي:

---

[1] أحمد بن بلة أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال من 5 أكتوبر 1963 إلى جوان 1965، ناضل من أجل استقلال البلاد من الاحتلال الفرنسي، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني عام 1954 واندلاع الثورة التحريرية واعتبر رمزا وقائدا لثورة أول نوفمبر، وزعيمها الروحي.

* نصت المادة 8 و9 من دستور 1963 علة: الجيش الوطني الشعبي هو في خدمة الشعب الجزائري، وتحت تصرف الحكومة يحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناجي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحرب".

[2] بوكبشة محمد: **الجيش الشعبي عبر دساتير الجمهورية**، المرجع السابق، ص 31.

[3] الهواري بومدين اسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة (23 أوت 1932– 27 ديسمبر 1978)، وهو ثاني رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال، شغل المنصب من 19 جوان 1965 إلى 27 ديسمبر 1978 وهو من أبرز رجالات السياسة بالجزائر والعالم العربي في النصف الثاني من القرن العشرين أصبح أحد رموز حركة عدم الانحياز ولعب دورا هاما على الساحة الإفريقية والعربية وكان أول رئيس من العالم الثالث تحدث في الأمم المتحدة على نظام دولي جديد.

[4] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 72.

- التضامن مع الحركات التحريرية في العالم؛
- الوقوف في وجه الامبريالية؛
- تقوية الاستقلال والسيادة الوطنية والحياد النشط.[1]

فتضامن الجزائر مع حركات التحرر في العالم دلالة منطقية يحكم المعطى التاريخي لثورة التحرير الجزائرية وبالتالي فالتعاطف مع حركات التحرر أمر طبيعي، كما أن التوجه نحو مناهضة الإمبريالية والذي شكل محور الدبلوماسية الجزائرية. شكل نوع من الميول نحو المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي كما شكل مسار تقوية معالم الاستقلال والسيادة الوطنية استمرار الفكر الثوري على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، والحياد النشط لخيار استراتيجي يترجم إرادة الجزائر في تثبيت سياسة فعالة وذات دلالة من أجل إيصال وجهات النظر والخيارات السياسة والاجتماعية للدول السائرة في طريق النمو ما جعل الجزائر تقود دول العالم الثالث في مسيرة المطالبة بالعدالة من خلال دعم المساعي الإقليمية في المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا.[2]

كما أن الدور القيادي الذي حاولت الجزائر القيام به خلق نوع من التنافس الإقليمي بين الجارتين الجزائر والمغرب، والذي يسعى إلى لعب نفس الدور وفي نفس المجال الإقليمي، وهو ما جعل التنافس الحاد يتصاعد إلى حد التوتر في العلاقات بين الجارين على خليفة الأطماع والمطالب الترابية للمخزن في أراضي الدولة الجزائرية والذي كان سببا في اندلاع حرب الرمال 1963، وشكلت هذه الحرب منعرجا حاسما في إدراك مصادر التهديد بالنسبة للجزائر، إذ تبلورت السياسة الدفاعية الجزائرية على أساس أن المغرب أصبح يمثل تهديدا بريا، وهو ما جعل منطقة المغرب العربي تعيش نوع من الاستقطاب أخل بالتوازنات الإقليمية، وأثر مباشرة على البرامج الدفاعية للقوات المسلحة الجزائرية، في ظل هذه البيئة الأمنية المتوترة، تشكلت قناعة لدى صناع إقرار في الجزائر

[1] عبد العزيز لزهر: **الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط حالة المتوسط لحلف الناتو**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص 153.

[2] عبد العزيز لزهر، المرجع نفسه، ص 154.

أن التهديد الآتي من المغرب ذو بعد بريء وبالتالي مسألة تطوير وتحديث القوة العسكرية في شقيها البري والجوي أصبح أكثر ضرورة.[1]

وقد شكلت حرب الرمال واحتلال إقليم الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) المرتبطة بالأطروحة التوسعية المغربية عامل أساسي في تحديد المغرب الأقصى كتهديد مباشر وأساسي لدى صناع القرار في النظام الجزائري، ويضاف إلى ذلك عوامل أخرى ساهمت في استمرار الخلاف والتوتر بين البلدين الشقيقين (أشقاء الأمس فرقاء اليوم) كالتنافس على زعامة منطقة المغرب العربي والنفوذ في القارة الإفريقية خاصة منطقة الساحل والصحراء الكبرى[2]، والعالم العربي والفضاء المتوسطي وحتى في العلاقات مع الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي فالجزائر ترى نفسها كقائد وزعيم للمغرب العربي وفاعل مؤثر في النظام الإقليمي العربي والعالم الثالث، وهي نفس الأطوار التي تطمح إليها المملكة المغربية.

إن خوض الجزائر لحرب حدودية مع المغرب واحتلال المغرب لإقليم الصحراء الغربية بعد انسحاب اسبانيا منها سنة 1975، وتبنى النظام المغربي لأطروحة توسعية في رسم حدوده على حساب دول الجوار ومنها الجزائر، أدى هذا إلى إدراك صناع القرار في الجزائر لتهديد الأطروحة المغربية على سلامة وأمن التراب الوطني واعتبار المغرب كتهديد مباشر للأمن الوطني[3]، وهو ما كان له تأثير على صياغة العقيدة العسكرية الجزائرية من حيث هيكلة وانتشار القوات المسلحة وسياسة التسلح للجيش الجزائري، أين نجد تمركز كبير للقوات المسلحة في الجهة الغربية على الحدود مع المغرب خاصة منطقة تندوف التي تقع على تماس الحدود المغربية والصحراء الغربية منطقة النزاع وبالتالي فهي منطقة في غاية الحساسية بالنسبة للأمن الوطني الجزائري.

---

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 74.

[2] سمير قط: **البعد الإفريقي في سياسة الدفاع والأمن الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 18.

[3] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، 43.

كما أن العقيدة العسكرية الجزائرية تعتبر عقيدة دفاعية برية فقيادة الأركان للجيش الوطني الشعبي دوما تكون من قياداتها القوات البرية وقيادة القوات البرية تكون من قادة النواحي العسكرية الغربية الناحية العسكرية التالية، كذلك من حيث تشكيل القوات المسلحة الجزائرية نجد التركيز على القوات البرية من حيث عدد القوات ومن حيث التسليح والعتاد وهو أمر مازال مستمر للآن ففي سنة 2011[1]، مثلا كان عدد القوات البرية 127000 فرد، والقوات الجوية 14000 فرد، والقوات البحرية 6000 فرد، فنجد أن عدد القوات البرية ضعف القوات الجوية والبحرية معا أكثر من ستة (6) أضعاف.

المطلب الثاني

تطور العقيدة العسكرية الجزائرية من (1989 إلى 2019)

وتبدأ هذه المرحلة أثناء فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد* حين تميزت بالتطور والتوسع السريع على الساحة الداخلية والخارجية خاصة بعد سنة 1988، حيث فقدت العديد من الملفات أهميتها انطلاقا من إشكالية الحوار شمال–جنوب وعدم الانحياز، التي لم يصبح لها مواضيع ذات دلالة على الساحة، هذه التفاعلات الإقليمية والدولية جعلت من السياسة الخارجية الجزائرية تفقد العديد من أدوات الاستقطاب والتأييد السياسي ومنه بدأت الجزائر تسير في توجه براغماتي على حساب الإيديولوجية.

وارتبطت مدركات المنظومة الأمنية الجزائرية بطبيعة مصادر التهديد التي تطورت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الحرب الباردة على أساس أن الخطر بري المصدر، ومن الناحية الجيوسياسية تعتبر تلك القراءة المرتبطة بنظرية القوة البرية التي تعطي الأولوية لتطوير وتحديث القوات البرية على حساب القوات الأخرى، لكن مع سقوط المعسكر الشرقي تم إعادة النظر في تلك المنظومة.[2]

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 76.

* الشاذلي بن جديد، الرئيس الثالث للجمهورية الجزائرية بدأ ولايته الرئاسية من 9 فيفري 1979 حتى جانفي 1992.

[2] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص ص 76–77.

وخلال هذه المرحلة أيضا التزمت الجزائر بمبادئها الأساسية التي توجه وتحكم عقيدتها السياسية والأمنية والعسكرية كدعم حركات التحرر عبر العالم والدفاع عن مكانة الجزائر والثبات على مبدأ عدم مشاركة الجيش الوطني الشعبي في أي عمل عسكري خارج الحدود الجغرافية للجزائر ما عدا في حرب 1967 و1973 مع القوات العربية ضد الكيان الصهيوني على الجهة المصرية.[1]

كما استمرت في تعزيز العلاقة بين الشعب والجيش من خلال اشتراك الشعب في الدفاع الوطني والمشاركة الجيش في خدمة الشعب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

وقد كان لأحداث أكتوبر 1988 تأثيرا على تغير العقيدة السياسية للدولة الجزائرية وما تبعها بالضرورة من تغير على مستوى عقيدتها الأمنية والعسكرية، بحيث تخلت الجزائر في دستورها الجديد بعد هذه الأحداث الذي صدر سنة 1989 على النهج الاشتراكي لعقيدة الدولة، وتكريس مفهوم جديد لدور الجيش الوطني الشعبي*، بحيث لم يتضمن دستورا 1989 المهام السابقة المسندة للجيش في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، وتم حصر مهامه في الدفاع عن السيادة الوطنية وما يتعلق بوحدة البلاد وسلامتها الترابية فقط.[3]

- **الأزمة الداخلية والتهديد الداخلي (الإرهاب):**

وتبدأ هذه المرحلة سنة 1991 مع إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر ولجوء الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) للعنف المسلح ضد النظام السياسي والدخول في مواجهة

[1] بشير عميور، المرجع السابق، ص 35.

[2] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 77.

* نصت المادة 24 من دستور 1989 على: "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية".

[3] بوكبشة محمد، المرجع السابق، ص 31.

عسكرية ضد الجيش الجزائري، وهو ما أدى إلى دخول الجزائر في نفق أزمة أمنية حرجة جدا كادت تعصف بكيان الدولة خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والحصار المضروب على الجزائر من الخارج.[1]

وكانت الجزائر خلال هذه الفترة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين مسرحا للعديد من التنظيمات المسلحة "الإسلامية" التي قامت بتنفيذ اعتداءات ضد القوات الأمنية من الجيش والشرطة والدرك الوطني وحتى ضد المدنيين.[2]

فدخول الجيش الجزائري في صراع مسلح مع الجماعات الإرهابية أفرز قراءات جديدة للتهديد، أصبح فيها الجيش مطالب بإعادة هيكلة قواته وفق المفهوم الجديد الذي يتمحور حول حرب العصابات، مما استدعى إنشاء واستحداث هياكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب بالتعاون مع جميع الأجهزة الأمنية، وتزويد تلك الهياكل الجديدة بعقيدة عسكرية جديدة تعكس نظرية الحرب اللاتماثلية.

وشكلت سياسية مكافحة الإرهاب والتطرف هاجسا أمنيا سخرت له السلطات الجزائرية موارد ضخمة لوضع حد لحالة عدم الاستقرار الأمني داخليا، وسعت الدبلوماسية الجزائرية إلى بلورة مقاربة تستطيع من خلالها إدارة الأزمة الداخلية والحفاظ على العلاقات الحسنة مع الشركاء الاستراتيجيين، لكن الجزائر في تلك الفترة يمكن القول أنها عرفت حصارا حقيقيا من طرف بعض الأطراف والدول التي حاولت الاستثمار في الأزمة الجزائرية، مما تسبب في دخول الجزائر في شبه عزلة دولية تقريبا.[3]

ومع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 عمل على تحسين الوضع السياسي الداخلي، ومعالجة الوضع الأمني من خلال قانون المصالحة الوطنية، كثف من نشاطه الدبلوماسي من أجل فك العزلة وإعادة الجزائر على الساحة الدولية، فمنذ هذه السنة شهدت الجزائر تحسن في الوضع الأمني بداية بتطبيق الوئام المدني الذي دخل

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 78.

[2] محمد مقدم: **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2010، ص 136.

[3] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص ص 78-79.

حيز التنفيذ بداية من 13 جويلية 1999 ثم أتبعه قانون المصالحة الوطنية من خلال المرسوم رقم: 278/05 سنة 2005.[1]

فمن خلال الإجراءات والتدابير المنصوص عليها ضمن هذين القانونين ثم عودة ورجوع آلاف المسلحين من الجبال ودخولهم ضمن التدابير القانونية للمصالحة الوطنية، وشهدت الجزائر انحسار وتراجع كبير لنشاط الإرهاب، وعودة الجزائر إلى الواجهة الدولية بعد استقرار الوضع الأمني والسياسي الداخلي.[2]

وقد كانت الجزائر وفق إدراكها الأمن للتهديدات الإرهابية سباقة في الدعوة إلى ضرورة التعاون والتنسيق الأمني الدولي والإقليمي في مواجهة ظاهرة الإرهاب التي لا تعترف بالحدود والأوطان ولا بالدين والعرق والجنس، بل هي تهديد ضد الكل، ورغم تقاعس العالم خاصة الدول الكبرى في مساعدة الجزائر في حربها ضد الإرهاب أثناء الأزمة الأمنية استطاعت الجزائر أن تواجه الإرهاب وتنتصر عليه، وتكون مصدر خبرة وتجربة للعالم فيما بعد في ما عرف بالحرب العالمية على الإرهاب والتي كانت بعد هجمات 2001/09/11 ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وسعت هذه الدول للاستفادة من التجربة الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية ودعوة الجزائر للعمل مع المنظومة الدولية في الحرب على الإرهاب سواء من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو مع المؤسسات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية.[3]

كما أصبح هناك إدراك لدى صناع القرار في الجزائر بضرورة الأخذ بالتصور الأمني الواسع والشامل لمختلف التحديات والمخاطر نظرا للتحول في طبيعة ونمط ومصادر التهديد وكذا تغير نمط المواجهة والتصدي لهذه التهديدات، فالتهديد لم يعد تقليديا عسكري خارجي فقط بل أصبح تهديدا لا تماثلي داخلي بنيوي. ولم يعد تهديد على

[1] عبد النور منصوري: **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 110.

[2] عبد النور منصوري، المرجع السابق، ص 110.

[3] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص ص 80-81.

النظام الحاكم وكيان الدولة فحسب بل أصبح يهدد كل الأفراد (الأمن الإنساني والمجتمعي).[1]

- **الأزمات الإقليمية والتغير في نمط وطبيعة التهديدات**

تبدأ ملامح هذه المرحلة منذ مطلع القرن الواحد والعشرون (21م)، بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت بعدها الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، فبعد هذه الأحداث لم يعد الإرهاب ظاهرة محلية تخص بعض الدول بل أصبح تهديد عالمي، وهي المقاربة التي كانت تنادي بها الجزائر في التسعينات لكنها لم تجد من يصغي إليها، وهي نفس الفترة التي شهدت تبلور ملامح الحل السياسي للأزمة الأمنية في الجزائر بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفلقية وسياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي ساهمت في عودة الاستقرار الأمني وانحسار الأعمال الإرهابية.[2]

فتغلب الجزائر على الإرهاب محليا جعله يغير من مجال نشاطه في المجال المحلي إلى المجال الإقليمي بعد تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI في نوفمبر 2006، ومبايعته لتنظيم القاعدة العالمي الذي تبنى هجمات 2001/09/11 ضد الولايات المتحدة الأمريكية في 2007/01/24، وعمل هذا التنظيم الإرهابي على تركيز نشاطه في بلدان الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى مشتغلا بذلك حالة الهشاشة الأمنية لهذه الدول من موريطانيا إلى مالي والنيجر والتشاد.[3]

فتحول النشاط الإرهابي في الجزائر من المحلي إلى الامتداد الإقليمي ذو ارتباط عالمي شكل تحدي جديد للمقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية خاصة

[1] سمير قط، المرجع السابق، ص 23.

[2] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 82.

[3] سمير قلاع: الجهاديون واغتيال الجغرافيا، نسيم بهلول وآخرون، **الدين الدم والبارود في التوظيف الاستخباراتي للجماعات الإسلامية المسلحة في الشرق الأوسط**، ط1، الجزائر، دار ابن النديم للنشروالتوزيع، بيروت، دار الروافد الثقافية، 2017، ص 378.

في ظل عقيدة عدم التدخل وعدم مشاركة القوات المسلحة الجزائرية في أي عمل عسكري خارج الحدود الوطنية، وفي ظل هذا التحدي ويضاف له تحديات إقليمية أخرى كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتهريب وتجارة المخدرات وهي ذات بنية علائقية مع التنظيمات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، قامت الجزائر بتعزيز مقاربتها في التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي سواء بشكل ثنائي أو جماعي بين الدول وفي إطار المؤسسات الدولية والإقليمية وحماية الأمن الوطني يتطلب الأخذ في الحسبان المحيطين الإقليمي والدولي، وضرورة إقامة تعاون أمني وعسكري وعملياتي على مختلف المستويات والمساهمة في الأعمال والمبادرات الثنائية أو المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار محليا وإقليميا ودوليا.[1]

وفي مجال التعاون والتنسيق الأمني ونظرا للتحولات الأمنية والعسكرية التي فرضها الوضع الإقليمي والدولي، أصبحت الجزائر ركيزة أساسية في مختلف المبادرات وأطر التعاون الإقليمي والدولي كمبادرة 5+5 دفاع، والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ولجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان.[2]

وفي ظل التحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي عملت الجزائر على تكييف قواتها الأمنية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي مع الظروف والمعطيات الجديدة التي فرضها الوضع الإقليمي والدولي في ظل انتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية وروافدها من عصابات وتنظيمات الجريمة المنظمة وتهريب السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية، وقد شهدت هذه الفترة عملية تحديث وعصرنة القوات المسحة وجعلها جيش احترافي منظور خاصة في ظل الوفرة المالية التي كانت بعد ارتفاع أسعار النفط وزيادة ارتفاع الميزانية الخاصة بالدفاع الوطني.[3]

فقد شكلت الزيادة بنسبة 169% في الإنفاق العسكري الجزائري بين سنتي 2007 و2016 وهي الزيادة الأكبر في المنطقة، وزادت واردات الجزائر من الأسلحة بنسبة 4.7

[1] بشير عميور، المرجع السابق، ص 36.

[2] بشير عميور، المرجع نفسه، ص 37.

[3] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 83.

% بين عامي 2012 و2016، بل إن وارداتها من الأسلحة زادت زيادة كبيرة سنة 2016، وشكلت 54 % من كل واردات البلاد في الأعوام 2012–2015، وتضمنت الأسلحة الرئيسية التي تم استلامها في هذه المدة فرقاطتين من ألمانيا وثلاث فرقاطات من الصين و 24 طائرة حربية و10 مروحيات حربية و300 دبابة من روسيا الاتحادية.[1]

وبلغ حجم ميزانية الإنفاق العسكري للجزائر سنة 2016 ما قيمته 10.7 مليار دولار، أي بنسبة 6.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة جدا بالنسبة للاقتصاد الوطني.[2]

المطلب الثالث

تكييف العقيدة العسكرية مع التهديدات الإقليمية من 2019–2021

تتجه الجزائر إلى إجراء تغيير جذري ولافت في العقيدة العسكرية للجيش، بعد إدراج مادة جديدة في الدستور الجديد الذي سيعرض لاستفاء الشعبي، تسمح للرئيس الجزائري بإرسال وحدات من الجيش خارج الحدود، سواء للمشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية أو في عملية استعادة السلام في دول منطقة الجوار، قبل ستة عقود لم يكن مسموحا فيه للقوات الجزائرية بالقتال في الخارج، وأدت التطورات التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا؛ سواء سبب وجود المجموعات المسلحة في مالي والنيجر، أو تدشين قواعد عسكرية لدول إقليمية أو غربية في منطقة الساحل، أو بارتفاع مستوى التوترات والحروب الأهلية في ليبيا، إلى تضرر المصالح الإستراتيجية للجزائر وأمنها الحدودي[3]، ما استلزم إجراء مراجعة عميقة للعقيدة الدفاعية للجيش الجزائري، وتكييفها مع التطورات الراهنة، وجاءت المراجعة بعد نقاشات داخلية لسنوات عدة، جرى خلالها تقييم الآثار المترتبة عن

---

[1] بيترد يزمان: **الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، في جون باتة وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، 2017، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017، ص 157.

[2] بيترد يزمان، المرجع نفسه، ص 149.

[3] عثمان لحياني: **تغير عقيدة الجيش الجزائري، ضوء أخضر لعمليات خارجية**، 09 ماي 2020، تم تصفح الموقع يوم 20 ماي 2022:https ://www.alaraby.wuk

هذه التطورات على الجزائر ومصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي، واستغلت القيادة السياسية والرئيس عبد المجيد تبون سائحة تعديل الدستور، لإدراج مواد تتيح إمكانية إرسال قوات من الجيش للمشاركة في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، إضافة إلى مقترح ثاني يتيح للجيش الجزائري المشاركة في عمليات إحلال السلام واستعادته في المنطقة ضمن إطار اتفاقيات ثنائية مع الدول المعينة.[1]

وفي هذا السياق يعتبر الباحث في الشؤون العسكرية محمد دفوش أن "الجغرافيا كانت ولا تزال هي العامل الثابت في صنع السياسة الخارجية للجزائر، وذلك فإن ما تضمنته مسودة مشروع التعديل الدستوري بخصوص إرسال وحدات من الجيش خارج الحدود، وهذا تحول واضح في العقيدة العسكرية الجزائرية، وفي محددات السياسة الخارجية للجزائر، ويأتي كاستجابة واضحة من صناع القرار للتهديدات الأمنية الضاغطة في المحيط الجيوسياسي للبلاد، الذي تحول إلى بؤرة استقطاب للقوي الجهادية في السنوات الأخيرة، وتجدر الإشارة إلى أن عقيدة عدم التدخل العسكري المنهجة سابقا، لطالما أعاقت أداء الجزائر لدور دبلوماسي ريادي تحمي مصالحها الحيوية في المنطقة من السنغال إلى مصر باعتبارها منطقة أمن حيوي وفق نظرية الأمن القومي، كما حددها الرئيس هواري بومدين.[2]

وفي الفترة الأخيرة ازداد القلق الرسمي والشعبي من التطورات الراهنة في ليبيا والتدخلات الأجنبية التي خلخلت الأمن في المنطقة، وأثرت على الأمن الحدودي وكذلك المبادرة الفرنسية المتعلقة بـ "مجموعة الخمس–ساحل" (مالي تشاد، النيجر، موريتانيا، وبوركينافاسو) بهدف ملاحقة التنظيمات المسلحة وهو ما دفع الرئيس الجزائري إلى تخصيص أول اجتماع لمجلس الأمن القومي عقب نهاية شهر جانفي الماضي، البحث الوضع في مالي وليبيا تحديدا.

[1] عثمان لحياني، المرجع السابق.

[2] عثمان لحياني، المرجع نفسه.

ويتوقع أن تؤدي هذه الرخصة الدستورية الجديدة إلى تغير لافت في السياسة الإقليمية للجزائر، ومراجعة شاملة للمبادئ السياسية الخارجية للبلاد، التي ظلت أسيرة فكرة عدم التدخل العسكري في دول المنطقة.[1]

[1] عثمان لحياني، المرجع السابق.

المبحث الثالث

إنجازات العقيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول

مكافحة الإرهاب

تعد الجزائر واحدة من أقل الدول تعرضا للهجمات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة، وذلك على الرغم من تطور الظاهرة الإرهابية وتمدد موجاتها في المحيط الجيواستراتيجي للجزائر، سواء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أو في دول الساحل أو في القارة الأوروبية، وهو أمر ربما لم يكن متوقعا عندما اندلعت الموجات الأخيرة للإرهاب، لاسيما أن الجزائر قد شهدت خلال تسعينات القرن الماضي واحد من أشرس وأطول الهجومات الإرهابية التي شهدتها المنطقة، وهي التجربة التي انتهت بتمكن الدولة الجزائرية من الدحر الحاسم للإرهاب.

إن نجاح الجزائر في مكافحة الإرهاب هو نجاح ناتج عن الالتزام بتطبيق إستراتيجية وطنية جديدة تقوم على المزاوجة "الاحتواء الحاسم للظاهرة" وبين القضاء على التهديدات المحتملة من المنبع وذلك عبر حزمة من السياسيات والأدوات المتكاملة التي تهدف إلى تفكيك التهديدات على نحو أكثر تعقيدا من التعامل الأمني والعسكري المباشر ومن السياسيات التي اعتمدها الجزائر في مكافحة الإرهاب.[1]

- **السياسات والأوراق الأمنية:**

سعت الجزائر عبر حزمة من السياسات الأمنية التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب إلى تحقيق هدفين رئيسين أولهما تعزيز القدرات الأمنية اللازمة في مواجهة الإرهاب بما تتضمنه من إنذار مبكر، أما ثانيهما فهم تجفيف منابع دعم

[1] هاني الأعصر، الإستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، محاولة للفهم والتقييم، مركز الأهرام للدراسات والسياسية والإستراتيجية على الرابط https://acpss.ahram.org.eg بتاريخ 19-02-2018، تم الإطلاع يوم 8 ماي 2022.

وتمويل الإرهاب وهو ما سعت الدولة لتنفيذه عبر عدد من الإجراءات حيث سعت الدولة نحو تعزيز قدراتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الأدوات التالية:

- رفع ميزانية الأمن والدفاع[1]، حيث تتصدر الجزائر المرتبة الأولى للدول الأكثر تسليحا في القارة الإفريقية، حيث بلغ معدل استيراد الأسلحة حوالي 52% من الأسلحة التي تستوردها القارة بأكملها، وفقا لتقدير تعهد ستوكهولم (SIPRI) لعام 2017، أشار التقرير أيضا إلى أن ميزانية الدفاع الجزائرية حافظت على مستواها في السنوات الأخيرة وتقدر بـ 10.1 مليار دولار في عام 2017، لتحتل المرتبة 20 في العالم والثالثة في العالم العربي.[2]

الجدول: يوضح حجم الإنفاق العسكري الجزائري 2010-2018 (مليار دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الإنفاق العسكري	6.045	8.652	9.104	9.325	11	9.370	10.41	9.015	9.36
الزيادات والنفقات مقارنة بالسنة الماضية	+ 0.333	+ 2.607	+ 0.452	+ 0.221	+ 1.675	- 1.040	- 1.395	- 0.585	

[1] هاني الأعصر، المرجع السابق.

[2] Djallel Khechib, « why algeria is arming itself militarly », le : 30/10/2019. https://insamer.com/en/why-algeria-is-arming-itself-militarly/613.html

(**المصدر**: مجموعة باحثين، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، ترجمة ونشر مركز دراسات لوحدة العربية، الكتاب السنوي، 2019، ص 233).

من خلال الجدول يتبين أن الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2014 شهدت تزايدا مستمرا في حجم الإنفاق العسكر، تخلله ارتفاعين بارزين سنة 2014 التي عرفت زيادة 2.607 مليار دولار، والتي تعد كاستجابة للتحولات السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة العربية.[1]

كذلك سنة 2014 عرفت زيادة بـ 1.675 مليار دولار بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وبالمقابل منذ 2017 شهد حجم الاتفاق العسكري تراجعا ملحوظا، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، إضافة إلى بداية التصنيع في الجزائر لبعض المعدات التي تمر لها الجزائر، إضافة إلى بداية التصنيع في الجزائر لبعض المعدات العسكرية ومعدات الصيانة محليا.[2]

2- زيادة القوة البشرية لأجهزة الأمن والجيش ففي حين تجاوز عدد وضباط وأفراد الجيش حائز 500 ألف فرد، وصل عدد عناصر الشرطة لنحو 210 ألف فرد وهو ما يعني أن عدد العاملين بالشرطة زاد خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة تتجاوز 100%.

3- رفع كفاءة عناصر الشرطة والجيش العاملين في مجال مكافحة الإرهاب، عبر تنفيذ عدد من البرامج التدريبية والمشتركة، فضلا عن تحديث منظومة التسليح المستخدمة في المجال ذاته، حيث أولت الجزائر اهتماما ما واضحا بأسلحة مكافحة الإرهاب على حساب الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة.

4- تحديث أجهزة التصنت والمراقبة والتي عززت من قدرة أجهزة الأمن الجزائرية في متابعة كافة التنظيمات الدينية والأشخاص المشتبه في تبنيهم أفكار متطرفة.

[1] فيروز مزياني، المرجع السابق، ص 189.

[2] فيروز مزياني، المرجع نفسه، ص 189.

5- إنشاء قاعدة بيانات محدثة خاصة بالإرهابيين الأجانب وذلك بالتعاون مع أجهزة استخبارات الدول الصديقة

أما في إطار السعي لتجفيف منابع الإرهاب وإغلاق طرق دعمه ومنافذ تمويله، فقد اكتفت الجزائر جهودها للحيلولة دون انتقال العناصر الإرهابية من وإلى الجزائر، سواء عبر إعادة ضبط الحدود بالتعاون مع دول الجوار.[1]

أو بتشديد الإجراءات الأمنية بالمطارات والموانئ بالتعاون مع الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) وهي المهام التي أسهم الجيش الوطني الشعبي وجهاز المخابرات (DRS) في تنفيذها بالتعاون مع الشرطة وقوات الدرك، كما أقرت الجزائر سياسة الامتناع عن دفع الفدية لتحرير الرهائن الذين يتم اختطافهم من قبل العناصر الإرهابية، بغرض حرمانهم من أحد مصادر التمويل.[2]

حيث نلمس الموقف الجزائري في هذا الشأن على مستويين: وذلك من خلال مستوى إقليمي، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الحصول على تأييد دول الاتحاد الإفريقي في دورته العادية بمدينة "سرت" الليبية في جويلية 2009 لتبني مقترح تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية وعلى المستوى العالمي من خلال الدور الرائد الذي لعبته في استصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1904 بتاريخ 17-12-2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين كما سعت الجزائر إلى إقناع الجامعة العربية بضرورة تبني هذا القرار.[3]

كما تعتبر التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بتراكمها ودروسها المختلفة من تفاعل خبرات (حرب التحرير 1954-1962 لجيش التحرير الوطني ALN وتجربة حرب الرمال 1963 للجيش الشعبي الوطني APN والتعامل مع الحركات السرية للمجاهدين العائدين من أفغانستان وظهور جماعة "مصطفى بويعلي" منتصف ثمانينات القرن

[1] هاني الأعصر، المرجع السابق.

[2] هاني الأعصر، المرجع نفسه.

[3] عبابد شمومة: **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة في مكافحة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص 113.

الماضي، تليها تجربة مكافحة العمل المسلح للمتشددين الإسلاميين خلال ما يعرف بالعشرية السوداء في التسعينات والتي خلفت حصيلة كارثية تتمثل في 200 ألف قتيل و30 مليار دولار خسائر اقتصادية.[1]

المطلب الثاني

المصالحة الوطنية

أدت مرحلة التحول السياسي بعد عام 1988 إلى تعددية سياسية غير منظمة، نجم عنها انفتاح سياسي وإعلامي وجمعوي لم يكن منضبطا في أغلبية الأحيان، وافتقد تقاليد الممارسة السياسية الرصينة وثقافة الاختلاف، كذلك يعاب على هذه الفترة التوظيف السياسي الطابع لركائز الهوية الوطنية الجزائرية، حيث جرى السماح بتأسيس أحزاب على أساس ديني وهو يأتي على الرغم من الموانع الدستورية[2]، ما أدى إلى نتائج ضارة بصيغة الديمقراطية الناشئة وبالعقد الاجتماعي الجديد، في ظل تراجع خطر على صعيد رمزية الدولة وهيبة مؤسساتها في الفترة 1988-1992.

أدت هذه الانطلاقة الديمقراطية غير المنضبطة إلى انفلات ما نفكت تتراكم حتى أدخلت المجتمع والدولة في أزمة خطرة وغير مسبوقة إضافة إلى تبعات أزمة اقتصادية واجتماعية نجمت عن تدني مداخيل المحروقات ومديونية ثقيلة وهكذا شهدت الجزائر في هذه الفترة أزمة سياسية وانتخابية خطرة أسلمتها إلى أزمة أمنية أخطر كادت تقضي على كان الدولة نفسه.[3]

---

[1] قوي بوحنية: **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص 49.

[2] سمحت السلطة بتأسيس أحزاب سياسية على أساس ديني (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) ولغوي وهوياتي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) على الرغم من أن دستور عام 1989 الذي جرى الاستقاء فيه بعد أحداث أكتوبر 1988، وتم بموجبه إقرار مبدأ التعددية الحزبية، يحظر صراحة تأسيس أحزاب على أساس طائفي وديني.

[3] الطاهر سعود: **المصالحة الوطنية في الجزائر، التجربة والمكاسب**، على الرابط https://siysatara-biya.dohoainstitute.org تاريخ الإطلاع 8 ماي 2022.

تعود هذه الأزمة السياسية كما أصبح معلوما إلى تدخل مؤسسة الجيش وتوقيفها المسار الانتخابي يعد إعلان فوز حزب الجبهة الإسلامية للانتقاد FIS في الدور الأول من الانتخابات التشريعية، واتخذ هذا التدخل طابعه المؤسسي المعلق بالقانون، قتم إعلان استقالة رئيس الجهورية، حيث حدث استقطاب داخل الطبقة السياسية بين مؤيد ومعارض فالنخب العلمانية أيدت قرار توقيف المسار الانتخابي والنخب ذات التوجه الإسلامي فعارضت بشدة توقيف المسار الانتخابي، ودعت هذه النخب إلى تنظيم احتجاجات ومسيرات تطالب باحترام كلمة الشعب وعدوة العسكريين إلى عصيان أوامر مسئوليهم إذا طلبوا منهم إطلاق النار على المتظاهرين.[1]

وبعد إعلان حالة الطوارئ في فيفري 1992 وإصرار الجيش وقوى الأمن على إنهاء مظاهر الاحتجاج والرفض كلها ولو بالقوة، أحبط المساعي النضالية السلمية كلها من أنصار الحزب الفائز الذي سيلحقه الحل القانوني بعد شهر من إقرار حالة الطوارئ وهكذا بات الوضع مرشحا نحو مزيدا من التأزم والتصعيد خصوصا بعد حمالات الاعتقال والسجن الموسعة بعدها عمدت السلطة الفعلية الجديدة إلى حل مجلس المنتخبة وتنصيب هيئات بديلة لإدارة الشأن العام، ما فتح الباب وأعطى المصوغات الواقعية لبعض التيارات العنيفة التي كانت تنتظر هذه اللحظة لتنتقل إلى العمل المباشر متوسلة بالعنف لتحقيق دولتها الإسلامية بعد ما فشل تحقيقها بالانتخابات وما زاد الوضع تأزما سياسية (الكلل الأمني) التي اعتمدتها القيادة العسكرية أسلوبا بالقضاء المبرم على الإرهاب الذي أصبح المصطلح المستخدم التعبير عن حرب هوجاء ناشئة بين الإخوة الأعداء.

وفي خصم هذه الحرب الاستنزافية التي انطلقت بين الطرفين وقرر كل طرف فيها المحافظة على مستوى عال من العنف والعنف المضاد، أسكت صوت السياسة، ولم يتح للمبادرات الكثيرة الداعية إلى حل أزمة أن تجد طريقها إلى نجاح، بدأ بندوة الوفاق الوطني التي جمعت السلطة مع بعض الفواعل من المعارضة السياسية وانتهت اليمين زروال رئيسا للدولة، مرورا بعقد روما الذي جمع الأحزاب والشخصيات الفاعلة من

[1] كميل الطويل: **الحركة الإسلامية في الجزائر، من الإنقاذ إلى الجماعة**، بيروت دار النهار للنشر، 1998، ص ص 91-92.

المعارضة بحضور ممثلي حزب المحلول حتى مبادرات الرئيس زروال الحوارية مع قادة جبهة الإنقاذ كان مصيرها كلها الفشل بسبب تعنت هذا الطرف أو ذاك.

ظلت الأزمة تتفاقم حتى كادت تهدد المجتمع والدولة في وجودها وكانت لها تكلفتها المادية والمعنوية الخطيرة فخلال الفترة 1992-1996 غادر البلاد 400 ألف جزائري من ذوي الكفاءات وسقط أكثر من 200 ألف قتيل و10 آلاف مفقود ونحو 100-200 ألف نازح، وخسائر مادية تقدر بمليارات الدولارات.[1]

ومن المبادرات السياسية للخروج من هذه الأزمة:

- قانون الرحمة والوئام المدني:
- قبل قانون الرحمة كان مسعى الرفاق الوطني الذي أشرف عليه الرئيس اليامين زروال أول المبادرات للخروج من هذا المأزق فالأمن الخطير الذي دخلت فيه البلاد لكن هذا المسمى لما يؤدي إلى نتيجة وانتهت بخيبة كبيرة.
- تم إطلاق قانون الرحمة من قبل الرئيس اليامين زروال وهذا القانون مثلما نص عليه الأمر الرئاسي، هو سلسلة تدابير تتيح للأشخاص المتابعين بجرائم الإرهاب أو التخريب الذين يسلمون أنفسهم العودة إلى المجتمع بعد نبذ العمل المسلح، في مقابل استفادتهم من العفو أو من عقوبات مخففة لكن هذا القانون يبدوا أنه كان يصدر عن مقاربة أمنية لا تزال مهيمنة حتى تلك اللحظة لأنه لم يسمح غلى معالجة أسباب الأزمة وعلى هذا لم تكن نتائجه ذات وزن لتشكل حلا مبرما لها.[2]
- وقبل أن يكمل الرئيس ولايته قدم استقالته بعد 3 سنوات ويبدو أن هذه الاستقالة على الرغم من أنها كرست انطباعا لدى الشارع الجزائري بهشاشة الاستقرار داخل منظومة مؤسسات الدولة، فتحت المجال من جهة أخرى لتسوية سياسية، يبدوا أنه كان يجري لتحضير لها زروال ذي الخليفة العسكرية القيام به.
- وسيكون انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نيسان / أفريل 1999 وهو الذي كان مرشح الجيش بلا موارية الواجهة السياسية المثلى التي ستذهب بمسار

[1] عبد النور منصوري: المرجع السابق، ص 183.

[2] الطاهر سعود، المرجع السابق.

التصالح إلى أبعد مدى ممكن، وستتفلة من "قانون الرحمة" إلى "الوئام المدني" قبل أن ينتهي في خطوة لاحقة إلى مسعى شامل للمصالحة الوطنية.

- أو ما يمكننا أن نلاحظه على هذا القانون هو أنه لم يكن تدبيرا قانونيا ليأخذ محضا جرى إقراره بأوامر رئاسية مثل سابقه، قانون الرحمة لكنه مرر على الهيئات التشريعية ليأخذ حصانته القانونية ثم مرر للاستفاء الشعبي ليتحصن بإرادة شعبية تعطيه مزيدا من الصدقية وتمنحه سنده الاجتماعي.[1]

ميثاق المصالحة الوطنية:

على الرغم من النجاح الظاهر لمسعى الوئام المدني فإن ذلك لا يمنع توجيه جملة من الانتقادات أبرزها أن القانون لم يذهب إلى حد معالجة الأزمة الجزائرية في مقابل اكتفى بمعالجة بعض أعراضها ومظاهرها.

فميثاق السلم والمصالحة الوطنية هو الوثيقة التي عرضت على الشعب للاستفتاء فيها وهي بمنزلة الإطار العام للأحكام القانونية للمصالحة.

حيث اعتبرت كغاية منشودة من طرف الشعب الجزائري مثلما جاء في أرضية الميثاق "غاية ينشدها الشعب الجزائري، وأنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لما تواجهه الجزائر من تحديات التنمية العديدة".[2]

كما تمكنت الجزائر من خلال ميثاق المصالحة الوطنية من تحقيق نتائج ملموسة على مستوى مكافحة الإرهاب، حيث صرح رئيس خلية المساعدة القضائية المكلفة بتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وهي هيئة أسست في حزيران/ يونيو 2005، وانتهت مهمتها في حريزان / يونيو 2015، بأن الحصيلة كانت إيجابية جدا وأن الميثاق طبق بنسبة 95% وشملت إجراءات السلم والمصالحة أربع فئات:[3]

[1] الطاهر سعود، المرجع السابق.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، 2005/09/29، ص 8.

[3] الطاهر سعود، المرجع السابق.

- فئة الأشخاص الإرهابيين
- فئة الأشخاص المسرحين من عملهم بسبب ضلوعهم في أعمال إرهابية

أما عن الحصيلة بالأرقام، فبين رئيس اللجنة:

- أكثر من 15 ألف شخص مستهم إجراءات المصالحة الوطنية منهم 6 آلاف شخص استفادوا من تدابير الوئام المدني قبل ذلك
- استفادت من التعويض 7100 عائلة مفقودة من مجموع 7144 عائلة معينة
- استفادت من التعويضات المالية 11224 عائلة إرهابي محرومة من ضمن قائمة رسمية بالإرهابيين الذي تم القضاء عليهم المقدرة ب 17 ألف إرهابي.
- كما أعيد إدماج أكثر من 4300 شخص في مناصب عملهم بعد تسريحهم منها أيام الأزمة

كذلك من أهم نتائج المصالحة الوطنية على المستوى الأمني:

- دحر الإرهاب بتجريده من كل حجة لبقائه بعد أن عبر الشعب عن استعداده لتجاوز مآسي المرحلة.
- تمكين مصالح الأمن من إعداد قائمة بيانات وافرة عن التنظيمات الإرهابية، نتيجة المعلومة التي باتت تتحصل عليها من إفادات يقدمها التائبون، فالنكشفت لها خرائط التنظيمات، الإرهابية وهياكلها التنظيمية وبناها العملياتية وشبكات دعمها وإسنادها
- دخول الجماعات الإرهابية في حالات ذعر يفعل تفككها من الداخل بعد أن وجدت قياداتها نفسها عاجزة أمام الإجراءات المغرية التي قدمها ميثاق المصالحة الوطنية، للتأمين من أفرادها وهو ما أنتج جوا من الخوف والتشتت بين أفراد الجماعات الإرهابية.[1]

[1] فيروز مزياني، المرجع السابق، ص 192.

المطلب الثالث

أزمة الرهائن "تيقنتورين"

في 16 يناير / كانون الثاني 2013 هاجم مسلحون حافلة عند مغادرتها موقع منصة الغاز المستغلة بين "بي بي شتات أويل" و"سونطراك" بتيقنتورين الواقعة بعد 30 كلم غرب عين أميناس.[1]

وبعد فشل هذه المحاولة توجهت المجموعة الإرهابية نحو قاعدة الحياة واحتجزوا 650 شخصا كرهائن بينهم 573 جزائريا و132 من جنسيات نرويجية، ويابانية وفرنسية وأمريكية وبريطانية يعملون في حقل استغلال الغاز.

وبعد مرور يوم أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنه، وتحدث "مختار بلمختار" المكنى خالد أبو العباس أمير كتيبة "الملثمون" ومؤسس كتيبة الموقعون بالدماء في تسجيل مصور، عرف فيه نفسه لأول مرة بأنه من تنظيم القاعدة الأم، بعد أشهر من انشقاقه عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وقال "إننا في تنظيم القاعدة نعلن عن تبني هذه العملية الفدائية المباركة، وأبدى بلمختار –وهو جزائري الجنسية– استعداد تنظيمه للتفاوض مع الدول الغربية والنظام الجزائري بشرط توقيف العدوان والقصف على الشعب المالي المسلم خصوصا إقليم أزراد، واحترام خياره في تحكيم الشريعة على أرض أزراد وأوضح أن الهجوم قاده أربعون مجاهدا *مهاجرون* أنصار من بلاد إسلامية شتى بل وحتى بلاد الغرب باسم (الموقعون بالدماء) مؤكدا أن العملية تأتي انتقاما من النظام الجزائري "لسماحه لمستعمر الأمس باستعمال أرضنا أجوائنا لقتل أهلنا وإخواننا في مالي".[2]

---

[1] عين أميناس بلدية بولاية إيليزي الجزائرية تقع في عمق الصحراء الكبرى قرب الحدود الجزائرية الليبية ويدر بعداد سكانها ب 7325 نسمة حسب إحصائيات عام 2008، أنشئ فيها أكبر مشروع الغاز الطبيعي المسال على مستوى البلاد عام 2006 بها مطار تخدمه الخطوط الجوية الجزائرية كما تربطها طرف صحراوية ببقية أنحاء الجزائر "المصدر الجزيرة)

[2] الجزيرة حدث: "هجوم عين أميناس"، يوم 2016/02/02، على الرابط https://www.aljazeera.net0enentes ، تاريخ الإطلاع يوم 05 ماي 2022.

وكان من بين مطالب الخاطفين إطلاق سراح مائة من الإسلاميين المحبوسين في الجزائر وهددوا بنسف الموقع إذا لم تنسحب القوات الجزائرية المسلحة التي أحاطت بالمنصة لكن وزير الداخلية الجزائرية و"دحو ولد قابلية" ذكر أن بلاده لا تستطيع أن تلبي مطالب الإرهابيين ولن تتفاوض مع خاطفي الرهائن.[1]

دفعت تداعيات الأحداث وخطورتها بالمجلس الوطني الأعلى للأمن برئاسة رئيس الجمهورية بصفته وزير الدفاع وكبار القادة العسكريين والأمنيين إلى اجتماع خلص إلى تكليف قيادة أمنية وعسكرية سامية بإرادة العمليات من مطار "تيقنتورين" للمتابعة القريبة وإدارة العمليات عن قرب كما تم نقل القوات الأمنية والعسكرية المدربة على مكافحة الإرهاب والتدخل الميداني على الأرض إلى منطقة تيقنتورين، حيث راهنت الحكومة على التعامل بشكل سريع مع الهجوم الذي شد أنظار العالم خصوصا الدول التي كان رعاياها من فنانين ومهندسين من قاعدة الغاز ضمن الرهائن.[2]

قامت الأجهزة المختصة بعمليات تقنية وعسكرية خاصة بمسح الموقع والتصنت والاستطلاع الميداني باستخدام أحدث التجهيزات في هذه العلمية، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن المسلحين يحاكون عملية اقتحام مسرح موسكر من قبل مجموعة شيشاني متطرفة عام 2002.

وقررت على إثرها القيادات العسكرية والأمنية حسم الهجوم الإرهابي الذي استهدف قاعدة الغاز والعمال الأجانب بواسطة عملية عسكرية بعد أن رفضت مطالب المسلحين الذين طلبوا الإفراج عن متطرفون أدينوا من قبل المحاكم الجزائرية في قضايا إرهاب.[3]

تدخلت القوات الخاصة لحسم الأزمة حيث تمكنت من القضاء على المسلحين المتشددين بعد ما حاولت مجموعة منهم مغادرة الموقع، محتمين بمجموعة من الرهائن، وكانت السلطات الأمنية قد قررت الحسم عسكريا يوم 17 يناير 2013، بعدما اقتنع

[1] الجزيرة حدث، هجوم عين أميناس، المرجع السابق.

[2] الجزيرة حدث، هجوم عين أميناس، المرجع نفسه.

[3] عبد السلام بارودي، "هذا ما حدث في تيقنتورين يوم 16 يناير 2013" يوم 16 جانفي 2018، الرابط https:// www.magherbvoices.com تاريخ الاطلاع 10 ماي 2022.

الجميع بحتمية من منطلق "الرفض القاطع لأي حوار مع الإرهابيين" الذين استولو على منشأة الغاز.[1]

أما من الناحية الإعلامية فقد اعتمدت الحكومة والمؤسسة العسكرية على إستراتيجية الغموض والسرية

حيث يرى الدكتور عمر بوساعدة، الأستاذ بكلية العلوم السياسية والإعلام أن الجزائر انتهجت أسلوب ناجعا في إدارتها للأزمة الإرهابية الأخيرة، باعتمادها على إعلام أمني يرتكز على الغموض والسرية" وهذا الأسلوب نابع من مبادئ المدرسة الجزائرية الأمنية الإعلامية الموروثة من حقبة التحرير.

وأضاف بوساعدة في حواره للإذاعة الجزائرية "على الرغم من غياب التسويق الإعلامي الجيد لمواقف الجزائر إزاء هذه الأحداث الإرهابية إلا أن الغموض والسرية يمثلان نقطة قوة في إستراتيجية الجزائر في التعامل مع الأزمة وهي إستراتيجية مغايرة لكل الأساليب العالمية في إدارة الأزمات، وهذه الطريقة فاجأت الدول الغربية بما فيها أوروبا وأمريكا، الذين تغيرت مواقفهم عقب نهاية الأزمة وأثنوا على الطريق التي تجاوزت بها الجزائر هذه الأزمة في ظرف قصير وتمكنها من تحقيق النتائج الموجودة ويبرر أستاذ الجامعة غياب ناطق باسم الدولة، بأن الأزمة كانت مفاجئة.[2]

ويعتقد بوحنية قوي، استاذ العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة أن أهم ما يمكن استنتاجه من عملية "تيتفورين" هو أن الجزائر في ضربتها العسكرية بيد من حديد ضد الجماعة الإرهابية كشفت عن "إستراتيجية عسكرية مشرفة وكان خيارها العسكري موفقا إلى حد بعيد، بديل تزكية الإدارة الأمريكية للعملية وحملت الجماعة

[1] عبد السلام البارودي، مرجع سابق.

[2] توفيق بوقاعدة، "**عملية تحرير الرهائن عين أمينات، مثيرة للجدل عسكريا و'لاميا" بتاريخ 2013/01/16**، على الرابط htpps://dw.com/p/1752q تاريخ الإطلاع يوم 10 ماي 2022.

الإرهابية مسؤولة قتل الرهائن وتوالت رسائل التأييد من فرنسا وبعض دول أوروبا والمنظمات الدولية.[1]

وكانت الحصيلة التي أعلنت عنها وزارة الداخلية مقتل 32 مسلحا و23 رهينة بينما بلغ عدد الناجين 625 جزائري و107 أجانب وفور انتهاء الهجوم بدأت قوات متخصصة من الجيش بنزع الألغام التي زرعها الخاطفون لتفجير مصنع الغاز في حالة تعرضهم للهجوم.[2]

[1] توفيق بوقاعدة، المرجع السابق،

[2] الجزيرة الحدث، "هجوم عين أميناس"، المرجع السابق.

استنتاجات الفصل الثاني:

- تعتبر العقيدة العسكرية الجزائرية عقيدة دفاعية حتى تسعى الجزائر إلى حماية وحدتها الترابية والمحافظة على كيانها أولى أولويات العقيدة العسكرية؛
- يعتبر المحدد التاريخي والجغرافي والإيديولوجي أبرز محددات العقيدة العسكرية نظرا لأهمية الإرث التاريخي للجزائر بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الجيوسياسي المميز وكذلك تأثير الإيديولوجية الاشتراكية اليسارية في الجيش الجزائري منذ الاستقلال؛
- من أهم المبادئ التي ترتكز عليها العقيدة العسكرية مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، كذلك حل النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية؛
- كذلك رفض إقامة قواعد أجنبية على أراضيها بالإضافة إلى رفض التدخل الخارجي في شؤون الدول؛
- مرت العقيدة العسكرية الجزائرية بعدة مراحل حيث وبعد الاستقلال تم صياغة بيان أول نوفمبر 1954 والذي يعتبر كمرجع ومحطة أساسية في بناء الدولة وصياغة العقيدة العسكرية. وكما جاء في البيان عدة مبادئ كدعم القضايا؛
- وكان دعم الاتحاد السوفياتي الاشتراكي للثورة التحريرية الأثر البارز على العقيدة العسكرية، حيث تأثرت بالإيديولوجي الاشتراكية وكذلك كان توجه الجزائر نحو التسلح من الاتحاد السوفياتي وفي سنة 1989 وبعد تولى الشاذلي بن جديد الرئاسة. ظهر ما يسمى بالانفتاح السياسي الذي سمح بتكوين الأحزاب والجمعيات وبعد توقيف المسار الانتخابي دخلت الجزائر في دوامة أمنية خطيرة أثرت على الدولة وعلى عقيدتها العسكرية حيث كان الجيش في مواجهة الجماعات المسلحة أدت هذه الأزمة إلى انهيار في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية؛

- يعد مجيء بوتفليقة كبذرة أمل لاسترجاع السلم والأمن من خلال مشاريع المصالحة والوئام المدني، وكذا استرجاع هيبة الدولة وعمل على تطوير المؤسسة العسكرية؛
- وكان لمرحلة بوتفليقة الأثر الكبير على المستوى الأمني في الإرهاب في التراجع؛
- حققت العقيدة العسكرية الجزائرية عدة انجازات منها القضاء على الإرهاب، المساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية.

الفصل الثالث

العقيدة العسكرية الجزائرية

بعد مرحلة بوتفليقة

تمهيد:

تأثرت العقيدة العسكرية في فترة ما بعد بوتفليقة بعدة عوامل وذلك مع بداية الحراك سنة 2019 عقب إعلان بوتفليقة نيته الترشح لعهدة خامسة. خرج الشعب الجزائري عفويا إلى الشارع رافضا لهذا الترشح، ثم توالت الأحداث ارتفعت مطالب المتظاهرين إلى حد المطالبة بإسقاط النظام وتغييره، فازداد ضغط الشارع حتى أعلن بوتفليقة تنحيه عن السلطة، تم تغيرت القيادات السياسية، وبعض القيادات العسكرية ثم بعد انتخاب الرئيس تبون ونتيجة للتحولات الجيوسياسية في البيئة الإقليمية المحيطة. وبعد التعديل الدستوري الذي وعد تم إقرار مادة في الدستور تسمح للجيش في المشاركة في مهام خارج الحدود وهنا كان من المحرمات في الدساتير السابقة وهذا يعتبر تحولا في عقيدة الجزائر العسكرية وللتفصيل أكثر في هذا الموضوع قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على العقيدة العسكرية الجزائرية

المبحث الثاني: العقيدة العسكرية في دستور 2021

المبحث الثالث: مستقبل العقيدة العسكرية الجزائرية

المبحث الأول

العوامل المؤثرة على القعيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول

تغيير القيادة السياسية أثناء حراك 22 فيفري2019 بالجزائر

مثلت الاحتجاجات الشعبية في الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 حدثا استثنائيا، أعاد إحياء الرؤية الثورية للتاريخ السياسي الجزائري، بعد عقود من سيادة حالة الانعزال السياسية عن واقع غير ديمقراطي عاشته الجزائر بعد مرحلة العشرية السوداء، رغم حجم التظاهر اليومي والسلوك الاحتجاجي الذي تعرفه الجزائر منذ سنوات.[1]

خلف إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نيته للترشح لعهدة خامسة ردود فعل شعبية متفاوتة ومحدودة في مرحلة أولى، بدأت بحادثة نزع صورة الرئيس من على مبنى بلدية "خنشلة" شرق الجزائر في 19 فيفري 2019، ففتيل المظاهرات التي كانت في البدء محدودة جغرافيا ما لبثت أن تحولت إلى حراك شعبي واسع وشامل يوم 22 فيفري 2019، فعرفت كل ولايات الجزائر استجابة موحدة لنداء التظاهر بعد صلاة الجمعة انطلاقا من المساجد والساحات العامة، وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي التأثير البالغ في اتساع رقعة هذه التظاهرات من خلال الدعوات الملحة والمتكررة للمواطنين من أجل التظاهر كل يوم جمعة بطريقة سلمية.[2]

- **عوامل القوة في الحراك الشعبي:**

ما ميز هذا الحراك الذي لم تشهده الجزائر العديد من الخصائص والمميزات، تمثلت في إسقاط قانون منع التظاهر في العاصمة، حيث لم ترى شوارع العاصمة مظاهرات شعبية منذ سنة 2001، فأصبح الجزائريون يحضرون ويلتقون يوميا في أماكن

[1] بوحنية قوي: "**الحراك السياسي في الجزائرك من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الأمن**"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 15-05-2022: https://bit.ly/34ojt7u

[2] عمار سيغة: "**الجزائريين بين رياح الربيع العربي وإرهاصات الحراك الشعبي**"، تم الإطلاع يوم 06 ماي 2022، https://bit.ly/2FMOV2g

محدودة كالجامعات والنقابات والجمعيات، وفي الفضاء العام كوسط العاصمة، غير أن أكبر التجمعات كانت تحدث يوم الجمعة في شوارع المدن والقرى، بعد أن كانت كل الاحتجاجات التي عرفتها محدودة جغرافيا (منطقة القبائل، ورقلة، غرداية) وغير متزامنة فقد كانت تتمحور بالأساس حول مطالب فئوية ومهنية واجتماعية.[1]

تميزت المظاهرات بالسلمية رغم غياب تأطير هيكلي لها، فمنذ بداية الحراك تكرر شعار "سلمية سليمة" كمبدأ أساسي واتفق المشاركين فيها بعدم الدخول في مواجهات مع أجهزة الأمن، وتوالت المظاهرات الأسبوعية بدون تسجيل مناوشات خطيرة باستثناء بعض منها وقع بعد انتهاء المظاهرات وكانت من فعل جماعات أقرت وزارة الداخلية بأنها لا تنتمي إلى المتظاهرين، بالمقابل نلاحظ تعامل عناصر أجهزة الأمن باحترافية وهدوء كبيرين مع المتظاهرين.[2]

من جانب التركيبة الاجتماعية يمكن القول بأن الحراك شمل كل شرائح المجتمع من شباب وكهول وشيوخ ورجال ونساء وعمال وعاطلين ومثقفين، وعلى الرغم من أن الشريحة الشبابية موجودة بقوة في هذا الحراك، فإن ما يلفت الانتباه هو عزوف هؤلاء الشباب عن اللجوء إلى الأساليب التقليدية للاحتجاج كتخريب المرافق العمومية.[3]

تتمثل الميزة الأساسية الأخرى لهذا الحراك في مطالبه التي بدأت وتواصلت بمطالب سياسية محضة من رفض للعهدة الخامسة، ثم رفض لتمديد العهدة الرابعة، إلى تغيير النظام السياسي بأكمله، وهذا يختلف جذريا مع المطالب التي بقيت تحرك الاحتجاجات الاجتماعية خلال عقود.[4]

[1] عمار سيغة، المرجع السابق.

[2] عمار سيغة، المرجع نفسه.

[3] عمار سيغة، المرجع نفسه.

[4] عمار سيغة، المرجع نفسه.

- **مخرجات الحراك الجزائري:**

تمثلت نتائج الحراك الشعبي في الجزائر في ما يلي:[1]

- إلغاء الانتخابات برئاسة من بوتفليقة في 11 مارس 2019، تمت بضغط من شارع منفعل وأمر من المؤسسة العسكرية.
- القضاء نهائيا على فكرة العهدة الخامسة.
- إرجاء سيناريو انتخابي مزور، وتجنب تبديد أموال طائلة على حملات انتخابية صورية.
- إعادة الثقة في المجتمع خاصة لدى الشباب الذي ظل لسنوات يعتزل العمل السياسي، وذلك بفعل تنامي التعاطي مع وسائل التواصل الاجتماعي، إذ يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بحوالي 22 مليون شخص أي حوالي نصف عدد السكان.
- تراجع أحزاب السلطة وما شهدته من تناقض في الخطاب وتشرذم واستقالات جماعية، وبعث وسائل طمأنة وانتقاد للأحزاب المعارضة في ذلك الوقت.
- إسقاط لوبي الطبقة المهيمنة بالإعلان عن استقالة الرئيس، يوم الثلاثاء 2 أفريل 2019،
- لفت انتباه العالم ونيل إعجاب الدول المعادية والصديقة بالحراك وسلميته.

رد فعل المؤسسة العسكرية تجاه الحراك الشعبي:[2]

من مفارقات نماذج الانتقال الديمقراطي في دول العالم الثالث أنه لم يحصل وأن وقفت مؤسسة جيش برمتها في صف حراك شعبي يسعى إلى إسقاط سلطة قائمة ساندها يوما ما، وعلى الرغم من استحضار المتابعين لتجربة مؤسسة الجيش مطلع التسعينات بعد تدخلها لتوقيف المسار الانتخابي، إلا أن منطلقات الطرح الذي جاءت بع قيادة الجيش في الجزائر بتفعيل المادة 102 من الدستور، وتفعيل مبدأ شغور منصب رئيس

[1] بوحنية قوي، المرجع السابق.

[2] عمار سيغة، المرجع السابق.

الجمهورية، واستدراكها فيما بعد بتفعيل المواد 7-8 من الدستور التي تنص في مضمونها على أن: "الشعب هو مصدر كل سلطة"، قرار يفسره البعض على أنه عودة الجيش إلى مساره الحقيقي بعد أن تمت مصادرة صلاحياته التامة بعد العهدة الرابعة لبوتفليقة عند ما أحكم قبضته على المؤسسة وفكك جهاز: "الدي، أر، أس" وإحالة مديره الجنرال توفيق" إلى التقاعد، ليلحق تسييره برئاسة الجهورية تحت مسمى "دائرة المصالح الأمنية".

يمكن القول أن تماسك وقوة المؤسسة العسكرية، ولعبها دور محوري في حراك 22 فيفري 2019، يعتبر من أهم الأسباب التي جعلت الربيع العربي لا يتكرر بنفس الصورة في الجزائر.[1]

المطلب الثاني

تغيير القيادات العسكرية

يعتبر رئيس الجمهورية في الجزائر هو وزير الدفاع، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وعليه هو من يمتلك حق الترقية والتغيير للقيادات داخل المؤسسة العسكرية، حيث منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون لرئاسة الجمهورية قام بعدة تغيرات على قيادات المؤسسة العسكرية، كما أشارت عدة جهات أمنية وسياسية أن قرارات التغيير عادية كون المرحلة الحالية "تتطلب تغيرات تتماشى مع أولياتها من خلال مسؤولين قادرين على تسييرها". كما أشار الخبير الأمني الجزائري أحمد كروش بتصريح لـ "العين الإخبارية.

وأضاف أيضا بأن هذه القرارات تتوافق مع صلاحياته الدستورية، وأن الرئيس الجزائري يسعى إلى "خلق ديناميكية جديدة في مؤسسة الجيش بعيدا عن الحسابات والشائعات التي روج لها مؤخرا".[2]

حيث شملت هذه التغيرات:

[1] فيروز مزياني، المرجع السابق، ص 118.

[2] يونس بورنان: "**4 دلالات وراء التغييرات بمخابرات الجزائر ... سيطرة تبون أبرزها**"، يوم 2020/04/20، على الرابط: https://al-ain.com، تاريخ الإطلاع يوم 1 ماي 2022.

- إنهاء مهام المدير العام للأمن الوطني خليفة أونيسي، وعين مكانة فريد زين الدين بن الشيخ في 15 مارس/ آذار 2021، حسب بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية.
- تعيين اللواء محمد الصالح بن بيشة. كأمين علم جديد بالنيابة لوزارة الدفاع خلفا للواء عبد الحميد غريس. فابن بيشة شغل منصب مدير الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع الوطني ليتم تنحيته في يوليو / تموز 2020ن وتعيين اللواء عيسى حمادي مكانه.[1]

وفي 17 مارس / آذار 2021 عين الرئيس الجزائري بومدين بن عتو، مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلفا بالشؤون المتصلة بالدفاع والأمن، واستدعي تبون الجنرال عتو من التقاعد، بعد أن شغل منصب المراقب العام للجيش قبل أن ينهي الرئيس السابق بوتفليقة مهامه في آب/ أغسطس 2018، وهو المنصب الذي شغله منذ سنة 2005، ويخلف اللواء بن عتو المتقاعد عبد العزيز مجاهد الذي كلف بإرادة معهد الدراسات الشاملة التابع لرئاسة الجمهورية.[2]

أما على مستوى جهاز المخابرات، حيث أقال الرئيس عبد المجيد تبون، العقيد كمال الدين رميلي مدير جهاز الأمن الداخلي والوثائق، وعين اللواء محمد بوزيت خلفا له، كما كلف العميد عبد الغني راشدي برئاسة مديرية الأمن الداخلي خلفا للعميد واسيني بوعزة.[3]

ثم بعدها توالت الإقالات من طرف رئيس الجمهورية بـ 5 من كبار قادة الجيش، حيث أقال اللواء علي عكروم رئيس دائرة التنظيم والإمداد لأركان الجيش وعين اللواء حواس زيادي خلفا له.

- إنهاء مهام اللواء رشيد شواكي مدير الصناعات العسكرية بوزارة الدفاع.

---

[1] صحيفة الاستقلال: "**تغييرات تبون في المؤسسة العسكرية. وما علاقتها بالحراك الجزائري؟**"، يوم 17 مارس 2021، على الرابط: https://www.alestiklal.net تاريخ الإطلاع يوم 1 ماي 2022.

[2] صحيفة الاستقلال: "**تغييرات تبون في المؤسسة العسكرية، وما علاقتها بالحراك الجزائري**، المرجع السابق.

[3] يونس بورنان، المرجع السابق.

- إنهاء مهام عبد القادر لشخم رئيس دائرة الإشارة والمعلومات والحرب الإلكترونة، وتعيين اللواء فريد بجغيط خلفا له.
- إنهاء مهام اللواء سليم فريد قائد الأكاديمية العسكرية "شرشال".
- إنهاء مهام اللواء محمد تبودلت المدير المركزي للعتاد، وتعيين العميد إسماعيل صديقي خلفا له.[1]

كما أن التغييرات مست قادة النواحي حيث:

نشرت الجريدة الرسمية في البلاد المرسوم الرئاسي المؤرخ في الثالث من أغسطس الجاري، أمر بإنهاء مهام اللواء محمد بوزوين بصفته رئيسا لأركان القوات الجوية، وأشار المرسوم أيضا إلى إنهاء مهام اللواء عمار زعيمي بصفته قائد لأركان الناحية العسكرية الرابعة بداية من تاريخ 15 يوليو الماضي.

- وشمل المرسوم على أمر إنهاء مهام اللواء عبد الحكيم مرغني بصفته نائبا لقائد الناحية العسكرية الخامسة.
- وتضمن المرسوم ذاته، تعيين اللواء أحمد سالمي رئيسا لأركان قيادة القوات الجوية ابتداء من 16 يوليو الماضي.[2]
- ويمكن استخلاص عدة دلالات حملتها تغييرات تبون:
- – تأكيد تبون قدرته على التغييرات داخل المؤسسة العسكرية واستبعاد فرضية أنه واجهة الجيش في حكم الجزائر.
- عزم الرئيس تبون على تحييد فلول النظام السابق من خلال تغييرات تتماشى مع طبيعة المرحلة. وقطع الطريق أمام الأطراف الموالية لفرنسا واستمرار تأميم كل المؤسسات الجزائر من الاختراق والنفوذ الخارجي بضباط من جيل الاستقلال واعتبر الأكاديمي "عبد الرحمن شريط" أن ذلك ساهم مجددا في تجفيف منابع

[1] يونس بورنان، "**إقالة 05 قادة بالجيش الجزائري ... لتغيير الأكبر في عهد تبون**"، يوم 19-8-2020، على الرابط: https://al-ain.com تم الإطلاع يوم 1 ماي 2022.

[2] -------، "**تبون بحري تغييرات في قيادات القوات والنواحي العسكرية**"، يوم 18-08-2021، على الرابط: https://arabic.rt.com تاريخ الإطلاع: 1 ماي 2022.

تسريب المعلومات الحساسة لأطراف أجنبية والتي بدأت مع القيادات السابقة للجيش والمخابرات ما يعني أن التغييرات الأخيرة تحمل رسالة مشفرة موجهة لأطراف خارجية.[1]

المطلب الثالث

مطلب البيئة الدولية

ساهمت التهديدات المحيطة بالجزائر من كل الجهات إلى تفكير الدولة الجزائرية في النظر في عقيدتها العسكرية ومحاولة تكيفها مع هذه التهديدات من خلال تحويل العقيدة العسكرية من دفاعية إلى هجومية، حيث أن هذه التهديدات تأتي من البيئة الخارجية والمتمثلة في التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على أمن الجزائر بالإضافة إلى التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب وكذلك الأزمة الليبية وتهديدات حفتر ساهمت في إعادة بلورة العقيدة العسكرية.

- **موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي:**

تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمين للجنوب الجزائري وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحل الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة. وتحديدا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها اتساع الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية، مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني، وتحقيق التماسك الاجتماعي لتجسيد المشاريع التنموية[2]، وتعتبر جملة هذه المميزات بمثابة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني الجزائري لذلك فإن ما يجري في مالي هو شأن حيوي بالنسبة للجزائر، فمن الناحية الجغرافية تعد مالي دولة تماس مع الجزائر بحدود شاسعة التي تمتد إلى 1400 كلم من الجنوب، يضاف إلى

[1] يونس بورنان: "**4 دلالات وراء التغييرات بمخابرات الجزائر ... سيطرة تبون أبرزها**"، المرجع السابق.

[2] على مدوني: "**التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الأساليب والانعكاسات**"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 8، العدد: 03، 2020، ص 139.

التداخل الاجتماعي المتمثل في العنصر الترقي المنتشرين ما بين الدول المجاورة، مع ما تحمله من حالة اللاستقرار المستمر لتدفق اللاجئين العرب للمناطق الجنوبية للجزائر ومن ناحية الأهداف الحيوية للجزائر تواجد ما يزيد عن 98% من عائدات الجزائر الخارجية، والتي تعد مجالا حيويا لا يمكن التفريط في الأمن المحيط به.[1]

وكان الهجوم الإرهابي المتعدد الجنسيات على مركز إنتاج الغاز الطبيعي الاختبار الأول للجزائر "في تقنتوردين"، بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا وانتشار الجماعات الإرهابية الانفصالية في شمال مالي، كما أن تزايد التدخل الأجنبي وتحديدا الفرنسي، سيحول دون ضمان الاستقرار في منطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يسمى بـ "رهانات الموارد للجزائر عقيدة عسكرية" وثوابت دستورية إجرائية تشكل على الدوام مبدأ مهم من مبادئ العلاقات مع الغير وتركز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير، وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية والإفريقية.[2]

مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمبدأ أساسي في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية بلورت الجزائر سياسة مترددة تجاه الأزمة في مالي، فقد ظلت رافضة للتدخل الأجنبي في المنطقة خوفا من تداعياته على أمنها الداخلي، وكي لا تفعل قدرتها العسكرية وهي الأكبر إقليميا في مواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي، خشية التورط في معركة خارج الحدود لا يمكن السيطرة على تداعياتها، وبالتالي أضحى الدور الخارجي تجاه مالي قائم على إستراتيجية التوازن الهش بين أطراف النزاع لضمان أمرين أولا: ألا يمتد الصراع إلى الداخل الجزائري، أما الثاني: فهو منع الحركات الازودية من تشكيل كيان سياسي مستقل للطوارق، لأن ذلك سيحدث تصدعا للجنوب الجزائري، وتعاملت الجزائر مع هذا الوضع وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لشمال مالي بعيد

[1] علي مدوني، المرجع السابق، ص 139.

[2] على مدوني، مرجع نفسه، ص ص 139-140.

عن طبول الحرب التي تدقها دول "الإكواس" بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا.[1]

- **التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب:**

بعد أن أعلنت الجزائر قرارا أحاديا بقطع العلاقات مع المغرب بعد مرور أقل من أسبوع على تصريح الرئاسة الجزائرية أنها تعتزم "إعادة النظر" في علاقاتها مع جارتها، وعلى الرغم من امتداد العداء والمنافسة بين البلدين على مدار عقود إلا أن التوترات التي طالما شهدتها العلاقات الثنائية قد دخلت منعرجا جديدا في ديسمبر 2020 عندما أعلن المغرب تطبيع علاقاته مع إسرائيل مقابل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المملكة على أراضي الصحراء الغربية، وهو الموقف الذي أدى بالجزائر إلى عزل نفسها دبلوماسيا عن المغرب بشكل تدريجي خاصة بعد أن أعلنت إسبانيا في مارس من العام الحالي تأييدها لحظة الحكم الذاتي للصحراء الغربية التي تدعمها المغرب وهو ما جاء صدمة هازمة للجزائر.[2]

شهدت الشهور التالية تصاعد حملات الهجوم اللفظي بين البلدين لتصل ذروتها في شهر يوليو عندما أعلن عمر هلال، سفير المغرب لدى الأمم المتحدة تأييده الصريح لحق سكان منطقة القبائل في تقرير مصيرهم ردا على الدعم الجزائري لجهة "البولساريو" وهو ما أثار غضب الحكومة الجزائرية التي سارعت لاستدعاء سفيرها لدى المغرب للتشاور، وفي الوقت نفسه تصدرت الصحف تقارير إعلامية –لفتها المغرب– تشير إلى تورط المملكة في استخدام برنامج بيغاسوس للتجسس الإلكتروني لاستهداف هواتف شخصيات عامة ومسؤولين سياسيين وعسكريين جزائريين، زاد الطين بلة اتهام الجزائر المغرب بدعم جماعتين تدرجها الجزائر على قوائم المنظمات الإرهابية وهما "رشاد

[1] ساعو حورية، غربي محمد: "**موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم القانونية، العدد 18، جوان 2017، ص 253.

[2] إلهام رشيدي: **العلاقات المغربية الجزائرية**، سجال عبر التاريخ، تم تصفح الموقع في 10 ماي 2012، https://carnegieendowment.org

الإسلامية" و"ماك" الانفصالية في منطقة القبائل، وحملها بدون دليل مادي، مسؤولية الحرائق التي اجتاحت الحياة البرية في الجزائر.[1]

كانت الحدود البرية بين المغرب والجزائر قد أغلقت في عام 1994 بناء على تقدمت به الجزائر وقد اتهمت المغرب أجهزة المخابرات الجزائرية بالتورط في تفجيرات مراكش باستخدام عملاء فرنسيين من أصول شرق إفريقية وفرضت استخراج تأشيرة دخول على المواطنين الجزائريين وطردت أولئك الذين لا يحملون رخصة إقامة.

وبالتالي لم تكن القطيعة الدبلوماسية الأخيرة هي الأولى من نوعها بين البلدين، ولكنها جعلت الأمر الواقع أكثر وضوحا وزادت عمق الهوة التي تجلت في إغلاق المجال الجوي الجزائري أمام الطيران المغربي، ورفض الجزائر تجديد خط الغاز المغاربي الأوروبي الذي يحمل الغاز إلى إسبانيا عبر المغرب.[2]

على مدار تاريخها المشترك، كانت مشكلة الصحراء الغربية شوكة في جنب العلاقات الجزائرية المغربية والسبب الرئيس في العداء بين البلدين، فالمغرب يعتبر المستعمرة الإسبانية السابقة جزئا لا يتجزأ من أراضيه، ويعتبر هيمنته عليها مسألة كرامة وطنية تعتمد عليها سياساته الخارجية، أما الجزائر فتدعم "بوليساريو" التي تطالب باستقلال الإقليم.[3]

لكن على الرغم من محورية قضية الصحراء الغربية في الصراع المغربي الجزائري إلا أنها في الحقيقة ما هي إلا ذريعة يستند إليها البلدان لتبرير تناحرهما المستمر وتغطية السبب الحقيقي للصراع وهو التنازع على الأرض والرغبة في السيطرة الإقليمية التي هيأت التربة لاندلاع حرب بينهما تركت أثرا لا يمحي في جسد علاقتهما، بحلول ستينات القرن الماضي، ازداد التباعد الكبير في المسار السياسي والإيديولوجي بين الدولتين حديثي الاستقلال وضوحا خاصة عندما رحبت الحكومة الجزائرية الاشتراكية باستقبال

[1] إلهام رشيدي، المرجع السابق.

[2] إلهام رشيدي، المرجع نفسه.

[3] إلهام رشيدي، المرجع نفسه.

شخصيات يسارية من المعارضة المغربية على أراضيها وسمحت لها بالعمل في جامعتها المرموقة آنذاك.[1]

- **الأزمة الليبية وسقوط الدولة وتهديدات حفتر:**

في تصريح للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الذي اعتبر أن أمن الجزائر من أمن ليبيا وأن مدينة طرابلس العاصمة الليبية لا يجب تسقط في يد المشير خليفة حفتر. وعليه حاول حفتر من خلال تقدمه إلى الحدود الجزائرية يعتبر استفزاز لـ"تبون"، حيث أغلقت مليشيا الليبي، خليفة حفتر الحدود مع الجزائر وأعلنتها منطقة عسكرية وفي خطوة فهمت على أنها رسالة "تحد" مباشرة للجارة الغربية لبلاده.

وحسب عدة مصادر إعلامية انتقلت 300 سيارة وألية مسلحة من معاقل خفتر في الشرق باتجاه قاعدة تمنهنت العسكرية (شمال شرق سبها)، وتتمثل في اللواء 128 معزز، واللواء التاسع (الكنيات)، المتهم بارتكاب جرائم حرب بمدينة ترهونة، وأرجعت ميليشيا حفتر إعلان الحدود مع الجزائر "منطقة عسكرية" إلى ملاحقة من وصفهم بالإرهابيين التكفيريين.[2]

وفي السياق السياسي يعتبر التحرك الجديد لحفتر جاء بعد 10 أيام من تصريح الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، بأن بلاده كانت ستدخل لمنع سقوط طرابلس (غرب) في يد المرتزقة، وقال تبون في مقابلة مع قناة "الجزيرة القطرية "لم نكن لنقبل أن تكون طرابلس أول عاصمة مغاربية وإفريقيا يحتلها المرتزقة، كنا سنتدخل آنذاك ولم يوضح الطريقة التي كانت ستتدخل بها.[3]

---

[1] إلهام رشيدي، المرجع السابق.

[2] "**حفتر على حدود الجزائر... استفزاز لتبون وخوف من الانتخابات**"، يوم 2021/06/24، على الرابط: https://www.aa.com.tr، تاريخ الإطلاع: يوم 07 ماي 2022.

[3] "**حفتر على حدود الجزائر... استفزاز لتبون خوف من الانتخابات**"، المرجع نفسه.

ومنذ التعديل الدستوري في 1 نوفمبر تشرين الثاني 2020 أصبح بإمكان الجيش الجزائري التدخل عسكريا خارج حدود البلاد، بعد ما كان ذلك محظورا عليه بنص دستوري.

كما جاءت خطوة حفتر بعد أيام قليلة على تفاهمات كبيرة بين الجزائر وحكومة الوطنية الليبية بقيادة عبد الحميد الدبيبة، حيث تم الاتفاق على فتح معبر الدبداب الجنوبي، وإطلاق خط للنقل البحري لتفعيل المبادلات التجارية.[1]

ووقع الجانبان أيضا في 29 مايو/ أيار الماضي، اتفاقيات منها ما يتعلق بمحاربة الإرهاب، وتأمين الحدود المشتركة، ومكافحة التهريب، والجريمة المنظمة وتجارة السلاح والبشر.

وبالمقابل اعتبر الجانب الجزائري أن التهديدات حفتر مجرد دعاية حيث لم ترد الجزائر رسميا. وهذه ليست أول مرة تتجاهل فيها ما يصدر عن حفتر، فلم تعلق مثلا على تصريح له عام 2018 قال فيه أنه "مستعد لنقل المعركة إلى الأراضي الجزائرية.[2]

ويجمع مراقبون في الجزائر على أن مزاعم سيطرة حفتر على منطقة قرب الحدود الجزائرية هي رسالة واضحة تأتي على تصريح تبون رفض سقوط طرابلس في يد الميليشيات المرتزقة.

في حين يرى محللون للوضع الليبي أو تهديدات حفتر لا تشكل خطرا على الجزائر وهذا ما ذهب إليه نور الدين بوكروح كاتب مفكر جزائري "حفتر في حد ذاته لا يشكل أي حظر على الجزائر التي ستمسحه في يوم واحد، وحذر في المقابل من عسكرة غير مسبوقة للمنطقة ككل، قد تكون نتائجها وخيمة على الجزائر.

[1] "**حفتر على الحدود... استفزاز لتبون وخوف من الانتخابات**"، المرجع السابق.

[2] "**حفتر على الحدود... استفزاز لتبون وخوف من الانتخابات**"، المرجع نفسه.

المبحث الثاني

العقيدة العسكرية في دستور 2021

المطلب الأول

قراءة قانونية للعقيدة العسكرية الجزائرية

تضمن المسودة النهائية لتعديل الدستور المطروح على الاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر 2021 إمكانية إرسال وحدات الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية في مهام حفظ السلم، لكن بشروط دستورية تستلزم توافق السلطات المنصوص عليها، الموزعة بين الرئاسة والبرلمان، مع مراعاة ما ينص عليه القانون الأسمى للبلاد في شكله المتكامل كضوابط دستورية.[1]

وجاء في المادة 91 المعدلة، إضافة إلى أن رئيس الجمهورية "قائدا أعلى للقوات المسلحة للجمهورية يتولى "مسؤولية الدفاع الوطني" ومخول بموجب ما يضطلع به دستوريا أن "يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن"، ويشترط هذا القرار كما جاء في نفس الفقرة، "بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان". بما يفيد الاستناد إلى الاستشارة وموافقة الإرادة الشعبية التي يجسدها البرلمان كسلطة تشريعية.

وربط تعديل الدستور الجديد المادة 91 كإضافة فقرة في المادة 31 لتصبح بثلاث فقرات تنص على "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. تبذل الجزائر جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلام.[2]

---

[1] مختار بوروينة: "**مشاركة الجيش الجزائري خارج الحدود وفق التعديل الدستوري3**"، على الرابط: https://www.sawtalahrar.dz تاريخ الإطلاع 06 ماي 2022.

[2] مختار بوروينة، المرجع نفسه.

كما جاء التعديل بإضافة جديدة في المادة 30[1] حيث "يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والإستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور". زيادة لما كانت عليه من قبل "تمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري.[2]

- **الجدل بين المولاة والمعارضة حول مشاركة الجيش خارج الحدود:**

وأثارت هذه التعديلات اهتمام الرأي العام خلال طرح مناقشة مشروع مسودة تعديل الدستور، الذي قدم بشأنه ما يقارب 2500 وثيقة لمقترحات من أحزاب ومنظمات مدنية وشخصيات مستقلة، وخلفت جدلا سياسيا بين من يطرح التعديل عبر مدى توافق وارتباط العقيدة العسكرية الجزائرية بالمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر والقائمة على رفض استخدام الحرب والدعوة إلى السلم والسلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات والمنازعات الدولية من خلال القنوات السلمية وفقا للشرعية الدولية التي تمثلها الهيئات الدولية والإقليمية، وبين من يعرب عن تخوفه من توريط الجيش في نزاعات حروب إقليمية ودولية وتعريضه للاستنزاف، وبين من يرى ضرورة تكيف الدستور مع مقتضيات السياسة الدفاعية التي تنسجم مع التحولات والتغيرات في الأوضاع الإقليمية وضمان حماية المصالح الإستراتيجية للجزائر وتقوية مقارباتها في الأمن والسلم بعد أن أضحى الأمن القومي للجزائر يتجاوز الحدود الجغرافية الوطنية.[3]

وفي هذا الصدد صرح الخبير في القانون الدستوري "علاوة العايب" لـ "سكاي ينوز عربية" "إن التعديل الحالي خدم الموضوع قانونيا بأن دستر ووضع مادة خاصة لتدخل الجيش حاليا كون الجزائر لها ثقل سياسي ومصداقية على الصعيد الدولي.

---

[1] تنص المادة 30 من الدستور على: "1- تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطورها، حول الجيش الوطني الشعبي، 2- تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، 3- كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري، 4- يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والإستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور".

[2] مختار بوروينة، المرجع السابق.

[3] مختار بوروينة، المرجع نفسه.

أما بعض الخبراء فقطعوا باب المخاوف من تدخل خارجي للجيش الجزائري باعتبار أنه لن يكون إلا بالعودة إلى موافقات كثيرة للسلطات داخل البلاد أهمها إجماع من البرلمان، ومن جانبه قال المراقب الدولي السابق في بعثة الأمم المتحدة "أحمد كروش".

"إن الجيش الجزائري لن يستطيع التدخل إلا إذا وافق المجلس الأعلى للأمن والرئيس من بعدها وآخرها البرلمان بإجماع داخله.[1]

وما زاد في حيوية هذا الجدل المستجد، الذي لم يخرج عن إطار التلاحم مع مؤسسة الجيش، أنه جاء بالنظر إلى ما حسمته الدساتير الخمس السابقة في عدم تضمنها لمسألة مشاركة الجيش خارج الحدود رغم التعديلات التي شملت بعض موادها، سواء في مرحلة الأحادية والنهج الاشتراكي أو مرحلة التعددية الحزبية، من جيش بامتداد شعبي وفي خدمته، إلى جيش يدافع عن الوطن ومهام البناء والتشييد، ثم جيش بحصرية مهمة الدفاع، وهي المهمة التي احتفظ بها في تعديل آخر، ليضاف لها فيما بعد إدراج العرفان في الديباجة لحفاظه على البلاد من كل خطر أجنبي وفي حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب وترسخ روح التضامن بين الشعب وجيشه إلى جانب سهر الدولة على احترافيته وعصرنته للاضطلاع بمهام الدفاع المحددة من قبل.[2]

- **آليات تنفيذ القرار:**

أمام هذا الجدال البيني الحاصل خلال مناقشة المسودة، تدخل رئيس الجمهورية لإزالة اللبس حول مشاركة الجيش الجزائري في الخارج، بدأ من التشديد على أن الفلسفة العقائدية لم ولن تتغير بوضوح إطار المشاركة في عمليات عسكرية خارج التراب الوطني، وبالعودة إلى ما تضمنه التعديل الدستوري فهو رجوع إلى الأمور العادية، فالجيش الوطني الشعبي إذا حدث وأن شارك في عمليات خارجية، فإن ذلك سيتم تحت حماية القانون

[1] بند "الجيش الجزائري" بالدستور يثير الجدل ... وتبون يعلق"، على الرابط: https://www.skaynewsarabia.com يوم 13 يونيو 2020، تاريخ الإطلاع: 6 ماي 2022.

[2] مختار بوروينة، المرجع السابق.

والدستور، وبصفة ديمقراطية طبقا لنص المادة 91، مضيفا أنه من حق "جيشنا الاندماج مع قرارات الهيئات الدولية والإقليمية الخوض في مهام السلام، ومن أجل الاضطلاع بمهام سلمية دفاعا عن الجزائر"، وهي مسائل مفصلة في المادة 31 يفيد عموما أنه لا يوجد أي لبس فيما يتعلق بإرسال القوات المسلحة إلى الخارج عبر وضوح ثلاثية: تحديد الإطار، طبيعة المهام وآليات اتخاذ القرار.[1]

ويشدد الرئيس تبون أنه وفي بعض الأحيان يعد الهجوم أحس دفاع لكن في حدود معينة"، ويذكر في هذا الخصوص الهجوم الإرهابي على قاعدة "تقنتورين" في عمق جنوب الصحراء، قبل سنوات، حيث كانت الفلسفة المعتمدة تمنع الهجوم على الإرهابيين طالما لم يصلوا بعد إلى حدود البلاد، في إشارة أنهم كانوا أثناء التمركز والتخطيط والتنفيذ في منطقة تعرف توترا أمنيا وأزمات وعلى مسافات من الحدود الجغرافية للبلاد.[2]

المطلب الثاني

قراءة سياسية للعقيدة العسكرية الجزائرية

أثار مقترح إدراج بند في الدستور الجزائري، يسمح بمشاركة الجيش في عمليات عسكرية خارج بلاده جدلا واسعا لدى الطبقة السياسية.

حيث اعتبرت مجلة الجيش الجزائري، أن المقترح يتماشى تماما مع السياسة الخارجية للبلاد، وأكدت أن مشاركة الجيش ستسمح بتعزيز السلم والأمن في إفريقيا، مذكرة بأن سياسة الجزائر الخارجية تدعوا إلى النأي عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[3]

في حين تختلف آراء الطبقة السياسة حول خروج الجيش خارج الحدود فالأمينة العامة لحزب العمال لويزة حنون: أكدت أن الحزب يرفض أي مشاركة عسكرية للجيش الجزائري خارج الحدود، معتبرة أن إدراج أي مادة في الدستور المطروح للاستفتاء، تسمح

[1] مختار بوروينة، المرجع السابق.

[2] مختار بوروينة، المرجع نفسه.

[3] بند "**الجيش الجزائري بالدستور يثير الجدل...وتبون يعلق**"، المرجع السابق.

بذلك سيمهد لإقامة قواعد عسكرية أجنبية في البلاد، وأوضحت أن "لا شيء يبرر تحول موقف الجزائر إزاء المشاركة في عمليات عسكرية مزعومة لإحلال السلام، ذلك هو اعتداء على سياسة الشعوب الأخرى".

وتابعت المسؤولة الأولى عن الحزب: أنه يتعين على الجزائر أن تحافظ على مبادئها في عدم التدخل، خصوصا أن البلاد تملك الإمكانية للدفاع عن مصالحها وترابها من دون الحاجة للمشاركة في هكذا عمليات في الخارج، وحذرت من أن يكون التوجه الجديد نتيجة ضغوط قوية تسعى لتوريط الجزائر.[1]

وفي السياق ذاته، يعتقد أستاذ التاريخ المعاصر رابح لونيسي، في تصريح لـ "أندبندت عربية"، أن مأساة بعض السياسيين هو عدم معرفتهم ببعض الرهانات وما يرسمه صناع القرار من أهداف إستراتيجية التي عادة ما تغيب عن عامة الشعب، كما هو أمر مؤسف عندما يستخدم بعض السياسيين قضايا لأهداف شعوبية انتخابية لا غير، وهو ما يؤثر سلبا على السياسة الخارجية للدولة، وقال إنه قبل كل شيء يجب أن نضع في الأذهان أن المشاركة في عمليات حفظ السلام قد قامت بها الجزائر من قبل دون أن يثير ذلك أي نقاشات أو تحفظات، مثل مشاركتها بوحدات لحفظ السلام في كمبوديا في التسعينات في إطار مهام الأمم المتحدة، كما أن الجزائر عانت تهديدات إرهابية على حدودها من دون أن نتمكن من التحرك، وهو ما يجب إيجاد حل له مستقبلا، مضيفا أن العالم اليوم في طريق تشكيل نظام دولي جديد، ومن غير المستبعد وجود تفكير في إنشاء جيش عالمي ضمن إطار بعض الاقتراحات المقدمة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة، بهدف التكفل بحفظ الأمن والسلام. وعليه فالجزائر مدعوة لأن تكون مستعدة كي تتمكن من التموقع عالميا.[2]

[1] علي ياحي: "دخل الجيش الجزائري خارج الحدود، فتيل معركة المعارضة والسلطة"، يوم 26 سبتمبر 2020، على الرابط: https://independentarabia.com، تاريخ الإطلاع: 6 ماي 2022.

[2] علي ياحي، المرجع نفسه.

كما أن الأستاذ في العلاقات الدولية من جامعة جنيف حسني عبيد لسكاي نيوز عربية، إن المعطيات الجديدة في الساحة الخارجية تملي على المؤسسة العسكرية التدخل خارج الحدود.[1]

حيث يدعم هذا التوجه رئيس حركة مجتمع السلم "حمس" عبد الرزاق مقري من خلال تحذيره ممن سماهم "اللوبيات الفرنسية" التي تريد ضرب استقرار البلاد وتسعى لتدمير الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن حزبه يدعم مقترح مشاركة الجيش خارج الحدود" مشيرا إلى "أن تشكيلته السياسية لن تدخل في أي صراع بخصوص عناصر الهوية واللغة الأمازيغية لأنها مواد صماء لا تحتاج إلى أي مناقشة".[2]

وأوضح مقري في ندوة صحفية لعرض مذكرة الرد على مسودة مشروع تعديل الدستور التي قدمتها حركة مجتمع السلم أن "عملاء فرنسا الذين تركتهم في الجزائر، أخذوا مواقع مهمة في الدولة يسعون للتموقع بعد رئاسيات 12 ديسمبر مضيفا، بخصوص النقطة التي أثارت جدلا واسعا منذ الإفراج عن مسودة تعديل الدستور. بشأن مشاركة الجيش الجزائري، خارج الحدود، حيث أكد مقري أن الحركة لا ترى أي مانع في ذلك بعد موافقة البرلمان".[3]

وأضاف أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية "علي ربيج" في تصريح لـ "اندبندت عربية"، أنه من المستحيل تنقل وحدات الجيش خارج الحدود بحكم عقيدته وتكوينه، وما يحدث هذا توظيف سياسي، وقال إن لا نية للرئيس أو الحكومة أو قيادات المؤسسة العسكرية في الدفع بالجيش للقتال خارج الحدود، وإنما في إطار حفظ السلام وتحت قبعة الأمم المتحدة.[4]

---

[1] ------، "**بند الجيش الجزائري" بالدستور يثير الجدل....وتبون يعلق**"، المرجع السابق.

[2] حسين فضايلية، "**مقري: نرجو أن يؤخذ رأي الأغلبية في تعديل الدستور وعدم الانحياز للأقلية**"، يوم 7 يوليو 2020، على الرابط htpps://elikhbaria.dz ، تاريخ الإطلاع: يوم 6 ماي 2022

[3] حسين فضايلية، المرجع نفسه.

[4] علي ياحي، المرجع السابق.

المطلب الثالث

قراءة إستراتيجية وأمنية للعقيدة العسكرية الجزائرية

بالنظر إلى المتغيرات السياسية الداخلية والوضع الإقليمي يعتقد متابعون للملف أن الوضع التسليحي الذي يوجد فيه الجيش الجزائري، والترسانة الثقيلة التي حصل عليها خلال السنوات الماضية، وكذلك مستوى الكفاءة التدريبية للجنود والضباط، تدفع إلى اعتبار أن الجيش استكمل التأمين الداخلي للبلاد، وبات مستعد المساهمة في الخارج، بما يخدم المصالح الأمنية والإستراتيجية للجزائر، خصوصا أن الجيش بصدد طي ملف الإرهاب الذي ظل يشغله منذ نحو 03 عقود.[1]

إضافة إلى ما سبق فالجزائر تسير إلى نكيف عقيدتها العسكرية وفق التحولات التي طرأت على البيئة الإقليمية من خلال:

1-الاستعداد للتهديدات الجديدة:

كشفت عملية حجز 701 كلغ من الكوكايين نهاية ماي 2018 بميناء وهران وقبلها عشرات العمليات الأمنية الدقيقة ضد مهربي المخدرات عن أدوار للجيش وأذرعة الأمنية تتعدى مهامه التقليدية القديمة، فالجيش الوطني الشعبي صار في قلب المعركة ضد جماعات الجريمة المنظمة، وتثبت وثائق تتعلق لتفاصيل اجتماعات قيادات الجيش العسكرية في إطار مبادرة الدفاع 5+5 لدول غرب المتوسط ومبادرة دول الميدان الدفاعية في منطقة الساحل، بأن وزارة الدفاع تعهدت، في اتفاقيات أمنية مبرمة ومصادق عليها من قبل الرئاسة، بمحاربة الجريمة العابرة للقارات، والتصدي للتهريب والهجرة السرية، ويعد هذا التهديد الأول الذي باتت الأذرع الأمنية للجيش ووحداته الميدانية مكلفة بتنفيذه وبإعداد تقارير دورية حول مسار "الحرب على الجريمة المنظمة العابرة للحدود" وإرسالها للقيادة.[2]

---

[1] عثمان لحياني، المرجع السابق.

[2] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، "**قراءة في تطورات العقيدة القتالية والدفاعية للجيش الوطني الجزائري**"، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/20، https://bit.ly/36woxlf

يدل هذا على التحول في طبيعة ومصادر التهديد التي تواجه الجزائر، وعموما يمكن القول أنه إضافة إلى التهديدات التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة هناك مجموعة من التهديدات الجديدة التي على الجيش الجزائري أن يكون مستعدا لها وهي:

- الثورة في شؤون حرب العصابات وتحليل السلوك الاستخباراتي؛
- الاستعداد لتهديدات حروب الجيل الرابع؛
- حروب الجيل الخامس وضرورة التفكير في إستراتيجية ردع الأسلحة العلمية الفتاكة؛
- الضبط العملياتي للتهديدات المطلقة (تهديدات مصدرها الدين والقيم)؛
- وسائط التكيف ومسالك التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة.[1]

2-تأمين العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري:

- يتضمن تأمين العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري في رسم إستراتيجية أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا في ظل الفشل الدولاتي في المنطقة، مثل حالة ليبيا ومالي التي تمثل العمق الإستراتيجي للجزائر؛
- ينبغي على الجزائر ضمان استمرارية التفوق العسكري الإقليمي بما يحقق الردع الإقليمي، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام صناع القرار في الدول المجاورة عن التفكير في خوض حرب بالمعنى التقليدي أو تهديد المصالح الإستراتيجية الإقليمية للجزائر، كذلك ينبغي إعداد نخب من وحدات المخابرات الخاصة القادرة على التدخل في سرية تامة في أكثر من بلد في وقت واحد للدفاع عن المصالح الإستراتيجية للجزائر.[2]

3-تقوية الدور الدبلوماسي والتحلي باليقظة الإستراتيجية:

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في الفترة التي رافقت الربيع العربي وهي تستحضر سنوات العشرية السوداء، لذا تتبنى الجزائر مقاربة دولية تعتمد وتتماشى مع البوصلة التي

[1] نسيم بهلول، المرجع السابق، ص ص 369-413.

[2] أنيس عبد الوهاب بن أحسن: "**الجزائر والتحديات الإقليمية**"، تم تصفح الموقع يوم 21 ماي 2022، https://bit.ly/3ey45no

حددتها لتحركاتها، الأمنية والإستراتيجية الإقليمية والدولية، ويمكن القول أن الجزائر أضحت مفتاحا لحلحلة الأزمات الإفريقية، سواء في المبادرات التي قادتها كالحوار الإستراتيجي بين الفرقاء في مالي، كما أنها تناور بأريحية من خلال دورها المحوري في الإتحاد الإفريقي، وقد عزز الدور الجزائري في إفريقيا فدرة الجزائر في العقد الأخير على تسديد ديونها، وهو مكنها لاحقا من شطب ديون 14 دولة إفريقية قدرت بـ 902 مليون دولار وهو ما جعل سياستها الأمنية تتماشى مع الشق الدبلوماسي والاقتصادي في إفريقيا.

كذلك مكنت سياسة النأي بالنفس عن التدخل في شؤون الداخلية للدول من اعتبارها محل ثقة سياسية.[1]

[1] قوي بوحنية، المرجع السابق، ص 107.

المبحث الثالث

مستقبل العقدية العسكرية الجزائرية

المطلب الأول

سيناريو استمرار الوضع الراهن

بمعنى بقاء نفس المبادئ والثوابت التي تحكم العقيدة العسكرية على حالها وبقاء نفس السياسات والاستراتيجيات والسلوكات على المستوى السياسي والأمني والعسكري دون حدوث أي تغير واضح، وهذا الاتجاه تحكمه مجموعة من المؤشرات واستمرار بعض المعطيات السياسية والأمنية في الجزائر وفي محيطها الإقليمي والدولي، ومن بين هذه المؤشرات:

4-استمرار النظام السياسي والنخب الحاكمة فيه:

فقد حافظ النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال على كيانه ووجوده واستمرت العملية السياسية وفق القواعد التي رسمها، ورغم التغيرات التي شهدتها الساحة الوطنية والدولية والإقليمية من انتهاء الحرب الباردة وزوال المعسكر الشرقي والكتلة الاشتراكية وبروز نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما صاحب هذا من تغيرات داخلية بنهاية عهد الاشتراكية والحزب والواحد في الجزائر والاتجاه نحو نظام سياسي أكثر انفتاح على الليبرالية ونظام اقتصادي منفتح على النظام الرأسمالي بخصوصية اجتماعية، ورغم الأزمة الأمنية والسياسية التي شهدتها الجزائر أواخر القرن الماضي، والاضطرابات التي تشهدها البيئة الإقليمية في الساحل وأحداث الربيع العربي في دول الجوار، إلا أن النظام السياسي في الجزائر استطاع مقاومة أي تغيير واستطاع التكيف مع مختلف التحولات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ومثال ذلك مثلا استغلال السلطات الجزائرية للأحداث والاضطرابات التي صاحبت أحداث الربيع العربي ووظفتها من أجل

الحفاظ على ثقة الشعب في السلطة الحاكمة عن طريق الإعلان عن بعض الإصلاحات الجزئية غير الراديكالية.[1]

فالنخبة الحاكمة في النظام السياسي الجزائري سواء المدنية أو العسكرية استطاعت ضمان الضغوط الداخلية والخارجية، وهو ما يدعم اتجاه وسيناريو الوضع القائم على مستوى التصورات التي تحكم العقيدة العسكرية، خاصة في مجالات السيادة الوطنية والسياسة الخارجية.[2]

وحتى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية فبالرغم من اتجاه الجيش نحو العصرنة الاحترافية لا يعني ابتعادها الكلي عن المجال السياسي والتزامها الحياد التام في الاستحقاقات السياسية، بل إن دورها سيكون حاضرا بشكل آخر[3]، فالجيش لم يتراجع عن التدخل في السياسة بل تراجع تدخله في العلن فقط.[4]

- **متغيرات البيئة المحلية:**

هناك بعض المتغيرات التي تحكم الوضع الداخلي أو البيئة المحلية في الجزائر التي تدعم استمرار الوضع الراهن للعقيدة العسكرية الجزائرية، ومنها الجانب الاقتصادي، فبقاء الوضع الاقتصادي في حالة الضعف التبعية للريع البترولي، وعدم بناء اقتصاد وطني منتج يعتمد على قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات بعيدا عن النفط، يجعل من هذا الوضع يتحكم أكثر في القرارات السياسية والأمنية، فمثلا تغير العقيدة العسكرية من دفاعية إلى هجومية يتطلب موارد مادية ضخمة لبناء القوات المسلحة والتسلح بأحدث الأسلحة التي تضمن تفوق نوعي استراتيجي، كما أن بناء قوة رادعة ومتفوقة باستمرار

---

[1] بوحنية قوي، "**مهددات الاستقرار: التحديات الأمنية ومستقبل الأوضاع في الجزائر**"، مركز المستقبل في 26 نوفمبر 2016، https://www.futureae.com ، تاريخ الإطلاع 02 ماي 2022.

[2] بوحنية قوي، المرجع نفسه.

[3] مسلم بابا عربي: **صناعة الرؤساء**، بحث في سرديات الظاهرة العسكرية في الجزائر، باتنة، الجزائر، دار إدليس بلزمة للنشر والترجمة، ص 164.

[4] سامح محمد، "**العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي الجزائري**"، مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2019، ص 34. https://www.arkan-srp.com

يتطلب توفر موارد مالية ومادية ضخمة وعلى المدى البعيد وهذا غير متوفر حاليا أمام ضعف الاقتصاد الوطني وتبعيته للنفط الذي يشهد اضطرابات وأزمات مستمرة في الأسواق العالمية، كما تشهد الجزائر ضعف كبير على مستوى تحقيق الأمن الغذائي فهي تستورد الغذاء بموارد مالية كبيرة من الخارج.[1]

كذلك استمرار منطق الأمنية في الخطاب الرسمي الجزائري عسكريا لاعتبارات كثيرة منها تنامي الإرهاب وتهديد الجماعات المسلحة الرديكالية المتحالفة مع الجريمة المنظمة في دول الساحل وهو مبرر تعتمده المؤسسة العسكرية في تعظيم ميزانية النفقات.

بحيث قفزت ميزانية الدفاع الوطني من حدود 2.5 مليار دولار سنة 2007 إلى أكثر من 10 مليار سنة 2017، يشكل الإنفاق العسكري ما بين 5.2 و6.3 من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري وهي أكبر نسبة مقارنة مع دول المنطقة.[2]

كما أن استمرار الوضع القائم لا يرتبط فقط بهذه المؤشرات، بل لابد من توفر بعض المعطيات الأخرى في المجال الإقليمي والدولي، وعلى المستوى المحلي، منها:

- **استقرار الوضع الإقليمي:**

فبقاء واستمرار ثوابت العقيدة العسكرية الجزائرية كعدم التدخل مثلا يتطلب استقرار الوضع الأمني في المحيط الإقليمي خاصة دول الجوار كمالي وليبيا، وإيجاد حل وتسوية لنزاع الصحراء الغربية، واتفاق حول المشاكل الحدودية مع المغرب، فبقاء هذه المشاكل إقليميا يستحيل معها الثبات على بعض مبادئ العقيدة العسكرية بل يتطلب إحداث تغيير لمواجهة التهديدات والتكيف مع الواقع الأمني الجديد والمتحول باستمرار.

- **بناء مركب أمن إقليمي:**

من خلال توحيد التصورات ومدركات التهديد، وتوحيد إستراتيجيات المواجهة؛ وبناء مقاربة أمنية موحدة وشاملة ودائمة، خاصة في ظل تنامي التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 229.

[2] بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 192.

الإقليمي وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي تهدد كل دول المنطقة، وتحاول الجزائر إيجاد أرضية مشتركة مع دول المنطقة خاصة دول الساحل الإفريقي حول نقاط أساسية كمحاربة الإرهاب ورفض التواجد الأجنبي على أراضيها وفي كل دول المنطقة من خلال رفض التدخل الخارجي أو بناء قواعد عسكرية في المنطقة[1]. بحيث تتبنى الجزائر مقاربة جهوية لمواجهة التهديدات في الساحل، وتقسم مسؤولية مواجهة التهديد وبناء الأمن على مجموع الدول المنتمية إليه (دول الميدان) وضرورة التنسيق والتعاون بين الدول المعنية، لذا ترى الجزائر أن الطبيعة العلائقية التي تميز أمن دول الساحل تضع كل دولة أمام حالة العجز عن تحقيق وبناء أمنها بشكل انفرادي مستقل عن أمن جيرانها، وتفرض تبني مقاربة شاملة تنظر إلى البنية الأمنية في إقليم الساحل كبنية مندمجة ومترابطة.[2]

تفاهمات مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المجالات الجيوسياسية الحيوية، فلا يمكن استمرار نفس المقاربة الأمنية دون وجود تفاهمات واتفاقيات مع الدول الكبرى والدول الإقليمية المؤثرة في المجالات الجيوسياسية الحيوية للأمن الوطني للجزائر كالقضاء المتوسطي والساحل الإفريقي، فدول مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لها دور كبير وتأثير في المجال الإفريقي بالنسبة لفرنسا والمتوسطي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مع بروز قوى إقليمية أخرى كتركيا التي تحاول التأثير في المجال الإفريقي والمتوسطي في الفترة الأخيرة، وهذا ما يتطلب توفر قدر من التفاهمات أو على الأقل عدم الدخول معها في نزاعات وصراعات لأن الجزائر في وضعها الحالي لا يمكنها مواجهة هذه القوى والحل الأمثل يكون باتفاقيات وتفاهمات ثنائية تضمن المصالح الوطنية وتحافظ على الأمن الوطني بالجزائر.[3]

[1] نعيمة خطير: **السياسة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الإقليمية**، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 2، 2019، ص 78.

[2] حسام حمزة، المرجع السابق، ص 83.

[3] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص ص 231-232.

المطلب الثاني

اتجاه التغيير النسبي والتكيف مع تحولات البيئة الأمنية

يتحدد هذا الاتجاه أو السيناريو بإجراء تغييرات نسبية وجزئية في العقيدة العسكرية الجزائرية، التغييرات تكون استجابة بمتطلبات البيئة الأمنية المتغيرة إقليميا، محليا ودوليا، فحماية الأمن الوطني تتطلب التكيف مع التحولات والتغييرات الجديدة التي تفرزها البيئة الأمنية الوطنية، وضرورة مواجهة التهديدات والتحديات والمخاطر بشكل فعال وحاسم.

ونجد هناك بعض المؤشرات والمعطيات الواقعية التي تدعم وتعزز هذا الاتجاه، ونذكر منها:

- تغير الأوضاع الأمنية على الساحة الإقليمية والدولية والحاجة إلى مواكبة هذه التغيرات:

تشهد الساحة الإقليمية تحولات وتغيرات أمنية كثيرة وبوتيرة متسارعة، وهي تهديدات مختلفة الطبيعة من تهديدات تقليدية ولا تماثلية وهجينة، ومن حيث مصادر التهديد دول وتنظيمات فوق وتحت دولتية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود شكلت تحديات كبيرة لأمن واستقرار الجزائر خاصة في ظل بقاء التزام الجزائر في عقيدتها بعدم خروج الجيش والقوات المسلحة في عمليات خارج الحدود والاكتفاء فقط بمواجهتها داخل الإقليم الوطني، إضافة إلى التحديات التي فرضتها الاضطرابات السياسية والأمنية في دول الجزار خاصة دول الساحل الإفريقي كالأزمة في مالي والتدخل العسكري الفرنسي، وتداعيات أحداث ما يعرف بالربيع العربي في دول الجوار الشرقي خاصة ليبيا.[1]

فهذه التهديدات والمخاطر بات من الضروري والعقلاني مواجهتها في عقر دراها قبل أن تطال الأمن الوطني، مثل ما حدث مثلا في تقنتورين في جانفي 2013، أين

[1] ليلى كرفاح: "**تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، فيفري 2018، ص 40.

تنقلت الجماعة الإرهابية التي نفذت الاعتداء من حدود شمال مالي إلى الحدود الجنوبية الغربية ليبيا ثم اخترقت الحدود الجزائرية لتنفذ الاعتداء على منشأة النفط[1] في "تقنتورين" جنوب شرق الجزائر، فلو كان تدخل أمني استباقي بضرب هذه الجماعات الإرهابية خارج الحدود لما كان لها فرص تهديد الأمن الوطني داخل الحدود الوطنية.

ولعل هذه المعطيات الأمنية والاحتكاك الميداني مع هذه التهديدات الأمنية قاد صناع القرار في الجزائر إلى مراجعة تصورات العقيدة العسكرية وكيفية تعاملها معها، وإجراء تعديلات طفيفة وجزئية على عقيدتها وفق مقتضيات الواقع الأمني، ولكنها تعديلات هامشية أو تكتيكية، ونرصد هذه التعديلات من خلال طبيعة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش وهيكلة بناه العملياتية لحماية حدود البلاد في سياق الأزمتين الليبية والمالية.[2]

فسلوك الجزائر اتجاه الأزمة المالية كان فيه تغيير خلافا لما عهدته عقيدتها العسكرية أين فتحت المجال الجوي للطائرات الفرنسية العسكرية للتدخل في شمال مالي في ديسمبر 2012، وهو قرار يشكل قطيعة نوعية في عقيدتها العسكرية، كما قامت بدعم القوات الفرنسية المتدخلة في الأزمة المالية لوجيستيا بتزويدها بالوقود. وشاركت في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي في مالي، في الوقت الذي كانت ثوابت العقيدة العسكرية تنص على رفض التدخل العسكري الأجنبي وعلى ضرورة التسوية السلمية للنزاع.[3]

وكان هذا الموقف والسلوك الجزائري في أزمة مالي هو بداية مسار إدخال تعديلات طفيفة وجزئية تكتيكية على عقيدتها العسكرية من أجل التكيف مع الواقع الأمني

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص ص 220-221.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 221.

[3] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 221.

الجديد إقليميا، فالجزائر حسب بعض المختصين لم تعد ترفض وبشكل مطلق فكرة التدخل وأنها تقبل بتدخل محدود في أطر عمل تنسيقي ثنائي أو عمل جماعي إقليمي.[1]

- التغير على مستوى طبيعة التهديدات ومفهوم الأمن الوطني ومدركات التهديد:

منذ نهاية الحرب الباردة تصاعدت وتيرة ظهور التهديدات اللاتماثلية غير التقليدية والتهديدات الهجينة، فلم تعد الدراسات الأمنية تقتصر على التهديدات التقليدية العسكرية الخارجية مع بقائها واستمرارها ولكن الواقع الأمني الذي أصبحت تواجهه الدول والشعوب لم يعد عسكري فقط، بل ظهرت تهديدات أكثر خطورة وحدة والتي لم تعد تهدد وجود كيان الدولة المادي، بل أصبحت تهدد المجتمعات والشعوب والأفراد على المستوى العالمي، كما أن مصادر التهديد لم تعد دول بل أصبحت تشمل أيضا كيانات فوق دولتيه وتحت دولتيه، ونتيجة لهذه التطورات الحاصلة في طبيعة التهديدات والمخاطر التي تواجه الجزائر وكذلك دول الجوار سواء من حيث المدى والحجم أو من حيث النوعية والإستراتيجية أضحى من الضروري تكيف العقيدة العسكرية الجزائرية مع هذه التطورات خاصة في ظل وجود مبررات حتمية تفرض هذا التحول، فالتغير في طبيعة التهديدات يتطلب تغييرا في العقيدة العسكرية الجزائرية.[2]

وضروري أن تواكب الجزائر هذه التغييرات من أجل تعزيز الأمن الوطني وحمايته من مختلف التهديدات والمخاطر المستجدة إقليميا محليا وعالميا، من خلال إعادة النظر في بعض الثوابت ومبادئ عقيدتها العسكرية والتكيف الجيد باتخاذ جملة من الإجراءات الأمنية على كل المستويات والأبعاد، لأن تصورات العقيدة التقليدية القائمة على مواجهة الصراعات والحروب العسكرية بين الجيوش النظامية لم تعد فعالة لوحدها في وقتنا بل ضرورة أخذ مقاربة شاملة لأبعاد وقطاعات الأمن الوطني.[3]

---

[1] عبد النور بن عنتر: **عقيدة الجزائر الأمنية، ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، مركز الجزيرة للدراسات، ص 4. https://studies.aljazeera.net

[2] بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 211.

[3] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 223.

- تغير في النخب المؤثرة في صنع القرار على المستوى المدني (السياسي) والعسكري:

معلوم أن النظام السياسي في الجزائر ومنذ الاستقلال يستمد مشروعيته من الإرث الثوري أو ما يعرف بـ "الشرعية الثورية والتاريخية"، فأغلب النخب الحاكمة هي امتداد لمجاهدي ومناضلي ثورة التحرير الوطنية (1954-1962) سواء على مستوى المؤسسات السياسية (المدنية) كرئاسة الجمهورية أو المؤسسات التشريعية كالبرلمان أو المؤسسة العسكرية، فبقاء هذه النخب التقليدية يعني استمرار المقاربة التقليدية للأمن الوطني في الجزائر، فالجيش مثلا يعتبر صانع القرار الأساسي في الجزائر وهو الذي يحدد سياستها الأمنية داخليا وخارجيا، فهو القوة السياسية الرئيسية إن لم تكن القوة الوحيدة انطلاقا من المعطيات السوسيوتاريخية التي سمحت له بالظهور بهذه الصورة.[1]

لكن منذ نهاية مرحلة الاشتراكية وعهد الحزب الواحد وفتح باب التعددية السياسية منذ 1989م بدأ تغير في النخب المؤثرة في صنع القرار تدريجيا، ففي المؤسسات السياسية والمدنية تشهد وصول نخب ما بعد الاستقلال إلى مناصب مهمة في القيادة، وحتى في المؤسسة العسكرية خاصة جيل أشبال الثورة وترقية ضباط وتنصيب نخب جديدة لما بعد الاستقلال، ورغم استمرار الإرث الثوري كجانب لإضفاء الشرعية لبعض السياسات والقرارات وفي بعض الأحيان كجانب رمزي، فإن تغير النخب تدريجيا سيمكن من إحداث تغيرات نسبية على مستوى المبادئ والممارسات والسلوك السياسي والأمني للجزائر.[2]

ورهان التغير يطرح على مستوى مؤسسة الجيش بوصول قيادات شابة من جيل الاستقلال بعيدة عن الانتخابات السياسية والإيديولوجية والتاريخية التي كانت تميز النخب التقليدية فيه، بوصفها قد عايشت تلك الأوضاع (الثورة والاستقلال والاشتراكية والأحادية الحزبية) وبإمكان هذه القيادات الشابة أن تجعل من الجيش تلك المؤسسة القوية التي

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 224.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 224.

تسهم في دفع التقدم المجتمعي في مرحلة تاريخية في وقت أصبحت المحافظة على مكسب الدولة الوطنية ووحدة الشعب رهانا كبيرا في ظل التفتيت والتدمير الذي تعيشه المنطقة العربية، فالتغيرات التي تشهدها مؤسسة الجيش في العقد الأخير من محاولة تكوين جيش احترافي عصري وإبعاده عن الساحة السياسية للاضطلاع بمهامه الأساسية وتحديث بنيته وهياكله واتجاهه نحو التخصص والاحترافية، يمكن أن تساهم في الحد من دوره التقليدي أو التقليل من تدخله في السياسة أو تسييس المؤسسة العسكرية.[1]

المطلب الثالث

سيناريو التصعيد والتغيير

وهو سيناريو يقتضي إحداث تغيرات جوهرية على أسس وثوابت العقيدة العسكرية الجزائرية التي تحكمها منذ الاستقلال، كمبدأ الدفاع، وعدم التدخل، وعقيدة الحرب البرية، ونصرة القضايا العادلة في العالم خاصة القضايا العربية والإسلامية، ورفض الحرب واستخدام القوة العسكرية في النزاعات بين الدول، وحل النزاعات بالطرق السلمية، والاستقلالية الأمنية ورفض التواجد العسكري الأجنبي على أراضيها.

إن التغيرات الجذرية والجوهرية غالبا ما تكون بعد أحداث ثورية، أو تحولات عميقة في بنية النظام الدولي والإقليمي التي تفرض على الدول تغيير سياستها وعقيدتها للتكيف والتعامل مع الواقع الجديد الذي يفرض عليها، وهذا السيناريو في الجزائر يبقى نسبي وفرص تحقيقه ضئيلة جدا على المدى القريب والمتوسط، ولابد من توفر الشروط الأساسية لقيامه، وهي معطيات مستبعدة حاليا.[2]

فمؤشرات هذا الاتجاه نسبية وضعيفة حاليا، وتحقق التغيير الجذري والشامل للعقيدة العسكرية في الجزائر بتطلب توفر مجموعة من المؤشرات والعوامل الأساسية من بينها:

---

[1] الطاهر سعود: **المصالحة الوطنية في الجزائر**، التجربة ومكاسب، مجلة سياسات عربية، (الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 34، سبتمبر 2018، ص ص 48-49.

[2] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 223.

- **قيام تغير جذري على مستوى النظام السياسي:**

وما يصاحبه من تغير النخب الحاكمة بما يشكل قطيعة مع أسس العملية السياسية والقواعد الرئيسية التي كانت تحكمها سابقا، وهو أمر مستبعد الحدوث في الجزائر حاليا، نظرا لقدرة النظام السياسي في التكيف مع المعطيات والتحولات المستجدة دائما، والتخوف الشعبي من إمكانية القيام بثورات شعبية يمكن أن تسقط النظام السياسي بصفة شاملة، نظرا لما عاشه الشعب خلال الأزمة الأمنية، وكذلك فشل عمليات التغيير في المحيط الإقليمي ودول الجوار بعد أحداث الربيع العربي، والذي أدى إلى قيام أنظمة أكثر استبدادية مثل: مصر، أو دمار الدول وتشريد الشعوب كما يحدث في ليبيا سوريا واليمن.[1]

- **تغير التوازنات الإقليمية والدولية:**

فاستمرار مبادئ وثوابت العقيدة العسكرية الجزائرية تحكمه من زاوية أخرى طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، وفي حالة قيام تغير وتحول في هذه التوازنات بشكل يهدد بطريقة مباشرة ويشكل خطورة على أمن الجزائر وسيادتها وسلامتها الترابية فإن ذلك سيؤدي حتما إلى تغير في أسس واستراتيجيات العمل الأمني والعسكري في مواجهة هذه التهديدات، فالتوازن الإقليمي في المجال الحيوي للجزائر في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي يضمن بقاء واستمرار بعض أسس وثوابت العقيدة العسكرية كمبدأ الدفاع والحرب البرية وعدم التدخل ورفض الحرب في حل النزاعات والخلافات.[2]

فالمعطيات الحالية لا تدل على وجود أي تغيير في الميزان الاستراتيجي في المنطقة خاصة مع بقاء التفوق الجزائري كدولة محورية في المنطقة، والذي يعزز مبدأ التوازن الطبيعي منذ عهد الرئيس الراحل هواري بومدين والذي يعني وضعا قياديا للجزائر إقليميا تؤدي الجزائر من خلاله دورا يتناسب مع ثقلها الجيوسياسي[3]. وعدم تغير ميزان

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 223.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 224.

[3] نعيمة خطير، المرجع السابق، ص 65.

القوة لصالح الخصوم، فشساعة المساحة وطول الحدود البرية وطبيعة التضاريس الجزائرية تبقى احتمالية بقاء العقيدة البرية للجزائر بالتركيز على تعزيز وتطوير القدرات البرية بشكل مستمر، لكن في حال تغير العقيدة العسكرية للخصوم كالتحول إلى القوة البحرية مثلا يفرض بناء عقيدة تستجيب لهذه التحولات، فالجزائر ورغم أن الجهة البحرية كان تاريخيا مصدر للتهديدات والأخطار الخارجية إلا أن حرب الرمال مع المغرب سنة 1963 بعد الاستقلال مباشرة جعلت الجزائر تركز أكثر على بناء عقيدة دفاعية برية، رغم عودة الاهتمام في الفترة الأخيرة بتعزيز وتطوير القدرات البحرية.[1]

كما أن طبيعة التسلح والمنظومة الدفاعية للجزائر تستند إلى العقيدة السوفياتية (روسيا حاليا) فالتسلح الإستراتيجي للجزائر يعتمد على الروس وهو ما يشكل توازن حتى مع القوى الغربية في غرب المتوسط، ومع بقاء التنافس الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا في المجال العسكري فإن هذا يضمن استمرار نفس المنهج للعقيدة العسكرية على المدى المتوسط.[2]

لكن يبقى هذا التوازن الدولي مرتبط أيضا بالتوازن الإقليمي، ففي حالة قيام تحالفات إستراتيجية بين خصوم الجزائر والقوى الدولية والإقليمية بشكل يؤدي إلى اختلال الميزان الإستراتيجي، فإن الجزائر بحاجة إلى ربط تحالفات إستراتيجية في المجال الأمني والعسكري لإحداث التوازن، رغم أن العقيدة العسكرية ترفض التحالفات وترفض الوجود الأجنبي على أراضيها وترفض استخدام القوة العسكرية، وترتكز على مبدأ الاستقلالية الأمنية بعيدا عن المظلات الخارجية، لكن ميزان القوة للجزائر في حال قيام تحالفات تشكل تهديد لأمنها فإنها تكون مضطرة إلى تغيير في بعض المرتكزات التي تشكل جوهر عقيدتها العسكرية.[3]

ورغم ضعف مؤشرات حدوث تغير جذري في العقيدة العسكرية الجزائرية، فإن هناك من يرى أن هذه العقيدة قد عفا عنها الزمن وأنها غير قادرة وغير مؤهلة لمواجهة

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 234.

[2] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 235.

[3] بوسكين سليم، المرجع نفسه، ص 235.

التحديات الأمنية والأخطار الإقليمية التي تواجهها الجزائر في القرن الواحد والعشرين، وأن الجزائر مطالبة بتحديث عقيدتها الدفاعية وهذا من خلال معالجة ثلاثة مسائل أساسية هي:

الأولى: تجاوز حالة الجمود والسكون على مستوى هيكل السلطة الحاكمة والتي أنبت على توازنات منذ الاستقلال لم تتغير.

الثانية: تغيير مبدأ عدم التدخل، فالجزائر كانت شاركت وتدخلت في الحروب العربية الإسرائيلية من قبل، وأن استمرار هذا المبدأ أمام البيئة الأمنية الخطيرة تجعل منه معطى سلبي في العقيدة العسكرية الجزائرية.[1]

الثالثة: الاختلافات الموجود بين قادة الجيش وبعض المؤسسات المهمة في الدولة كدائرة الاستعلام والأمن سابقا خاصة فيما يتعلق بمسائل التعاون الأمني مع شركاء في الخارج كالاتحاد الأوروبي وأمريكا، بحيث نجد توجس قيادة الجيش من مسائل التعاون الأمني مع المغرب وتقديس أكثر لمبدأ السيادة والاستقلالية.[2]

وبالتالي فإن المؤسسات الجزائرية بحاجة إلى إعادة تشكيل وهيكلة بما يتماشى مع متطلبات القيادة الإقليمية وتجاوز دائرة التحديات والأخطار المستجدة باستمرار في بيئة أمنية مضطربة إقليميا.

[1] بوسكين سليم، المرجع السابق، ص 235.

[2] Francis Ghilés and Akram Kharief, **« Updating Algeria's Military doctrine ».** Middle East Institue. June 2017. Available in : https://www.mei.edu .

استنتاجات الفصل الثالث:

- بعد حراك 2019 تأثرت العقيدة العسكرية بفعل عدة عوامل منها تغيير القيادات السياسية بدءا من تنحى الرئيس إلى تغيير في الحكومة إلى التغيير في قيادات الأحزاب؛
- تغيير القيادات العسكرية بعد الحراك خاصة وبعد تولي تبون لسدة الحكم، كان لها الأثر الكبير في العقيدة العسكرية من خلال التعديل الدستوري الذي سمح للجيش في القيام بمهمات خارج الحدود؛
- كان لضغوطات البيئة الدولية الأثر الكبير في تغيير الجزائر لعقيدتها العسكرية وذلك من خلال التدخل الفرنسي في مالي الذي أصبح تهديدا مباشرا لأمن الجزائر وتبح عن هشاشة الدولة المالية والتواجد الكبير للمجموعات الإرهابية؛
- كذلك الأزمة الليبية وتهديدات حفتر ينقل الحرب إلى الجزائر؛ وتصريح تبون بعدم قبول سقوط عاصمة ليبيا طرابلس في يد المرتزقة، والذي أصبح تصريحا ضمنيا منه للتدخل في ليبيا؛
- التوتر مع الجارة الغربية "المغرب" خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي نجم عنها غلق الحدود ووقف كل التعاملات مع الدولة المغربية بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية؛
- التعديل الدستوري الأخير له عدة آثار منها القانونية والسياسية والأمنية، فالقانونية واستحداث مادة في الدستور تسمح بتدخل الجيش خارج حدود الدولة لحماية مصالحها، أما السياسة فهو التخلي عند مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والذي يعد من ثوابت السياسة الخارجية؛
- أما الأمنية فتتمثل في حماية العمق الاستراتيجي للدولة وحماية مصالحها عند أي تهديد يأتي من الخارج؛
- هناك عدة سيناريوهات وأفاق مستقبلية للعقيدة العسكرية والتي تتمثل حسب الدراسات المستقبلية للدكتور وليس عبد الحي في سيناريو استمرار الوضع الراهن، سيناريو التغيير النسبي وسيناريو التصعيد والتغيير الجذري، لكن السيناريو الأقرب

للحالة الجزائرية هو السيناريو الثاني أي التغيير النسبي للعقيدة العسكرية من خلال مراجعة بعض المرتكزات والمبادئ وجعلها أكثر مرونة وتكيف في التعامل مع التهديدات الخارجية كمبدأ عدم التدخل وعدم مشاركة القوات العسكرية في أعمال خارج الحدود، وهذا ما جاء به التعديل الدستوري الأخير في 2021، حيث أدرج مادة تسمح بمشاركة الجيش خارج الحدود للمحافظة على السلم والأمن تحت رعاية أممية وعربية وإفريقية.

خاتمة

يعتبر موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية من أهم الموضوعات في الدراسات الأمنية والإستراتيجية، فالعقيدة العسكرية هي مجموعة آراء وأفكار وتصورات حول الحرب المحتملة وأهدافها وطبيعتها، وحول إعداد البلاد والقوات المسلحة لخوض هذه الحرب، حيث أن العقيدة العسكرية تفتقر ضبط المفهوم نظرا لعدم اتفاق حول تعريف موحد لها، ونظرا لاختلاف العقيدة العسكرية من دولة إلى أخرى.

تختلف العقيدة العسكرية من دولة إلى أخرى إذ أخذنا بعين الاعتبار قدرات الدول وقوتها فهناك دولة قوية ودول ضعيفة، ودول متوسطة القوة، وتختلف من حيث رؤية الدول لمصالحها، فهناك دول تنظر إلى مصالحها في حماية كيانها والحفاظ على وحدتها الترابية ودول تحاول تحقيق أمنها من خلال البيئة الإقليمية المحيطة بها. ودول ترى في حماية مصالحها ضرورة التدخل في أماكن متفرقة في العالم.

تختلف العقيدة العسكرية من دولة إلى أخرى حسب محددات كل دولة، فهناك محددات تاريخية وجغرافية واقتصادية وسياسية وثقافية وديمغرافية وإيديولوجية ... إلخ.

إن التطورات الحاصلة في المجالات التكنولوجية ساهمت إلى حد كبير في تطور العقيدة العسكرية وصياغتها، من حيث الزمان والمكان ومن حيث تحقيق الأهداف في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة.

ترتكز العقيدة الجزائرية إلى ثلاث محددات أساسية وهي المحدد التاريخي والمحدد الجغرافي والمحدد الإيديولوجي.

فالمحدد التاريخي، ونضال الشعب الجزائري عبر التاريخ هو محاولة الدفاع عن حدوده وحماية دولته من التدخلات الخارجية.

بالإضافة إلى كفاحه المرير ضد المستعمر الفرنسي، وإصدار بيات أول نوفمبر والذي يعتبر مرجع للعقيدة العسكرية.

أما المحدد الجغرافي فهو الموقع الجيوإستراتيجي للجزائر فهي نقطة اتصال بين أوروبا وإفريقيا، بالإضافة امتلاكها مقدرات ضعيفة هائلة مثل الواجهة البحرية، وشساعة المساحة، والثروات الطبيعية.

أو المحدد الإيديولوجي: من خلال تشبعها بالأفكار الاشتراكية المتمثلة في دعم حركات التحرر، ونصرة ودعم الشعوب المظلومة ... إلخ.

العقيدة الجزائرية هي عقيدة دفاعية وليست هجومية، أي أن الدولة الجزائرية تحاول الدفاع عن سيادتها والحفاظ على وحدتها الترابية، دون التدخل في شؤون الدول الأخرى.

مرت العقيدة الجزائرية بعدة مراحل ساهمت في بلورتها وصياغتها، منذ الثورة التحريرية وحتى إلى التعديل الدستوري 2021.

فبيان أول نوفمبر 1954 يعتبر مرجعا أساسيا في وضع مبادئ العقيدة العسكرية الجزائرية، كما أن عدم الاعتداء والدفاع ودعم القضايا العادلة وحركات التحرر...إلخ، كلها تستمد من الثورة التحريرية، أما مرحلة 1962 إلى 1989، فقد تشبعت العقيدة العسكرية الجزائرية من السوفياتية الاشتراكية نظرا لدعم لاتحاد السوفياتي وانحيازه للثورة التحريرية، وفي مرحلة 1989 إلى 1999 فقد شهدت الجزائر عدة هزات أمنية نتيجة للانفتاح السياسي وما نتج عنه من حرب داخلية كادت أن تعصف بكيان الدولة، حيث وبعد إلغاء المسار الانتخابي سنة 1991 دخلت الجزائر في دوامة أمنية خطيرة نتج عنها ما يسمى بالعشرية السوداء التي أتت على الأخضر واليابس من خلال تدهور جميع الميادين الأمنية والسياسية والاقتصادية، فقد أثرت على العقيدة العسكرية سلبا أين دخلت المؤسسة العسكرية في مواجهات داخلية مع المجموعات المسلحة في حين اكتسبت الجزائر هذه المرحلة خيرة كبيرة وطويلة في مجال مكافحة الإرهاب.

حيث أصبحت الجزائر كمرجع في يستند إليه في مكافحة الإرهاب وبعد مجيء بوتفليقة وقانون المصالحة الوطنية بدأت الحالة الأمنية في تحسن وما صاحبها من قفزة في أسعار البترول أين ساعد ذلك على نجاح مسعى المصالحة وبدأ العمل تطوير المؤسسة العسكرية من خلال زيادة الاتفاق على التسليح ودخول الجيش مجال الاحترافية.

وبعد حراك 2019 وتنحر بوتفليقة عن الحكم ومجيء تبون كرئيس للدولة ومن خلال التعديل الدستوري سنة 2021، وبالضبط في صياغة مادة في هذا التعديل تسمح للجيش بالقيام بمهمات خارج الحدود ... كان له الأثر البارز على العقيدة العسكرية الجزائرية والتي كان من أهم مبادئها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى من خلال عدم السماح للجيش بالمشاركة في مهمات خارج البلاد.

يعتبر تعديل الدستور 2021 وبالضبط في المادة التي تسمح للجيش بالمشاركة في مهمات خارج الحدود هو نتيجة لضغوط البيئة الدولية المحيطة بالجزائر منها التوتر في ليبيا إلى التدخل الفرنسي في مالي والتوتر مع المغرب.

تمتلك الجزائر من المقومات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لتصبح قوة إقليمية مؤثرة وبعقيدة عسكرية هجومية تمكنها من حماية كيان الدولة داخليا والحفاظ على مصالحها خارجيا.

التوصيات:

- العمل على صياغة وثيقة رسمية للعقيدة العسكرية الجزائرية تعتبر كمرجع؛
- الاهتمام بالصناعة العسكرية الجزائرية وتطويرها، فالجزائر تمتلك من المقومات تؤهلها لصبح رائدة في هذه المجال إقليميا؛
- العمل على تقوية ودعم المؤسسة العسكرية باعتبارها هي المخول الأول لحماية وكيان الدولة ومصالحها؛
- العمل على تكوين وتدريب قوات الجيش على الحروب المستقبلية من خلال امتلاك التكنولوجيا المتطورة لمواجهة هذه الحروب وكذلك بالاهتمام بالبحوث العلمية والإطلاع على الابتكارات الحديثة وذلك لتطوير منظومة عسكرية دفاعية وهجومية؛

هذه التوصيات من شأنها أن تساهم في صياغة العقيدة العسكرية الجزائرية لمواجهة التهديدات الجديدة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ- الوثائق الرسمية

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1963.
2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1976.
3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1989.
4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 2016.
5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 2021.

ثانيا: الموسوعات والقواميس

6-معدي الحسيني الحسيني: **موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية**، (دار الحرم للتراث، 45 سوق الكتاب الجديدة بالعتبة، القاهرة، ط:01، 2011).
7-مونتريال تيري دي، كلين جان: **موسوعة الاستراتيجيا**، ترجمة: علي مقلد، (بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2011)

ثالثا: الكتب

8-الداغستاني محمد عبد القادر: **الحرب ومكانتها في الفكر الإنساني**، دراسة تحليلية لمفهوم الحرب وفن الحرب والعقيدة العسكرية، (عمان، الأردن، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013).
9-الحدابي إلهام: **القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بين الدور العسكري وتشابك المصالح**، (مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2020).
10- الطويل كميل: **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من الإنقاذ إلى الجماعة**، (بيروت، دار النهار للنشر، 1988).
11- بابا عربي مسلم: **صناعة الرؤساء، بحث في سرديات الظاهرة العسكرية في الجزائر**، (باتنة، الجزائر، دار إدليس بلزمة للنشر والترجمة).
12- بوحنية قوي: **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط: 01، 2017).

13- بوحنية قوي وآخرون: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، (عمان: مكتبة ودار الحامد للنشر والتوزيع، 2015).

14- بوستي توفيق: **مفهوم الأمن ومتطورات ما بعد الوضعية، دراسات إستراتيجية**، (استنطبول، تركيا: المعهد المصري للدراسات، مارس 2019).

15- بيضون أحمد وآخرون: **الحرب والعالم بعد 11 أيلول**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002).

16- بلهول نسيم: **العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة والإستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة**، (الأردن: دار الحامد الأردن، ط: 01، 2019).

17- بن عنتر عبد النور: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، 2005).

18- جون بيلسين وستيف سميث: **عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدةن ط: 01، 2004).

19- د. ويزمان بيتر: **الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في: جون باثور وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2017**، (ترجمة: الأيوبي عمر سعيد والأيوبي أمين سعيد)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 01، 2017).

20- حتي ناصف يوسف: **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط: 01، 1985).

21- لخضاري منصور: **السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات، الميادين، التحديات**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015).

22- مصباح عامر: **الفكر الإستراتيجي، التطور ومفردات التحليل**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2019).

23- محمد مقدم: **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2010).

24- منير شفيق: **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**، (لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط: 01، 2008).

25- عامر حاج ميلود: **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، (الرياض، السعودية: دار نايف للنشر، 2016).

26- عبد الحي وليد: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، (شركة الشهاب للنشر والتوزيع، ط: 01، الجزائر، 1991).

27- علاء أبو عامر: **العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والإستراتيجية**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004)

28- عساف سوسن: **العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2008).

29- فهمي عبد القادر: **المدخل في دراسة الإستراتيجية**، (د.د.ن)، 2009).

30- قلاع الضروس سمير: **الجهاديون واغتيال الجغرافيا، بهلول نسيم وآخرون، الدين الدم والبارود في التوظيف الاستخباراتي للجماعات الإسلامية المسلحة في الشرق الأوسط**، (الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية، ط: 01، 2017)

31- خليل حسين وعبيد حسين: **الإستراتجية: التخطيط والتفكير الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).

32- غسان الخيري دلال: **النظريات السياسية**، (عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، ط: 01، 2013).

رابعا: المجلات

33- البديوي عادل عبد الحمزة والحيالي نزار إسماعيل: **قراءات في المذهب العسكري الأمريكي**، (مجلة قضايا سياسية، ع: 33/32، جامعة لبنهرين: كلية العلوم السياسية، 2013).

34- الحربي سليمان عبد الله: **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد: 19ن 2008).

35- بوبرطخ نسيم: **العقيدة العسكرية لثورة أول نوفمبر 1954: مبادئ وأسس وقيم سامية،** (مجلة الجيش، الجزائر: وزارة الدفاع الوطني، العدد: 657، أفريل 2018).

36- بوبرطخ نسيم: **روسيا الشريك الإستراتيجي للجزائر،** (مجلة الجيش، العدد: 687، أكتوبر 2020).

37- بوكبشة محمد: **الجيش الوطني الشعبي عبر دساتير الجمهورية،** (مجلة الجيش، العدد: 687، أكتوبر 2020)

38- بوسكين سليم: **العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة،** (مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 10، العدد: 02، الجزائر، سبتمبر 2019).

39- درويش عبد الحميد حسني: **الإستراتيجيات الأمنية والتحديات المعاصرة،** (مجلة الفكر الشرطي، دبي، 2016).

40- زياني صالح: **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة،** (مجلة الفكر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 05).

41- حمزة حسام: **الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة،** (مجلة سياسات عربية، العدد: 21، تموز/ يوليو 2016).

42- ياسين عمار حميد والحيالي نزار إسماعيل: **قراءات في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر،** (مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، 2013).

43- يونس محمد: **الاتجاه نحو الإستراتيجية المركبة في رسم السياسات الدفاعية،** (مجلة اتجاهات الأحداث، ملحق مفاهيم المستقبل، العدد: 19، أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، فيفري 2017).

44- كرفاح ليلى: **تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي،** (مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد: 07، فيفري 2018).

45- مزارة زهيرة وجاح ميلود: **السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التغيرات الإقليمية بين الثابت والمتغير،** (مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد: 06).

46- مراح حميد: **المشاركة في عملية حفظ السلم وتعزيز المكانة الإستراتيجية للجزائر**، (مجلة الجيش، العدد: 687، أكتوبر 2020).

47- ساعو حورية وغربي محمد: **موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي**، (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم القانونية، العدد: 18، جوان 2017).

48- سعود الطاهر: **المصالحة الوطنية في الجزائر، التجربة والمكاسب**، (مجلة سياسيات عربية، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 34، سبتمبر 2018).

49- علي مدوني: **التدخل العسكري في مالي: الأساليب والانعكاسات**، (مجلة الحقوق والحريات، المجلد: 08، العدد: 03، 2020)

50- عميور بشير: **منظومة الدفاع الوطني والمتطلبات الراهنة، الجيش الوطني الشعبي ضامن السيادة الوطنية**، (مجلة الجيش، الجزائر، عدد: 631، فيفري 2016).

51- قسايسية إلياس: **العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات الناظم الدولي**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد: 05، العدد: 03، 2021).

52- خطير نعيمة: **السياسة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الإقليمية**، (مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد: 02، 2019).

53- خليل محمد يوسف: **إعادة تقسيم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي**، (مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد: 02، العدد: 09، ديسمبر 2020).

خامسا: الرسائل والأطروحات الجامعية

54- بودوح سارة: **الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة 2010-2014**، (مشروع مذكرة مقدم لنيل شهادة

ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014).

55- بوسكين سليم: **العقيدة الأمنية الجزائرية لين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة،** (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021/2020)

56- دالع وهيبة: **دور العوامل الخارجية في السياسية الخارجية الجزائرية 1999-2006،** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008).

57- حمزة حسام: **الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري،** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011).

58- لزهر عبد العزيز: **الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو،** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012).

59- مزياني فيروز: **تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية،** (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020).

60- منصوري عبد النور: **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني،** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010).

61- عبابد شمومة: **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة في مكافحة الإرهاب،** (مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019).

62- قط سمير: **البعد الإفريقي في سياسة الدفاع والأمن الجزائري،** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017).

63- قسايسية إلياس: **التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة، الإرهاب والجريمة المنظمة،** (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه في الدراسات الأمنية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2017).

64- قريب بلال: **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات،** (مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011).

65- خوجة محمد: **الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية،** (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006).

سادسا: الملتقيات

66- باسماعيل عبد الكريم: **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية،** (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014).

67- عطية إدريس: **دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي: بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي،** (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24 و25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945، قالمة).

سابعا: المواقع الإلكترونية

أ- باللغة العربية:

68- الأعصر هاني: **الإستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب... محاولة للفهم والتقييم**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 2018/02/19 على الرابط: https://acpss.alram.org.eg

69- الزيداني صلاح الدين: **رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية... مفهوم وأهمية العقيدة العسكرية**، على الرابط: https://altaraqicenter.org

70- بارودي عبد السلام: **هذا ما حدث في تقنتورين يوم 16 يناير 2013، بتاريخ 16 جانفي 2018**، على الرابط: https://www.magherbvoices.com

71- بوحنية قوي: **الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن**، على الرابط: https://bit.ly/340JT7u

72- بوحنية قوي: **مهددات الاستقرار: التحديات الأمنية ومستقبل الأوضاع في الجزائر، (مركز المستقبل)، بتاريخ 26 نوفمبر 2016**، على الرابط: https://www.Futureuae.com

73- بوقاعدة توفيق: **عملية تحرير الرهائن عين أميناس، مثيرة للجدل عسكريا وإعلاميا، بتاريخ: 2013/01/16**، على الرابط: https://dw.com/p/1752q

74- بوروينة مختار: **مشاركة الجيش الجزائري خارج الحدود وفق التعديل الدستوري**، على الرابط: https://www.Sawtalahrar.dz

75- بورنان يونس: **4 دلالات وراء التغييرات بمخابرات الجزائر ... سيطرة تبون أبرزها: 2020/04/20**، على الرابط: https://al-ain.com

76- بورنان يونس: **إقالة 05 قادة بالجيش الجزائري ... التغيير الأكبر في عهد تبون، بتاريخ 2020/08/19**، على الرابط: https://al-ain.com

77- بن أحسن أنيس عبد الوهاب: **الجزائر والتحديات الإقليمية**، على الرابط: https://bit.ly/3ey45n

78- بن عنتر عبد النور: **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، (مركز الجزيرة للدراسات)**، على الرابط: https://Studies.aljazeera.net

79- دهقاني أيوب: **تأثير التقنية والتكنولوجيا في بناء العقيدة العسكرية**، على الرابط: https://asjp.cerist.dz

80- ياحي علي: **الجيش الجزائري خارج الحدود "فتيل معركة المعارضة والسلطة**، بتاريخ: 26 سبتمبر 2020، على الرابط: https://independentarabia.com

81- لحياني عثمان: **تغيير عقيدة الجيش الجزائري: ضوء أخضر لعمليات خارجية، بتاريخ: 06 ماي 2020**، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk

82- لعمارات فارس: **خصائص حرب المستقبل والتقنيات المعاصرة، نظرة أردنية**، على الرابط: https://www.politics.dz.com

83- سامح محمد: **العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي الجزائري، (مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2019)**، على الرابط: https://www.arkan-srp.com

84- سيغة عمار: **الجزائر بين رياح الربيع العربي وإرهاصات الحراك الشعبي**، على الرابط: https://bit.ly/2FMOV2g

85- سعود الطاهر: **المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب**، على الرابط: https://Siysatarabiya.dohainstitute.org

86- فضايلية حسين: **مقري: نرجو أن يؤخذ رأي الأغلبية في تعديل الدستور وعدم الانحياز للأقلية**، بتاريخ: 07 يوليو 2020، على الرابط: https://elikhbaria.dz

87- صديقي سعيد: **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ**، على الرابط: https://Studies.aljazeera.net

88- رشيدي إلهام: **العلاقات المغربية الجزائرية: سجال عبر التاريخ**، على الرابط: https://caenegieendowmaent.org

89- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **قراءة في تطورات العقيدة القتالية والدفاعية للجيش الوطني الجزائري**، على الرابط: https://bit.ly/36WOXLF

90- ------، الجزيرة الحدث: **هجوم عين أميناس، بتاريخ 2016/02/02**، على الرابط: https://www.ajazeera.netevents

91- ------، صحيفة الاستقلال، **تغييرات تبون في المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالحراك الجزائري؟ بتاريخ 17 مارس 2021**، على الرابط: https://www.alestiklal.net

92- ------، **تبون يجري تغييرات في قيادات القوات والنواحي العسكرية، بتاريخ: 2021/08/18**، على الرابط: https://arabic.rt.com

93- ------، **حفتر على حدود الجزائر ... استفزاز لتبون وخوف من الانتخابات، بتاريخ 2021/06/24**، على الرابط: https://www.aa.com.tr

94- ------، **بند "الجيش الجزائري" بالدستور يثير الجدل ... وتبون يعلق، بتاريخ 13 يونيو 2020**، على الرابط: https://www.SKnewsarabia.com

ب- باللغة الإنجليزية:

95- Francis Ghilis and akram Kharief, « **Up dating Algeria's Military Doctrine** », Middle East Institute, june 2017, avaible in : https://www.mei.edu

96- John Spencer, **what ia army doctrine ?** avaible in : https://mwi.usma.edu/what-is-army-doctrine

97- Khechib Djallel, why algeria is arming itself Militarily ? avaible in : https://insamer.com/en/why-algeria-is-arming-itself-military1613.html

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء

العناوين	الصفحة
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: العقيدة العسكرية والأمنية	9
تمهيد	10
المبحث الأول: تعريف العقيدة العسكرية والمفاهيم المشابهة	11
المطلب الأول: تعريف العقيدة العسكرية	11
المطلب الثاني: تعريف الإستراتيجية العسكرية	17
المطلب الثالث: تعريف العقيدة الأمنية والفرق بينها وبين العقيدة العسكرية	23
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعقيدة العسكرية	30
المطلب الأول: المقاربة الواقعية	30
المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية	33
المطلب الثالث: المقاربة النقدية (كوبنهاقن)	36
المبحث الثالث: التطور الكرنولوجي للإستراتيجية والعقيدة العسكرية	42
المطلب الأول: من ثورة البارود إلى الحرب العالمية الأولى	42
المطلب الثاني: من الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية	47
المطلب الثالث: تطور الإستراتيجية والعقيدة العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية	51
استنتاجات الفصل الأول	56
الفصل الثاني: محددات العقيدة العسكرية الجزائرية ومراحل تطورها وأهم إنجازاتها	58
تمهيد	59

المبحث الأول: محددات العقيدة العسكرية الجزائرية	60
المطلب الأول: التصور الجزائري للعقيدة العسكرية	60
المطلب الثاني: المحدد التاريخي	63
المطلب الثالث: المحدد الجغرافي	65
المطلب الرابع: المحدد الإيديولوجي	69
المطلب الخامس: المحدد الشخصي	71
المبحث الثالث: التطور الكرونولوجي للعقيدة العسكرية الجزائرية	75
المطلب الأول: مرحلة الثورة التحريرية 1954 إلى 1989 (مرحلة التعددية)	75
المطلب الثاني: تطور العقيدة العسكرية الجزائرية من (1989 إلى 2019)	80
المطلب الثالث: تكييف العقيدة العسكرية مع التهديدات الإقليمية من 2019-2021	86
المبحث الثالث: إنجازات العقيدة العسكرية الجزائرية	89
المطلب الأول: مكافحة الإرهاب	89
المطلب الثاني: المصالحة الوطنية	93
المطلب الثالث: أزمة الرهائن "تيقنتورين"	98
استنتاجات الفصل الثاني	102
الفصل الثالث: العقيدة العسكرية الجزائرية بعد مرحلة بوتفليقة	104
تمهيد	105
المبحث الأول: العوامل المؤثرة على القعيدة العسكرية الجزائرية	106
المطلب الأول: تغيير القيادة السياسية أثناء حراك 22 فيفري2019 بالجزائر	106
المطلب الثاني: تغيير القيادات العسكرية	109

المطلب الثالث: مطلب البيئة الدولية	112
المبحث الثاني: العقيدة العسكرية في دستور 2021	118
المطلب الأول: قراءة قانونية للعقيدة العسكرية الجزائرية	118
المطلب الثاني: قراءة سياسية للعقيدة العسكرية الجزائرية	121
المطلب الثالث: قراءة إستراتيجية وأمنية للعقيدة العسكرية الجزائرية	124
المبحث الثالث: مستقبل العقدية العسكرية الجزائرية	127
المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع الراهن	127
المطلب الثاني: اتجاه التغيير النسبي والتكيف مع تحولات البيئة الأمنية	131
المطلب الثالث: سيناريو التصعيد والتغيير	135
استنتاجات الفصل الثالث	139
خاتمة	141
قائمة المصادر والمراجع	145
فهرس الموضوعات	156

ملخص

تم بحمد الله

ملخص:

من خلال هذه الدراسة الموسومة بالعقيدة العسكرية الجزائرية الآفاق والتطورات، ركزنا على التصور الجزائري للعقيدة العسكرية وإلى أهم محدداتها.

فالموقع الجيوستراتيجي للجزائر باعتبارها نقطة تقاطع بين إفريقيا وأوروبا فرض عليها عدة تحديات، كما أن البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر تشهد اضطرابات كبيرة على المستوى الأمني، وهذا ما ألقى بظلاله على أمن الجزائر.

فالأزمة الليبية والأزمة في مالي بالإضافة إلى التدخل الفرنسي في هذا الأخير والتوتر مع الجارة المغرب وقضية النزاع في الصحراء الغربية، بالإضافة إلى الضغوطات الدولية المتزايدة أدى بالجزائر إلى إعادة مراجعة لعقيدتها العسكرية، حيث في التعديل الدستوري 2021 أدرج مادة تسمح للجيش بالمشاركة في مهمات خارج الحدود لحماية مصالح الجزائر وهذا يعتبر تغييرا جوهريا في العقيدة العسكرية التي كانت من ثوابتها ومرتكزاتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

Summary :

Through this study, which is tagged with the Algerian military doctrine, prospects and developments, we focused on the Algerian conception of the military doctrine and its most important determinants.

Algeria's geostrategic position as a point of intersection between Africa and Europe has imposed several challenges on it, and the regional environment surrounding Algeria is witnessing great turmoil at the security level, and this has cast a shadow over Algeria's security.

The Libyan crisis and the crisis in Mali, in addition to the French intervention in the latter, tension with neighboring Morocco and the issue of the conflict in Western Sahara, in addition to the increasing international pressures led Algeria to re-review its military doctrine, as in the 2021 constitutional amendment an article was included that allows the army to participate in missions outside the borders to protect Algeria's interests, and this is considered a fundamental change in the military doctrine, which was one of its constants and foundations of non-interference in the internal affairs of countries.